شرح وترتيب وتمرين وموازنة بين المنطق القديم والحديث:

# تجديد علم المنطق

## في شرح الخبيصي على التهذيب

تأليف

عبد المتعال الصعيدي
المدرس بكلية اللغة العربية من كليات الجامع الأزهر

الطبعة الثانية

وتمتاز بكثير من الزيادات والتنقيحات

تنبيه : قد وضعنا متن التهذيب بأعلى الصفحة ، وشرح الخبيصي في الوسط ، وتجديد علم المنطق تحته .



الناشر مكتبة الآداب بالجماميز ت ٤٢٧٧٧
بالقاهرة

مطبعة الرسالة

شرح وترتيب وتمرين وموازنة بين المنطق القديم والحديث:

# تجديد علم المنطق

## في شرح الخبيصي على التهذيب

تأليف

عبد المتعال الصعيدي

المدرس بكلية اللغة العربية من كليات الجامع الأزهر

---

الطبعة الثانية

وتمتاز بكثير من الزيادات والتنقيحات

---

تنبيه: قد وضعنا متن التهذيب بأعلى الصفحة، وشرح الخبيصي في الوسط، وتجديد علم المنطق تحته.

---



الناشر مكتبة الآداب بالجماميز ت ٤٢٧٧٧

بالقاهرة

---

مطبعة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى خلق الإنسان ، وكمله بالعقل الذى يمتاز به على أنواع الحيوان ، وخصه بالفكر الذى يرقى به إلى أعلى الدرجات ، إذا جعل الحق رائده ، وسار على السَّنَنِ الذى يوصل إليه ، ويعصمه عن الوقوع فى الخطأ

وبعد فلما كان شرح التذهيب على التهذيب من أحسن الكتب المؤلفة فى علم المنطق القديم ، أردت أن أضع عليه هذه التعليقات التى اخترتها من حواشيه ، وأهملت ما عداها مما لا فائدة له فى علم المنطق ، على أن أُذَيِّلَ كل مبحث من مباحثه بأمرين لا يصح الآن إهمالهما فى دراسة هذا العلم : أولهما بيان ما وصل إليه المنطق الحديث فى هذه المباحث ، ليعرف الطالب ما جَدَّ فى هذا العلم ، ويمكنه الموازنة بين قديمه وحديثه . وثانيهما ذكر التمرينات التى يعرف منها الطالب كيف يستعمل قواعد المنطق ، ليجمع بين العلم والعمل ، ويحصل بالفعل على ثمرة هذا العلم ، وقد سميت هذه التعليقات بهذا الاسم — تجديد علم المنطق — لأنها تجمع بين قديمه وحديثه على هذا الترتيب ، وتسلك بذلك طريقاً جديداً فى دراسته ، والله أسأل أن ينفع بها الطالبين ، وأن يوفقنا فيها إلى السبيل القويم .

عبد المتعال الصعيدى

# تاريخ علم المنطق

علم المنطق هو القواعد التي تعصم مراعاتها العقل عن الخطأ في الفكر ، وهذه القواعد موجودة في العقل بالغريزة ، ولهذا سبق استعمالُهُ لها تَدْوِينَهَا بهذا الشكل الذي يطلق عليه علم المنطق ، وقد استعملها إبليس في تأييد دعواه أنه خير من آدم ، فقال فيما حكاه عنه القرآن الكريم « أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ » فهو قياس من الشكل الأول حذفت مقدمته الثانية للعلم بها ، وقد أخطأ فيه لفساد هذه المقدمة ، وهي أن المخلوق من النار خير من المخلوق من الطين ، لأن الفضل في الخلق يكون بحسن العمل لا بشرف الأصل ، على أنه قد يُنَازَعُ في أن النار خير من الطين ، لأنه أعم منها نفعاً ، والحاجة إليه أشد من الحاجة إليها.

وكذلك استعمل إبراهيم عليه السلام هذه القواعد في قوله تعالى حكاية عنه « فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَباً قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ » فهو قياس أيضاً من الشكل الأول حذفت مقدمته الأولى استغناء عنها بلازم الثانية « لا أحب الآفلين » وهو قياس صحيح يثبت دعواه أن هذا الكوكب ليس رَبًّا له .

ولما كانت هذه القواعد موجودة في العقل بالغريزة وجد كثير من العقلاء لا يعرفون علم المنطق ، ومع هذا كانت أفكارهم مستقيمة ، ولم يؤثر فيهم شيئاً جهلهم بهذا العلم ، ولكن هذا يرجع إلى أن غرائزهم كانت سليمة ، ولم تفسد بالمؤثرات التي تحيط بالغرائز في هذه الحياة ، فلا تستقيم معها أفكارها ، وتقع في الخطأ بتأثيرها ، وهذا هو الأعم الأغلب في غرائز البشر ، ولهذا كانوا في حاجة إلى تدوين هذه القواعد ، لتكون علما يدرسونه فينتفعون بدراسته ، و يحصلون منها على تلك الثمرة .

وكان أرسْطُو الفيلسوف اليونانى أول من دَوَّنَ قواعد المنطق فى القرن الرابع قبل ميلاد عيسى عليه السلام ، فهو الذى هَذَّبَ مباحثه ، وَرَتَّبَ مسائله وفصوله ، وجعله أول العلوم الحِكْمِيَّة وفاتحتها ، ووضع فى ذلك كتابه المخصوص بالمنطق ، ويسمى النص . وهو يشتمل على ثمانية أقسام : أربعة منها فى صورة القياس ، وأربعة فى مَادَّتِهِ . لأن المطالب التصديقية على أنحاء ، فمنها ما يكون المطلوب فيه اليقين ، ومنها ما يكون المطلوب فيه الظن ، والقياس بعد هذا على مراتب ، فتارة ينظر فيه من جهة المطلوب الذى ينتجه ، وما يجب أن تكون عليه مقدماته بذلك الاعتبار ، ومن أى جنس يكون من العلم أو الظن ، وتارة ينظر فيه من جهة إنتاجه خَاصَّةً ، فيقطع فيه النظر عن المطلوب منه . والنظر الأول يرجع إلى مَادَّةِ القياس ، والنظر الثانى يرجع إلى صورته وإنتاجه على الإطلاق ، وبهذا كان المنطق ثمانية أقسام : أولها فى المقُولَاتِ ، وهى الأجناس العالية من الجوهر والعرض وغيرهما . وثانيها فى القضايا التصديقية وأصنافها . وثالثها فى القياس وصور إنتاجه على الإطلاق . ورابعها فى البرهان ، وهو القياس المنتج لليقين ، ويدخل الكلام فى المعَرِّفاتِ والحدود فى هذا القسم ، إذ المطلوب فيها اليقين ، لوجوب المطابقة بين الحد والمحدود . وخامسها فى الجدل ، وهو القياس الذى يقصد منه قطع المشاغِبِ وإفحام الخصم ، ويتركب من القضايا المشهورات ، وتذكر المواضع التى يستنبط منها صاحب القياس قياسه فى هذا القسم ، كما تذكر فيه عكوس القضايا . وسادسها فى السَّفْسَطَةِ ، وهى القياس الذى يغالط المُنَاظِرُ صاحبه به ، وهو قياس فاسد يقصد من الكلام فيه التحذير منه . وسابعها فى الخطابة ، وهى القياس الذى يقصد منه ترغيب الجمهور فيما يراد منهم . وثامنها فى الشعر ، وهو القياس الذى يفيد التمثيل والتشبيه الاقبال على الشىء أو النفرة منه ، ويستعمل فيه القضايا التَّخَيُّلِيَّةُ .

وقد وقف علم المنطق عند هذا الحد بعد أرسطو ، لضعف الاشتغال بالعلوم

الحِكْمِيَّة بعده ، ولا سيما بعد استيلاء الروم على بلاد اليونان ، ثم جاء فُرْفِرِي الصُّورِيُّ في القرن الثالث بعد الميلاد ، فوضع مقدمة لِلْمَقُولاتِ سماها المدخلَ إلى كتاب المنطق ، وهي الكليات الخمس المعروفة بإيساغُوجِي .

وكان العرب قبل الإسلام لا يعرفون شيئاً من علم المنطق ، وإن كانت بعض قواعده قد وجدت في أشعارهم وحِكَمهم وأمثالهم ، ولكن على غير رسومها المعروفة في علم المنطق ، ومن ذلك قول زهير بن أبي سُلْمَى :

لسانُ الفتى نِصفٌ ونصفٌ فؤادهُ     فلم يبق إلا صورةُ اللحمِ والدَّمِ

فهو تعريف للإنسان بأنه ذو فكر وذو بيان ، والأول فصل مُقَوِّمٌ له ، والثاني خاصةٌ من خواصه ، والتعريف المنطقي لا يجمع بين الفصل والخاصة ، وإنما يجمع بينها وبين الجنس .

ومن ذلك أيضاً قول امرىء القيس :

ولو أنَّ ما أسعى لِأدنى معيشةٍ     كفاني ولم أطلب قليلٌ من المالِ
ولكنَّما أسعى لمجدٍ مُؤَثَّلٍ     وقد يدركُ المجدَ المؤثلَ أمثالي

فهو قياس استثنائي نظمه هكذا — لو كنت أسعى لأدنى معيشة لكفاني قليل من المال ، لكني لا أسعى لأدنى معيشة بل لمجد مؤثل — فلا يكفيني قليل من المال . وفي أشعار العرب وحكمهم وأمثالهم كثير من نظائر هذين المثالين ، وكلها يدخل في المنطق الغريزي في البشر كلهم .

ثم نقل علم المنطق فيما نقل من العلوم الحكمية إلى العربية في أوائل الدولة العباسية ، وقد نقل إلى العربية مختلطاً بمسائل الفلسفة اليونانية فيما وراء الطبيعة ، ومتأثراً بأسلوب اللغة اليونانية في طرق التعريف والقياس ، ولهذا اختلف المسلمون في شأنه اختلافاً كبيراً ، ففريق رأى أنه يجب الاشتغال به وبغيره من الفلسفة اليونانية ، لأنه لا خلاف بينها وبين الإسلام ، وهذا الفريق هو فلاسفة الإسلام كالكِنْدِيِّ والفارابيِّ وابن سينا وغيرهم ، وفريق رأى أنه لا يصح

الاشتغال به ولا بغيره من تلك الفلسفة ، لأن أصولها تخالف أصول الإسلام ، فالاشتغال بها يُزَعْزِعُ العقيدة ، ويضعف الدين ، وفريق رأى أنه لا بأس في الاشتغال بذلك لمن لا تتأثر عقيدته به من العلماء الراسخين في الدين ، وفريق رأى أنه يجب الاشتغال بالمنطق لأنه لا غنى عنه في الدفاع عن عقائد الإسلام ، ولكن بعد أن يزال منه ما اختلط به من مسائل الفلسفة .

وهذا الخلاف في علم المنطق يرجع إلى الناحية الدينية ، وقد اختلف فيه أيضاً من الناحية اللغوية ، فنقل عن الشافعي رضي الله عنه أنه أنكر علم المنطق من جهة أنه يعتمد على أصول اللغة اليونانية ، وهي تخالف العربية في كثير من الأصول ، فلا يمكن أن يجرى منطق اليونانية على أصول العربية ، ولهذا جاء أسلوب التعريف والقياس في أشعار العرب وحكمهم وأمثالهم مخالفاً لأسلوبهما المنطقي .

وكذلك أنكر ابن قُتيبةَ علم المنطق في مقدمة أدب الكاتب ، وأنكره ابن الأثير في كتاب المثل السائر ، فقال في المقالة الثانية في الصناعة المعنوية : ثم مع هذا جميعه فإن مُعَوَّلَ القوم فيما يذكر من الكلام الخطابي أنه يُورَدُ على مقدمتين ونتيجة ، وهذا مما لم يخطر لأبي على بن سينا فيما صاغه من شعر أو كلام مسجوع ، ولو أنه فَكَّر أوّلاً في المقدمتين والنتيجة ثم أتى بنظم أو نثر بعد ذلك لما أتى بشيء ينتفع به ، ولطال الخَطْبُ عليه ، بل أقول شيئاً آخر ، وهو أن اليونان أنفسهم لما نظموا مانظموه من أشعارهم لم ينظموه في وقت نظمه وعندهم فكرة في مقدمتين ولا نتيجة ، وإنما هذه أوضاع توضع ويُطَوَّلُ بها مصنفات كتبهم في الخطابة والشعر ، وهي كما يقال قَعَاقِعُ ليس لها طائل .

وقد قال البحتري في التهكم بعلم المنطق وأصحابه :

كَلَّفْتُمُونا حدود منطقكم والشِّعْرُ يغنى عن صدقه كذبُهْ
ولم يكن ذو القروح يَلْهَجُ بالْ منطق ما نوعُهُ وما سببه

والشعر لُمَحٌ تَكفى إشارتهُ وليس بالهُذْرِ طُوِّلتْ خُطَبُهْ

وإنى أرى أن علم المنطق يقوم على أصول يقصد منها عصمة العقل من الخطأ فى الفكر ، وهى أصول عقلية لا تختلف فى لغة من اللغات ، وفى كل لغة أسلوبان : أسلوب أدبى يقصد فى الشعر ونحوه من الكلام البليغ ، وهذا الأسلوب فى العربية وغيرها لا يجرى على الأسلوب المنطقى . وأسلوب علمى يقصد فى تحقيق مسائل العلوم ونحوها ، وهذا الأسلوب يجرى على أسلوب المنطق فى العربية وغيرها

وقد مكث علم المنطق مختلطاً بمسائل الفلسفة إلى أن ظهر الإمام الغزالى فى القرن الخامس الهجرى ، فأخلاه من تلك المسائل ، وجعله خالصاً لغايته من عصمة العقل عن الخطأ فى الفكر ، لا وسيلة للفلسفة وفاتحة لها ، ووضع فيه كتابه معيار العلم وغيره من كتبه فى علم المنطق ، وكان الغزالى ينتصر لعلم المنطق انتصاراً عظيما ، حتى قال فيه : من لا معرفة له بالمنطق لا يوثق بعلمه .

ثم جاء العلماء المتأخرون بعد الغزالى فغيروا في بعض ترتيب أقسام المنطق السابقة ، وألحقوا بالنظر فى الكليات الخمس ثمرتهُ وهى الكلام فى الحدود والرسوم ، فنقلوها إليها من قسم البرهان ، وحذفوا قسم المقولات ، لأن نظر المنطقى فيه بالعَرَضِ لا بالذات ، وألحقوا بقسم القضايا الكلام فى العكس لأنه من توابعها ، ثم تكلموا فى القياس من جهة إنتاجه المطلوب على العموم ، وحذفوا الكلام فيه من جهة مادته ، وهى الأقسام الخمسة : البرهان والجدل والخطابة والشعر والسفسطةُ . وربما يُلِمُّ بعضهم باليسير منها إلماما ، مع أنها هى المهم فى علم المنطق ، ثم جعلوا فى أول ذلك كله مقدمة الشروع الآتية ، وقد تكلموا فيما وضعوه من هذا كلاماً مُسْتبحَراً ، ونظروا فيه من حيث إنه فَنٌّ برأسه ، لا من حيث إنه آلة للعلوم ، فطال الكلام فيه واتسع . وكان أول من فعل ذلك فخر الدين الرّازىّ فى القرن السادس الهجرى ، ثم تبعه فيه أفضل الدين الخُونَجِىّ فى القرن السابع ، ووضع فى علم المنطق كتابه كشف الأسرار

وغيره من الـكتب . فتداولها طلاب المنطق مدة من الزمن ، ثم تداولوا غيرها من الـكتب التي جاءت بعدها ، وحَذَتْ فى ذلك حَذْوَهَا ، وفيها من الشروح والحواشى ما انحرف بهذا العلم عن غايته ، كما انحرف بها غيره من العلوم ، وقد هجرت كتب المتقدمين وطرقهم كأنها لم تكن ، وهى ممتلئة من ثمرة المنطق وفائدته .

ولا شك أن ما أحدثه علماء الإسلام فى علم المنطق لم يتناول شيئاً من القواعد التى وضعها أرسْطو ، وقد جعلوا قسم الاستنباط من لواحق القياس ، وأطلقوا عليه اسم الاستقراء ، ولـكنهم لم يُعَوِّلُوا عليه كتعويلهم على القياس ، فلما جاء علماء أوربا فى العصر الحديث نهجوا فى دراسة العلوم مناهج حديثة ، ثم أخذوا بعد اشتغالهم بها يدرسون طرق وضعها ، ويدركون فوائد الاعتماد على الملاحظة والتجربة فى استفادة الأحكام الـكلية من الأحكام الجزئية ، وقد دعاهم هذا إلى أن يعوِّلوا فى المنطق على الاستنباط الذى يُعْتَمَدُ على طرقه فى كسب المطالب العلمية ، ووضع قواعد العلوم ، حتى بلغ من أمر بعضهم أن جعل علم المنطق يدور على الـكلام فى الاستنباط ، وممن لهم الفضل فى تدوين قواعد الاستنباط روجر باكون ( ١٢١٤ — ١٢٩٤ م ) وفرنسيس باكون ( ١٥٦١—١٦٢٦ م ) وإسحاق نيوتن ( ١٦٢٤—١٧٢٧م ) وجون أستيورت مِلْ ( ١٨٠٦ — ١٨٧٣ م ) وهذا الأخير هو الذى وضع قواعد للاستنباط لا تقل عن القواعد التى وضعها أرسطو للقياس .

بسم الله الرحمن الرحيم

إن أحق ما يتزين بنشره[1] منطق القاصى والحاضر، ويتوشح[2] بذكره صدور الكتب والدفاتر، حَمْدُ الله جل جلاله على آلائه المُزْهِرَةِ الرياض، وشكرُهُ — عمّ نواله — على نعمائه المُتْرَعَةِ[3] الحياض، الذى شرّف نوع الإنسان بحلية الإدراك وزينة الإفهام، وخصصه بإدراج دُرَرِ المعانى فى جواهر الألفاظ على شرط الانتظام، ثم الصلاة على المميز من بين الرسل عليهم الصلاة والسلام بفضل نسخ الشرائع والأحكام، وعموم الرسالة إلى كافة الأنام محمد المبعوث لإتمام مكارم الكرام، الذى أُوتى جوامع الكلم الظاهرة البيان، وأوحى إليه ببدائع الحِكَم الباهرة البرهان، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه المحمودين على الاتّباعِ والتصديق، المسعودين فى مناهج الصدق على التحقيق.

وبعد، فيقول الفقير إلى الله الغنى، عُبَيْدُ الله بن فضل الله الخَبِيصِىُّ[4] قدَّرَ الله له السعادة، ورزقه الحسنى وزيادة: لمّا رأيت المختصر المسمى بالتهذيب المنسوب إلى أفضل المحققين وأكمل المتأخرين، جامع البيان والمعانى، سعد الملة والدين مسعود التفتازانى[5] سقى الله ثراه، وجعل الجنة مثواه، كتابا مشتملا على أكثر مسائل الرسالة الشمسية فى تمهيد القواعد المنطقية[6] وكان المحصّلون عن فهم مسائله الصعبة فى الاضطراب والاضطرار، لغاية إيجاز ألفاظه ونهاية الاختصار، شرحته شرحا يبين مُعْضِلاَتِهِ، ويفسر مشكلاته، خاليا عن التطويل والإكثار، لتأديتهما إلى الإملال والإضجار، مُوَشَّحاً بدعاء من أيده الله تعالى بالنفس القدسية، والفضائل الإنسية، وَشَرَّفَ أرائك السلطنة بحضرته

---

(١) النشر الرائحة. (٢) معطوف على يتزين — وهو بمعناه (٣) المملوءة.

(٤) نسبة إلى خبيص وهى قرية بكَرْمان، وقيل إلى الخبيص الذى يصنع من التمر والدهن (٥) هو من علماء القرن الثامن الهجرى، توفى سنة ٧٩٣ هـ، منسوب إلى تفتازان وهى بلدة بخراسان (٦) هي لشمس الدين الكاتبي المتوفي سنة ٤٩٣ هـ.

الشمّاء ، وآتاه الملك والحكمة وعلمه مما يشاء ، ووفقه لتشييد قواعد الدين ، ورفع معالم المعالى لأهل اليقين ، وخصصه باللطف العميم والخلق العظيم ، بحيث يشار إليه ما هذا بشرا إن هـذا إلا مَلكٌ كريم ، وهو المولى السلطان الأعظم ، الخاقان(١) الأعدل الأكرم ، ناصب رايات العدل والانصاف ، قامع آثار الظلم والاعتساف ، محيي مآثر السنةِ النبوية ، مُنَفِّذُ أحكام الملة المصطفوية ، هو الذى يعزّ الدين بالسيف والسِّنَان ، وينصره بالحجة والبرهان ، تلألأت على صفحات الأيام آثار مَعْدَلَتِهِ(٢) وسلطانه ، وتهـلّلَتْ على وجَنَاتِ الأنام أنوار مكرمته وإحسانه ، السلطان المطاع المطيع للشرع الشريف ، غياث الحق والسلطنة والدنيا والدين عبدُ اللطيف(٣) خَلِّدِ اللهم ملـكه وأعْلِ كلمته وشأنه ، وانصر جيشه وأعوانه ، فى دولة دائمة ، وسلطنة قائمة ، وقدر منيع ، وشـأن رفيع ، وسميته بالتذهيب فى شرح التهذيب ، راجيا من الله تعالى أن يكتسى من ميَامِنِ قَبُولِهِ يَمْنَةَ الإقبال(٤) ويرتدى من ملامح نظره برداء العزّ والجمال ، إن الله ولىّ التوفيق ، وبتحقيق الأُمْنِيَّةِ حَقِيق ، وها أنا أشرع فى المقصود ، بعون الملك المعبود ، فأقول :

مقدمة الشروع في علم المنطق : قد جرت عادة أصحاب التصانيف بأن يذكروا قبل الشروع فى المقصود بعضا من الـكلام ، ويسمونه مقدمة الشروع فى العلم ، كتعريف العلم ، وبيان الحاجة إليه ، وموضوعه(٥) فمن أجل ذلك صَدَّرَ المصنف هذا المختصر بها ، فقال بعد الفراغ من الخطبة(٦) .

---

(١) كلمة تركية يلقب بها ملوك الترك . (٢) مصدر ميمى بمعنى العـدل

(٣) هو عبد اللطيف بن ألوغ بن شاه رخ بن تيمور لنك المتوفى سنة ٨٥٤هـ

(٤) إضافة يمنة إلى الاقبال بيانية . (٥) ويدخل فيها عند بعضهم مباحث الدلالات والألفاظ . (٦) أى خطبة التهذيب ، وقد حذفها من اقتصر على شرح قسم المنطق منه ولم يشرح قسمه الثانى فى علم الـكلام .

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة

الْعِلْمُ إِنْ كَانَ إِذْعَاناً لِلنِّسْبَةِ فَتَصْدِيقٌ ،

( مقدمة ) أى هذه مقدمة ، وهى بكسر الدال مأخوذة من — قَدَّمَ — لازما بمعنى تَقَدَّمَ ، كما يقال مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه ، وقيل من — قدّم — متعدياً ، لأن معرفة الأمور المشتملة عليها المقدمة تجعل الشارع ذا بصيرة ، فكأنها تُقَدِّمُهُ على أقرانه ، وفيه تكَلُّفٌ ، وقيل هى بفتح الدال اسم مفعول من المتعدى ، فان هذه المباحث جُعلتْ مُقَدَّمةً على غيرها ، وفيه إيهام خلاف المقصود ، لتأدية فتح الدال إلى أن تقديم هذه المباحث بجعل جاعل ، لا بالاستحقاق الذاتى ، وهو خلاف المقصود ، وبالجملة المراد بالمقدمة هٰهُنا مايتوقف الشروع فى مسائل العلم عليه ، وهى مشتملة على بيان الحاجة إلى المنطق ، وتعريفه ، وموضوعه ، وستعرف وجه تَوَقُّف الشروع على كل واحد من هذه الأمور فى موضعه .

تقسيم العلم إلى تصور وتصديق : ولما كان بيان الحاجة المنْسَاقُ[(١)] إلى تعريف المنطق موقوفا على تقسيم العلم إلى قسميه شرع فى التقسيم فقال ( العلم ) وهو الإدراك مطلقاً[(٢)] ( إن كان إذعاناً للنسبة ) الحكمية[(٣)] (فتصديق) ومعنى

(١) أى الـمُؤَدِّى ، وهو صفة لبيان . (٢) أى الذى لا يتقيد بكونه إدراك مفرد أو إدراك وقوع النسبة أو عدم وقوعها . (٣) المراد بها النسبة الخبرية ، وهى ثبوت المحمول للموضوع ، وعليها يرد الإيجاب والسلب المعبر عنهما بالإيقاع والانتزاع ، أى إدراك الوقوع وعدمَ الوقوع ، والإذعان هو الإدراك على وجه الجزم أو الظن وإن لم يكن مطابقا للواقع .

إذعان النسبة إدراكها على وجه يطلق عليه اسم التسليم والقبول ، والإدراك على الوجه المذكور يسمى حكماً ، فالتصديق على تعريفه هو الحكم فقط كما هو مذهب الحكماء ، فيكون بسيطاً ، لكن يشترط فى وجوده ثلاث تَصَوُّرَاتٍ : تصور المحكوم عليه ، وتصور المحكوم به ، وتصور النسبة الحكمية . وإنما قلنا الإدراك على الوجه المذكور هو الحكم ، لأن الحكم على ماذكره القوم هو إدراك أن النسبة واقعة أوليست بواقعة ، ولاشك أن من أدرك النسبة الإيجابية على وجه يطلق عليه اسم التسليم فقد أدرك أنها واقعة ، وكذا من أدرك النسبة السلبية على الوجه المذكور فقد أدرك أنها ليست بواقعة ، ولما كان مُحَصَّلُ ما ذكره القوم راجعاً إلى الاذعان عبر عنه المصنف بالاذعان اختصاراً فى العبارة ، وإثباتا للفرق بين إدراك النسبة الذى هو من قبيل التصور(١) ، وبين إذعان النسبة الذى هو من قبيل التصديق بأوضح وجه وأوجزه ، فان إدراك النسبة على وجه يطلق عليه اسم التسليم وإدراك النسبة فقط لا على هذا الوجه متغايران سيّما فى الجملة الخبرية المشكوكة ، فان المغايرة هنا بلغت مبلغ الوضوح ، لوجود إدراك النسبة فيها دون إذعانها ، إذ الشاك فى النسبة متردد بين وقوعها واللاَّوُقوعها ، فقد حصل له إدراك النسبة قطعاً ، لكن لم يحصل له إذعانها ، وعند متأخرى المنطقيين أن التصديق مركب ، والحكم إما إدراك أو فعل(٢) فإن كان إدراكا فالتصديق مركب من تصوُّرات أربعة : تصور المحكوم عليه ، وتصور المحكوم به ، وتصور النسبة الحكمية ، والتصور الذى هو الحكم

---

(١) وهو تصور ارتباط المحمول بالموضوع . (٢) ومعناه على كونه فعلا تحصيل صورة الشيء فى الذهن ، وظاهر كلامه أن الخلاف فى كون الحكم إدراكا أو فعلا للمتأخرين فقط ، والحق أنه خلاف بين المتقدمين والمتأخرين ، فالمتقدمون على أن الحكم إدراك ، والمتأخرون على أنه فعل ، وعلى هذا يكون التصديق عندهم مركباً من ثلاث تصورات وفعل ، لا من أربع تصورات .

وَ إلّا فتَصَوُّرٌ ،

و إنما وقع التصور موصوفا بالحكم ومضافا إلى سائر الأجزاء ، لأن التصور المحكوم عليه ليس بعينه هو المحكوم عليه ، وكذا التصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية ، وأما الإدراك الذى حصل لنا بعد تصور الطرفين والنسبة فهو عين الحكم ، فلذا جعل الحكم صفة له ، فقيل التصور الذى هو الحكم ، ثم إذا حصل هذا الإداك[١] حصل التصديق ولم يتوقف على تصور ذلك الإدراك ، وإن كان فعلا — والفعل مغاير للادراك إذ الإدراك انفعال والفعل يغايره — فحينئذ يكون التصديق مركبا من التصورات الثلاثة والحكم ، و إذا لم يكن الحكم إدراكا لم يكن تصوراً ، لأن التصور قسم من الإدراك ، وانتقاء المقْسِمِ يوجب انتفاء الأقسام .

( وإلا ) أى وإن لم يكن العلم إذعانا للنسبة ( فتصور ) ويقال له التصور السّاذَج[٢] ، فإدراك كل واحد من المحكوم عليه وبه تصور فقط ، وكذا إدراكهما معا بلا نسبة ، أو مع نسبة إمَّا تقييدية كالحيوان الناطق وغلام زيد و إما تامة غير خبرية كاضْرِبْ ، أو خبرية مشكوكة ، فإن كل ذلك من التصورات الساذجة ، لعدم إذعان النسبة فيه .

فإن قلت : التصور مقدم على التصديق طبعا فلم أخره وضعا ؟ قلت : إن عَنَيْتَ بتقديم التصور على التصديق أن ذاته متقدمة على التصديق فسلم ، لكنه غير مفيد ، لأن تقديم التصديق ههنا فى التعريف ، والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم ، وإن عنيت به أن مفهومه مقدم على مفهوم التصديق فممنوع ، لأن القيود فى مفهوم التصديق وجودية ، وفى مفهوم التصور

(١) أى الأخير وهو الحكم ، وقيل المراد به مجموع التصورات الأربعة .
(٢) لخلوه عن الحكم .

عدمية ، وتصور الوجود سابق على تصور العدم ، فَأُخِّرَ التصور فى التعريف ، لأنه بحسب المفهوم ، وَقُدِّمَ فى الأقسام والأحكام ، لأنها بحسب الذات .

لا يقال إن النسبة كما تطلق على النسبة الحكمية كذلك تطلق على النسبة الوصفية والإضافية ، فتكون من الألفاظ المشتركة ، وهى لا تستعمل فى التعريفات(١) لأنا نقول المشهور الكثير الاستعمال هو الأول ، على أن الإذعان لا يتصور إلا فى النسبة الحكمية ، فالقرينة تُجَوِّزُهُ(٢) .

تقسيم التصور والتصديق الى الضرورى والكسبي : ( وينقسمان ) أى التصور والتصديق ( بالضرورة ) أى بحسب الضرورة ( إلى الضرورة ) وهى(٣) التى(٤) لا يتوقف حصولها على نظر وكسب(٥) كتصور الحرارة والبرودة(٦) ،

---

(١) لأنها تستدعى الإبهام المنافي للايضاح المقصود من التعريفات . (٢) أى تجوز أخذ المشترك هنا فى التعريف ، والقرينة فى الجواب الأول معنوية وفى الثانى لفظية . (٣) أى الضرورة بمعنى الضرورى ، وكذلك ضمير الاكتساب الآتى يعود عليه بمعنى المكتسب ، لأن ذلك هو الذى ينقسم إليه التصور والتصديق . (٤) اسم الموصول يقع على العلم بمعنى الصورة الحاصلة فى الذهن ، ولا يقع على الضرورة لئلا يؤدى إلى أخذها جنسا فى تعريفها . (٥) بألاَّ يتوقفَ على شيء أصلا كالعلم بالقضايا الأولية ، مثل — الواحد نصف الاثنين — أو يتوقف على غير النظر كالحَدْسِ ، وهو الانتقال من المبادى إلى المطلوبات بسرعة ، مثل العلم بأن نور القمر مستفاد من الشمس . وكالتجربة ، مثل العلم بأن السَّقَمُونِيَا مُسَهِّلَةٌ . (٦) أى أفرادهما لأنه حاصل بطريق الإحساس وهو من أجلى البديهيات ، وأما تصور مفهومهما فنظرى .

وَالاكْتِسَابِ بِالنَّظَرِ ، وهُوَ مُلاَحَظَةُ المَعْقُولِ لِتَحْصِيلِ المَجْهُولِ ، وقَدْ يَقَعُ فِيهِ

وكالتصديق بأن النفى والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان (و) إلى (الاكتساب بالنظر) وهو ما يخالف الضرورة ، كتصور العقل والإنسان ، وكالتصديق بأن العالم حادث(١) .

وإنما كان تقسيم التصور والتصديق إلى الضرورى والكَسْبِيّ ضروريا(٢) لأنهما لو لم ينقسما إليهما لكان الجميع إما بديهيا أو كسبيا ، والتالى باطل بقسميه ، فكذا المقدم ، أما الملازمة فظاهرة ، وأما بطلان القسم الأول من التالى فلاحتياجنا فى بعض التصورات وبعض التصديقات إلى كسب ونظر كما مرّ ، وأما بطلان القسم الثانى منه فلبداهة بعض التصورات وبعض التصديقات على ما مر .

(وهو) أى الاكتساب(٣) بالنظر (ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول) كملاحظة الحيوان والناطق المعلومين لتحصيل المجهول ، وكملاحظة المقدمتين المعلومتين لتحصيل النتيجة المجهولة ، والمراد بالمعقول ههنا المعلوم ، فان العلم فى هذا الفن مفسر بحصول صورة الشىء فى العقل .

الحاجة إلى المنطق وتعريفه : (وقد يقع فيه) أى فى ذلك الاكتساب

---

(١) لأن العلم به إنما يكتسب من دليله ، وهو أنه متغير وكل متغير حادث .
(٢) أى كما قال المتن . — وينقسمان بالضرورة — وقد اختلف فى معنى الضرورة فيه ، فقيل المراد بها القطع ، وقيل المراد بها البداهة ، وعلى هذا يكون ماذكره الشارح فى إثباتها تنبيها لا دليلا ، لأن البديهيات قد تخفى فَيُنَبَّهُ عليها . (٣) الأَوْلَى إعادة الضمير على النظر لأنه هو الذى يُعَرَّفُ بذلك ، والفرق بين النظر والحدس أن الحدس يحصل من غير طلب وملاحظة ، فلا اختيار فيه بخلاف النظر .

الْخَطَأُ ، فَاحْتِيجَ إِلَى قَانُونٍ يَعْصِمُ عَنْهُ ، وَهُوَ الْمَنْطِقُ .

( الخطأ ) لأن الفكر(١) ليس بصواب دائما ، كيف وقد يناقض العقلاء بعضهم بعضا ، بل الإنسان الواحد يناقض نفسه ، فاحتجنا إلى قانون عاصم عن الخطأ مُفيدٍ لطرق اكتساب النظريات من الضروريات(٢) وذلك القانون هو المنطق ، فَعُلِمَ من هذا أن الناس فى أيِّ شيء يحتاجون إلى المنطق ، وذلك بيانُ الحاجة المستلزمُ لتعريف العلم برسمه ، إذ يُعْلَمُ من بيان الحاجة غايةُ العلم ، والتعريف بالغاية رسم(٣) فلذا أدرج المصنف التعريف فى بيان الحاجة كما سيجيء .

والحاصل أن العلم إمَّا تصور سَاذَجٌ أو تصديق ، وكل واحد من التصور والتصديق ينقسم بحسب الضرورة إلى الضرورى والكسبى ، والكسبى مستفاد من الضرورى بطريق الاكتساب ، وقد يقع فى الاكتساب الخطأ ، لأن الفكر ليس بصواب دائما ( فاحتيج إلى قانون يعصم عنه وهو المنطق ) هذا تعريف المنطق المندرج فى بيان الحاجة ، وإنما كان المنطق قانونا(٤) لأن مسائله قَوَانِينُ كلِّيَّةٌ منطبقة على جزئيات ، كما إذا عُلِمَ أن الْمُوجَبَةَ الكلية تنعكس موجبة جزئية علم أن — كلُّ إنسانٍ حيوانٌ — ينعكس إلى — بعضُ الحيوان إنسانٌ — وكذا نظائره ، فإن قلت : المنطق نفسه ليس عاصما عن الخطأ ، بل العاصم مراعاته ، فكيف يطلق العاصم عليه ؟ قلت : هذا الإطلاق مجازى وفيه من التأكيد والمبالغة ما لا يخفى .

---

(١) يريد بالفكر النظر لأنه يرادفه عندهم . (٢) يريد بالنظريات المجهولات وبالضروريات المعلومات ، وبهذا يشمل الاكتساب من النظريات المعلومة ، لأن الاكتساب لا يلزم أن يكون من الضروريات وحدها . (٣) لأن غاية الشيء خارجة عنه ، والتعريف بمثل ذلك رسم كما سيأتى فى الكلام على المُعَرِّفِ وأقسامه . (٤) القانون لفظ يونانى معناه فى الأصل القاعدة ، وقيل للمنطق قانون مع أنه مجموعة قوانين تنزيلا لها منزلة الشيء الواحد .

وَمَوْضُوعُهُ المعْلُومُ التَّصَوُّرِيُّ وَالتَّصْدِيقِيُّ حَيْثُ يُوَصِّلُ إلى مَطْلُوبٍ تَصَوُّرِيٍّ فَيُسَمَّى مُعَرِّفاً ، أَوْ تَصْدِيقِيٍّ فَيُسَمَّى حُجَّةً .

وإنما كان الشروع فى مسائل العلم موقوفا على بيان الحاجة لأن الشارع فى العلم لو لم يعلم الغرض من العلم لكان طلبه عبثا ، وعلى تعريف العلم لأنه لو لم يتصور ذلك العلم أولاً لما كان على بصيرة فى طلبه ، وإذا تصوره برسمه حصل له العلم الإجمالى بمسائل ذلك العلم ، حتى إن كل مسألة من هذا العلم تَرِدُ عليه يعلم أنها منه .

موضوع المنطق : ولما فرغ من بيان الحاجة المنْسَاقِ إلى تعريف العلم برسمه شرع فى بيان موضوع العلم فقال : ( وموضوعه ) أى موضوع المنطق ( المعلوم التصورى ) كالحيوان والناطق مثلا ( و ) المعلوم ( التصديقى ) كقولنا — العالم متغير وكل متغير حادث — أى موضوع المنطق هذان المعلومان لا مطلقا بل من ( حيث ) إن ذلك المعلوم التصورى ( يوصل إلى مطلوب تصورى ) كالإنسان مثلا ( فيسمي ) ذلك المُوَصِّلُ إلى المطلوب التصورى ( معرفا ) وقولا شارحا[١] ( أو ) من حيث إن ذلك المعلوم التصديقى يوصل إلى مطلوب ( تصديقى ) كقولنا — العالم حادث — مثلا ( فيسمى ) ذلك الموصل إلى المطلوب التصديقى ( حجة ) ودليلا[٢] فانحصر المقصود الأصلى من هذا

(١) هذا هو الموصل القريب إلى المطلوب التصورى ، أما الموصل البعيد إليه فالكليات الخمس ، لأن القول الشارح يتألف منها ، فيبحث المنطق فيها أيضا .

(٢) هـــذا هو الموصل القريب إلى المطلوب التصديقى ، أما الموصل البعيد إليه فالقضايا وأحكامها ، لأن القياس يتألف منها .

الفن فى الموصل إلى التصور والتصديق ، وإنما كان المعلوم التصورى والتصديقى موضوع المنطق لأنه يُبْحَثُ في المنطق عن أعراضهما الذاتية(١) وما يبحث فى العلم عن أعراضه الذاتية فهو موضوع العلم ، وإنما قلنا يُبْحَثُ فى المنطق عن الأعراض الذاتية المعلوم التصورى والتصديقي ، لأن المنطقىّ يبحث عنهما من حيث الايصال إلى مجهول تصورى أو تصديقى كما مر ، وتلك الْحَيْثِيَّةُ عارضة المعلومين المذكورين .

ووجه تَوَقفِ الشروع على موضوع العلم أن العلوم لا تتميز زيادة تَمَيُّزٍ إلا بتمايز الموضوعات ، فان علم الفقه مثلا إنما امتاز عن علم أصول الفقه لأن موضوعيهما مُتَمَايِزَانِ ، فموضوع الفقه أفعال المكلفين ، لأن الفقيه يبحث عنها من حيث الْحِلِّ والحرمة ، والصحة والفساد ، وموضوع الأصول الأدلة السمعية لأن الأصولىّ يبحث عنها من حيث استنباطُ الأحكام الشرعية منها ، فلو لم يعلم الشارع أن موضوع العلم أىُّ شىء هو لم يتميز العلم المطلوب عنده زيادة تميز ، ولم يكن له فى طلبه زيادة بصيرة .

---

(١) وذلك بأن يجعل كل منهما موضوعا لمسائله ، نحو — كل ما تركب من جنس وفصل فهو تعريف — والْعَرَضُ الذاتى مايلحق الشىء لذاته أو لجزئه المساوى له أو لعارض خارج عنه مُسَاوٍ له ، كالتعجب والتكلم والضحك للانسان ، فالأول يلحقه لذاته ، والثانى يلحقه لأنه ناطق ، والثالث يلحقه لأنه متعجب ، والعرض الغريب بخلاف العرض الذاتى ، كالتحرك بالإدارة للانسان ، فإنه يلحقه لأنه حيوان وهو جزؤه الأعم ، ولا يبحث عن الأعراض الغريبة فى العلم .

مبادئ المنطق الحديث :

يبدأ فى المنطق الحديث ببيان القوى الحسية والعقلية ، ثم يُعَرَّفُ المنطق بأنه علم يبحث فى المدركات الحسية والعقلية ويبين طرق كسب المعقولات من المحسوسات والكليات من الجزئيات ، وهذا هو المنطق الذى عُنِيَ به الْمُحْدَثُونَ ، =

= ويطلق عليه عندهم اسم الاستنباط ، لأنه يبحث فى استنباط الأحكام الكلية من الجزئيات بالملاحظة والتجربة ، وهو المعروف عند القدماء باسم الاستقراء ، ويقابله المنطق الذى يبحث فى الْمُعَرِّفَات والأقيسة ، وهو الذى عنى به المتقدمون ، ويطلق عليه اسم الاستدلال ، وبهذا يكون موضع المنطق الحديث المعلومات الجزئية لا الكلية كما هو موضوع المنطق القديم ، ويكون المنطق قسمان : منطق الشكل أو المنطق الصورى ، ومنطق المادة أو المنطق الاستقرائى .

ومن الْمُحْدَثِينَ من يعرف المنطق بأنه علم قوانين الفكر ، ويعرف القوانين الفكرية بأنها قوانين طبيعية لا يستطيع أن يؤثر فيها شخص بتغيير ، بخلاف القوانين الاجتماعية والإدارية لأنها من وضع الإنسان ، ولكن القوانين الفكرية مع هذا قوانين معيارية كقوانين الأخلاق وقوانين الجمال ، وليست تقريرية كقوانين الرياضة والكيمياء ، فيمكن الشخص أن يخرج عليها إذا حاد عن جَادَّةِ الصواب في تفكيره ، كما يمكنه مخالفة قوانين الأخلاق بارتكاب ما لا يليق ، ومخالفة قوانين الجمال باستحسان غير الجميل ، وقوانين الفكر الضرورية أربعة : قانون الذاتية وقانون الْغَيْرِيَّةِ أو التناقض ، وقانون الامتناع ، وقانون التعليل ، وإنما كانت هذه القوانين ضرورية لأن كل عاقل يسلم بصحتها بداهة ، ولا يستطيع مخالفتها فى تفكيره من غير أن يقع فى تناقض .

وقانون الذاتية يتلخص فى أن حقائق الأشياء ثابتة ما دامت موجودة ، وفى أن لها صفات خاصة أو مشتركة لا يصح نفيها عنها ما دامت متصفة بها

وقانون الغيرية يتلخص فى أنه لا يصح الحكم بسلب حقائق الأشياء عنها ، ولا الحكم عليها بصفات تناقض صفاتها .

وقانون الامتناع يتلخص فى أنه لا يصح سلب شىء ونقيضه عن شىء آخر ، لأن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان .

وقانون التعليل يتلخص فى أن الأشياء لم تختلف فى حقائقها وآثارها مصادفة ، وإنما ذلك مبنى على أسباب أوجبته .

وهذه القوانين الأربعة هى القوانين التى لا بد من مراعاتها عند علماء المنطق الحديث فى كشف الحقائق ، ومن التقيد بها فى الاستدلال والاستنباط. =

= ويمكننا بعد هذا كله أن نفرق أيضاً بين المنطق القديم والمنطق الحديث بأن المنطق الثاني لا يبحث عن القوانين التي تعصم الذهن عن الخطأ فقط ، بل يستنبط أيضاً ما يرشد الذهن إلى الأخذ بتلك القوانين ، ولهذا يبحث عن أهواء النفس وخواطرها ، وعن أسباب الغلط وتسلسل الخواطر .

## تمرينات على مبادى المنطق

### تمرين — ١

(١) ميز التصورات والتصديقات فيما يأتي :

الإنسان . عبد الله . حيوان ناطق . هل جزاء الإحسان إلا الإحسان . فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا . الحلم سيد الأخلاق . لبثنا يوما أو بعض يوم . الصدق منجاة .

(٢) ميز الضروري والكسبي من التصورات والتصديقات الآتية :

الخمسة نصف العشرة . الكهرباء . الكل أعظم من الجزء . الهواء . النار محرقة . العالم حادث :

لا يصلح الناس فَوْضَى لا سَرَاةَ لهم ولا سراةَ إذا جُهَّالُهُمْ سادُوا

### تمرين — ٢

(١) بين الفرق بين المنطق القديم والحديث تعريفا وموضوعا ، وهل يمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر .

(١) ما الفرق بين القوانين الفكرية والقوانين الاجتماعية وقوانين الأخلاق والجمال ، وما وجه الحاجة إلى قوانين الفكر الضرورية في المنطق .

### تمرين — ٣

(١) بين التصور والتصديق والضروري والكسبي فيما يأتي :

الدائرة . الشمس أكبر من الأرض . علم بلا عمل كشجر بلا ثمر . السعادة . العدل أساس الملك . الواحد نصف الاثنين .

(٢) لماذا كانت الأعراض الذاتية لموضوع العلم هي التي يبحث عنها فيه دون أعراضه الغريبة .

## فصل

دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى تَمَامِ مَا وُضِعَ لَهُ مُطَابَقَةٌ ، وَعَلَى جُزْئِهِ تَضَمُّنٌ ، وَعَلَى الخَارِجِ الْتِزَامٌ ،

## ( فصل ) فى تعريف الدلالات الثلاث وأحكامها

وهو حقيق بالتقديم بعد الفراغ من المقدمة ، لانحصار نظر المنطقى فى مفهوم الموَصِّل(١) وتوقُّفِ إفادة المعانى واستفادتها على الألفاظ ، وكَوْنِ الألفاظ منظورا فيها من حيث إنها دلائل المعانى ، فلذا قدم الكلام فى الدلالة فقال :

أقسام الدلالة وتعريفاتها : ( دلالة اللفظ على تمام ما وضع ) اللفظ ( له مطابقة ) لتطابق اللفظ والمعنى ، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق ، فالدلالة كَوْنُ الشىء بحالة(٢) يلزم من العلم به العلم بشىء آخر ، والوضع جَعْلُ الشىء بإزاء آخر بحيث إذا فُهِمَ الأول فهم الثانى ( و ) دلالته ( على جزئه ) أى جزء المعنى الموضوع له ( تضمن ) لكون الجزء فى ضِمْن المعنى الموضوع له ، كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق ( و ) دلالته ( على الخارج ) عن المعنى الموضوع له ( التزام ) لكون الخارج لازما المعنى الموضوع له ، كدلالة الإنسان على قابل العلم وصنعة الكتابة . فان القابلِيَّةَ المذكورة خارجة عن المعنى الموضوع له ، لكنها لازمة له . هكذا وقع فى كتب القوم ، وفيه بحث لأن القابلية المذكورة لا تصلح مثالا المدلول الالتزامى ، إذ لا يلزم من تصور معنى الإنسان تصورها على ما لا يخفى ، ويمكن أن يجاب عنه بأن اللزوم بين الإنسان

---

(١) الإضافة بيانية ، والموصل هو المعلوم التصورى والتصديقى . (٢) هى العلاقة بين الدالّ والمدلول ، كالوضع فى الدلالة الوضعية ، وكاقتضاء الطبع فى الدلالة الطبيعية ، وكاقتضاء العقل فى الدلالة العقلية .

والقابلية المذكورة هو اللزوم البيِّنُ بالمعنى الأعم ، وهو ألاَّ يكون تَصَوُّرُ الملزوم فقط كافيا فى جزم العقل باللزوم بين اللازم والملزوم ، بل لا بد فيه من تصورهما حتى يحصل جزم العقل باللزوم بينهما ، واللزوم بهذا المعنى بين المعنى الموضوع له وبين القابلية المذكورة ظاهر لا مِرْيَةَ فيه ، فان العقل بعد تصور الانسان والقابلية المذكورة لا يتوقف فى اللزوم بينهما(١) . واعلم أن هذا الجواب حسن إلا أنه يوجب اعتبار اللزوم البين بالمعنى الأعم فى الدلالة الالتزامية ، لكنه مختلف فيه ، بل المحققون على أن هذا اللزوم غير معتبر ، والمعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الأخص ، وهو الذى يكفى فيه تصور الملزوم فقط فى جزم العقل باللزوم(٢) فالصواب أن يمثل بِزَوْجِيَّةِ الاثنين ، وهذا البحث وإن كان مناقشة فى المثال وهو ليس بدَأْبِ الطلاب ، إذ يكفى فى التمثيل الفرض سواء طابق الواقع أَوْ لاَ لكن غرضنا من إيراده التنبيه على أن المعتبر فى الدلالة الالتزامية أيُّ لزوم .

ثم الدلالة الالتزامية لما كانت دلالة اللفظ على الخارج ، واللفظ لا يدل على كل أمر خارج ، وإلا لزم أن يكون كلُّ لفظٍ موضوعٍ لمعنى دالاًّ على معان غير متناهية وهو باطل ، فلا بد للدلالة على الخارج من شرط . أشار إليه

(١) هذا مسلم فى لزوم القابلية للكتابة ، أما لزوم القابلية للعلم فهو من البين بالمعنى الأخص ، لأن مفهوم الإنسان هو الحيوان الناطق ، والناطق هو المفكر بالقوة ، وهذا يلزمه القابلية للعلم لزوما بينا بالمعنى الأخص .

(٢) جرى الشارح على أن اللزوم البين بالمعنى الأعم يباين اللزوم البين بالمعنى الأخص ، وقيل إن الأول أعم من الثانى ، فيعرف الأول بأنه ما يلزم فيه من تصور الملزوم واللازم جزم العقل باللزوم بينهما ، فيشمل ما يتوقف الجزم باللزوم فيه على تصور اللازم ، وما لا يتوقف الجزم باللزوم فيه على تصور اللازم ، وهو اللزوم البين بالمعنى الأخص .

وَلاَ بُدَّ مِنَ اللُّزُومِ عَقْلاً أَوْ عُرْفاً ، وَتَلْزَمُهُمَا الْمُطَابَقَةُ وَلَوْ تَقْدِيراً ، وَلاَ عَكْسَ

بقوله ( ولا بد ) فى الدلالة الالتزامية ( من اللزوم ) بين مُسَمَّى اللفظ والخارج إما ( عقلا ) كاللزوم بين الاثنين والزوجية ، فانه بحسب العقل ، ولا يشترط اللزوم الخارجي[1] لأنه لو كان شرطا لم يتحقق الالتزام بدونه ، وليس كذلك ، فان العمى يدل على البصر التزاما ، لأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا ، فيكون البصر لازما للعمى فى الذهن ، مع المعاندة بينهما فى الخارج[2] ( أو عرفا ) كاللزوم بين الغيث والنَّبْتِ ، فإنه بحسب العرف لا بالعقل ، لتحقق التخلف ، واعلم أن اعتبار اللزوم العرفى خروج عن الفن ، فإن اللزوم المعتبر عند المحققين هو اللزوم البين بالمعنى الأخص كما ذكرنا ، وليس اللزوم البين بالمعنى الأعم معتبرا فضلا عن اللزوم العرفى ، نعم اعتبار اللزوم العرفى عند علماء المعانى ، فكأن المصنف تبعهم[3] .

النسبة بين أقسام الدلالة : وإذ قد فرغ من تحديد الدلالات الثلاث شرع فى بيان التلازم بينهما وعدمه فقال : ( وتلزمهما ) أى التَّضَمُّنَ والالتزامَ ( المطابقة ولو تقديرا[4] ) فانه متى تحققتا تحققت ، لأنهما تابعان لها ، والتابع من حيث إنه تابع لا يتحقق بدون المتبوع ( ولا عكس ) أى لا يلزمان المطابقة ، لتحققها فيما إذا كان اللفظ موضوعا لمعنى بسيط بدون التضمن ، وفيما إذا لم يكن

---

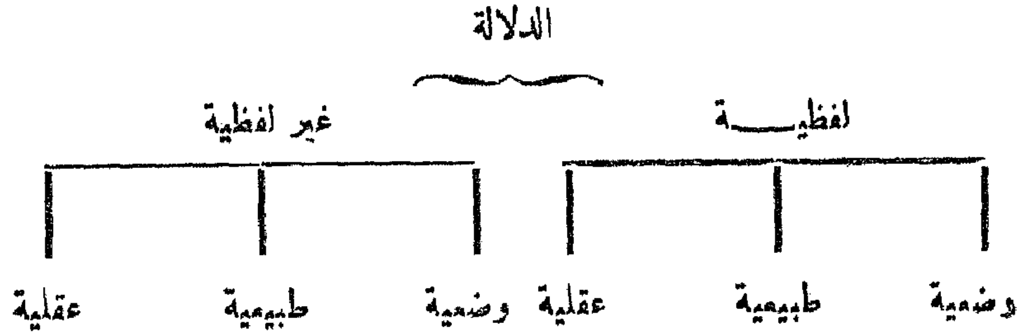
(١) أى زيادة على الذهنى ، لأنه لا يكفى وحده فى اعتبار اللزوم . (٢) ولم تكن دلالته عليه تضمنية مع أخذه فى مفهومه ، لأن مفهوم العمى هو العدم المقيد بالبصر والقيد خارج عن المقيد . (٣) ولا وجه له فى ذلك ، لأنه لا شأن لنا هنا بعلماء المعانى . (٤) وهذا كما فى قوله تعالى ( وَيَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ) أى أناملهم ، فقد وجدت فيه دلالة التضمن ولم توجد المطابقة ، ولكنه لو قدر إرادة الموضوع له فيه لكان له دلالة مطابقة .

لمعنى اللفظ لازم بحيث يلزم من تصور المعنى تصوره بدون الالتزام ، واعلم أن التضمن لا يستلزم الالتزام وبالعكس ، أما الأول فلجواز أن يكون من المعانى المركبة ما لا يكون له لازم ذهنى ، فهناك تضمن بدون الالتزام ، وأما الثانى فلجواز أن يكون المعنى البسيط لازم ذهنى ، فهناك الالتزام بدون التضمن .

## الدلالات فى المنطق الحديث :

يبحث المنطق فى الأفكار ومطابقتها للقوانين الضرورية ، ولا علاقة له بالألفاظ إلا من حيث إنها سِمَات ورموز تدل على المعانى ، ومن أجل هذا بحثت أقسام الدلالة فى علم المنطق ، وكان المعتبر منها فيه هو الدلالة اللفظية الوضعية لا الطبيعية ولا العقلية ، والدلالة الطبيعية ما كان انفهام المعنى فيها بوساطة الطبع ، كدلالة لفظ — أح — على الوجع ، والدلالة العقلية ما كان انفهام المعنى فيها بوساطة العقل ، كدلالة اللفظ على وجود لافظه ، ولا شك أن المنطق الحديث لا يخالف المنطق القديم فى اعتبار الدلالة اللفظية الوضعية ، وهى فيه تنقسم إلى أقسامها الثلاثة السابقة كما تنقسم إليها فى المنطق القديم .

وهذه هى أقسام الدلالة مطلقاً عند المتقدمين والمُحْدَثِينَ :



# تمرينات على الدلالة

## تمرين — ١

(١) بين نوع الدلالة فيما تحته خط من قول الشاعر :

تسيل على حَـدّ الظُّـبَـات نفوسُـنَـا : وليست على غير الظبات تسيلُ .

(٢) بين نوع الدلالة فى هذه الأمثلة :

دلالة لفظ الجلالة على ذاته . دلالة لفظ الجلالة على قدمه . دلالة الفرس على أنه صاهل.

## تمرين — ٢

(١) بين نوع اللزوم فيما يأتى :

لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا . لزوم الفردية للثلاثة . خلق الإنسان عجولا .

(٢) لماذا يذكر مبحث الدلالة فى علم المنطق ؟

## تمرين — ٣

(١) بين ما يعتبر فى علم المنطق وما لا يعتبر من الدلالات الآتيـة :

دلالة النماذج التى توضع على أبواب المتاجر ، دلالة أعراض الأمراض عليها . دلالة إتقان صنعة على حذق صانعها ، دلالة لفظ على وجود لافظه ، دلالة الأنين على مرض صاحبه : دلالة لفظ الفرس على الحيوان الصاهل .

(٢) لماذا كان المعتبر فى المنطق هو الدلالة اللفظية الوضعية ؟

## تمرين — ٤

(١) من أى أنواع الدلالة ما يأتى :

دلالة — الصبر محمود — على المحكوم عليه أو به أو على النسبة أو على الحكم أو على مجموعها . دلالة الدخان على النار .

(٢) ما هو اللزوم المعتبر فى علم المنطق ؟

## فصل

وَالْمَوْضُوعُ إِنْ قُصِدَ بِجُزْءٍ مِنْهُ الدَّلَالَةُ عَلَى جُزْءِ الْمَعْنَى فَمُرَكَّبٌ : إِمَّا تَامٌّ : خَبَرٌ أَوْ إِنْشَاءٌ . وَإِمَّا نَاقِصٌ : تَقْيِيدِيٌّ أَوْ غَيْرُهُ — وَإِلَّا فَمُفْرَدٌ ،

## ( فصل ) فى مباحث الألفاظ

**اللفظ المركب وأقسامه** : ( و ) اللفظ ( الموضوع ) لمعنى بالمطابقة إما مركب أو مفرد ، لأنه ( إن قصد بجزء منه ) أى من اللفظ ( الدلالة على جزء المعنى ) المقصود ( فمركب ) وهو ( إما تام ) إن صح السكوت عليه ، بألاَّ يكونَ مستدعيا للفظ آخر ، كاستدعاء المحكوم عليه المحكوم به وبالعكس ، والتام إما ( خبر ) إن احتمل الصدق والكذب من حيث هو[١] وهو العمدة فى باب التصديقات ( أو إنشاء ) إن لم يحتمل ذلك ( وإما ناقص ) عَطْفٌ على قوله — إما تام — والمركب الناقص أى الذى لا يصح السكوت عليه إما ( تقييدى ) إن كان الثانى قيدا للأول ، كرامى الحجارة ، والحيوان الناطق ، وهو العمدة فى باب التصورات[٢] ( أو غيره ) إن لم يكن الثانى قيدا للأول ، كالمركب من اسم وأداة ، أو كلمة وأداة .

**اللفظ المفرد وأقسامه** : ( وإلا ) أى وإن لم يقصد بجزء من اللفظ الدلالة على جزء المعنى المقصود ( فمفرد ) كهمزة الاستفهام وزيد وعبد الله والحيوان الناطق عَلَمين[٣] . فالمفرد أربعة أقسام ، فان قلت : ما الفرق بين القسمين الأخيرين ؟ قلت : الفرق أن — عبد الله — العَلَمَ لا يدل جزء لفظه على جزء

---

(١) أى من غير نظر إلى قائله ، فيدخل فيه الأقوال المقطوع بصدقها أو كذبها بالنظر إلى قائلها. (٢) أما المفرد الآتى كالجنس ونحوه فهو من مباديها.

(٣) أما إذا كانا غير علمين فهما من المركب الناقص .

وَهُوَ إِنِ اسْتَقَلَّ فَمَعَ الدَّلَالَةِ بِهَيْئَتِهِ عَلَى أَحَدِ الْأَزْمِنَةِ كَلِمَةٌ ،

المعنى المقصود ، إذ ليس شىء من الجزءين دالا على شىء من الذات المشخصة ، وأما الحيوان الناطق علما فيدل جزء لفظه على جزء المعنى المقصود ، لكن تلك الدلالة ليست بمقصودة ، بيانه أن الحيوان الذى هو جزء اللفظ دال على مفهومه ، ومفهومه جزء الماهيّةِ الإنسانية ، والماهيةُ الانسانية جزء المعنى المقصود الذى هو الشخص الانسانى ، فالحيوان دال على جزء المعنى المقصود ، لأن جزء الجزء جزء ، فيكون الحيوان دالا على جزء المعنى المقصود ، لكن تلك الدلالة ليست بمقصودة — تأمل[1] .

( وهو ) أى المفرد ( إن استقل ) بالإخبار به وحده ( فمع الدلالة بهيئته ) وصيغته ( على أحد الأزمنة ) الثلاثة ( كلمة ) وعند النحاة فعل ، وقوله — فمع الدلالة — الفاء فى جواب الشرط ، و — مع الدلالة — حال من الضمير فى — استقل — وقوله — كلمة — خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير — فهو حال كونه مع الدلالة على أحدها كلمة ، فبقيد الاستقلال يخرج الأداة ، و بقيد الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة يخرج الاسم الذى لا يدل على الزمان أصلا ، و بقيد الهيئة والصيغة يخرج الاسم الذى يدل على الزمان لكن لا بهيئته وصيغته بل بحسب جوهره ومادته ، كالزمان والأمس والصَّبُوح والْغَبُوق[2] فان دلالتها على الزمان بموادّها وجواهرها بخلاف الكلمة ، فان دلالتها على الزمان بحسب الهيئة ، ولذا اختلف الزمان عند اختلاف الهيئة كضرب يضرب مع اتحاد مادتهما ، واتحد الزمان عند اتحاد الهيئة كذهب وضرب مع اختلاف مادتهما

(١) يشير بقوله — تأمل — إلى أن ذلك الفرق غير صحيح ، لأن جزء كل منهما علمين كالزاى من زيد لا يدل على شىء .

(٢) الصبوح ما يشرب صباحاً ، والغبوق ما يشرب بالْعَشِىِّ .

وَبِدُونِهَا اسْمٌ ، وَإِلاَّ فَأَدَاةٌ. — وَأَيْضاً إِنِ اتَّحَدَ مَعْنَاهُ فَمَعَ تَشَخُّصِهِ وَضْعاً عَلَمٌ ، وبِدُونِهِ مُتَوَاطِىءٌ إِنْ تَسَاوَتْ أَفْرَادُهُ ، وَمُشَكِّكٌ إِنْ تَفَاوَتَتْ

( وبدونها ) عَطفٌ على قوله — فمع الدلالة — أى المفرد إن استقل فإن كان مع الدلالة بهيئته على أحد الأزمنة فهو كلمة كما مر ، وإن كان بدون تلك الدلالة فهو ( اسم ، وإلا ) أى وإن لم يستقل بالإخبار به وحده ( فأداة ) وعند النحاة حرف .

( و ) المفرد[1] ينقسم ( أيضاً ) إلى أقسام : العَلَمِ والْمُتَوَاطِىءِ والْمُشَكِّكِ والْمُشْتَرَكِ والمنقول والحقيقة والمجاز ، لأنه ( إن اتحد معناه فمع تشخصه ) أى تشخص ذلك المعنى ( وضعا ) لا عارضا[2] ( علم ) كزيد وعمر وأمثالها[3] (وبدونه ) عَطفٌ على قوله — فمع تشخصه — أى المفرد إن اتحد معناه فإن كان مع تشخص ذلك المعنى فهو علم ، وإن كان بدون تشخص فهو إما ( متواطىء إن تساوت أفراده ) الذهنية[4] والخارجية فى حصوله وصدقه عليها ، كالإنسان والشمس ، فإن صدقهما على أفرادهما الذهنية والخارجية بالسَّوِيةِ ، وليس بعض الأفراد أولى من بعض ، وسمى متواطئا لتوافق الأفراد فى معناه من التَّوَاطُؤِ وهو التوافق ( و ) إما ( مشكك إن تفاوتت ) الأفراد فى حصوله وصدقه عليها ، بأن كان حصوله فى بعض الأفراد أولى من بعض ، وذلك التفاوت

(١) الحق أن هذه الأقسام للاسم وحده لا المفرد مطلقاً .

(٢) الأولى — لا عروضاً — ليعطف المصدر على المصدر ، ويخرج عن العلم بهذا القيد الضمير واسم الإشارة واسم الموصول ، لأنها كليات وضعاً عند السعد ، وتشخصها عنده فى الاستعمال فقط . (٣) أى من العلم الشخصى ، أما علم الجنس فهو من المتواطىء .

(٤) وهى الفرضية التى لا وجود لها فى الخارج .

إِمَّا بِأَوَّلِيَّةٍ أَوْ أَوْلَوِيَّةٍ ، وَإِنْ كَثُرَ مَعْنَاهُ فَإِنْ وُضِعَ لِـكُلٍّ فَمُشْتَرَكٌ ، وَإِلاَّ فَإِنِ اشْتَهَرَ فِي الثَّـــانِي فَمَنْقُولٌ يُنْسَبُ إِلَى النَّاقِلِ ، وَإِلاَّ فَحَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ .

---

إما ( بأولية ) كالوجود ، فانه فى الواجب قبل حصوله فى الممكن ( أو أولوية ) بالجر عطفٌ على قوله — أولية — أى التفاوت إما بأولية كما مر ، وإما بأولوية كالوجود أيضاً فانه فى الواجب أتمّ وأولى ، وتسميته بالمشكك لأن النظر(١) فيه مُشـكِّكٌ هل هومتواطىء من حيث اتفاق أفراده فى أصل المعنى أو مشترك من حيث اختلاف أفراده بالأولية أو غيرها ( وإن كثر ) عطفٌ على قوله — إن اتحد — أى إن كثر معنى المفرد فلا يخلو من أن يكون المفرد موضوعا لـكل من المعانى الـكثيرة أوْ لا ( فإن وضع ) المفرد ( لـكل ) من المعانى الـكثيرة ( فمشترك ) كالعين(٢) ( وإلا ) أى وإن لم يوضع لـكل من المعانى بل وضع لمعنى ثم استعمل فى معـــنى آخر لمناسبة فلا يخلو من أن يكون استعماله مُشْتَهِراً فى المعنى الثانى دون الأول أوْ لا ( فإن اشتهر فى ) المعنى ( الثانى) وترك استعماله فى الأول ( فمنقول ينسب إلى الناقل ) فإن كان الناقل شرعا فمنقول شرعى كالصلاة والصوم ، وإن كان اصطلاحا فمنقول اصطلاحى كالفاعل والمفعول ، وإن كان عرفا(٣) فعرفى كالدابة لذات القوائم الأربع(٤) ( وإلا ) أى وإن لم يَشْتَهِرْ فى المعنى الثانى ولم يترك استعماله فى الأول ( فحقيقة ) إن استعمل فى المعنى الأول ، كالأسد للحيوان المعلوم ( ومجاز ) إن استعمل فى المعنى الثانى

---

(١) وفى بعض النسخ — الناظر — فيكون قوله — مشكك اسم مفعول . —
(٢) فهى موضوعة للباصرة بوضع وللجارية بوضع آخر، وهكذا. (٣) أى عاماً ، والاصطلاح هو العرف الخاص . (٤) وهي فى اللغة اسم لـكل ما دَبَّ على الأرض من ذوات الأربع وغيرها .

كالأسد الرجل الشجاع(١) .

---

(١) وقد بقي من أقسام الاسم بذلك الاعتبار قسمان . المترادف ، وهو ما تعدد لفظه واتحد معناه ، كأسد وغضنفر . والمتباين ، وهو ما تعدد لفظه ومعناه كفرس وجمل ، وسيأتي ذكر هذا في مبحث الكلي والجزئي .

## مباحث الألفاظ في المنطق الحديث :

يبحث المنطق الحديث في الألفاظ أيضاً ، ويقسمها إلى الأقسام السابقة لأنه ، لا بد للمنطقي من معرفة أسرار اللغة ، والوقوف على حقيقة كل كلمة ، ليميز المتواطيء من المشترك ، والمتباين من المترادف ، ويفرق بين الكلمات ومحل استعمال كل واحدة منها ، ويجتنب ما فيه إبهام من المشترك ونحوه ، ولا يستعمله في التعريف والاستدلال إلا عند القرينة التي تعينه .

# تمرينات على مباحث الألفاظ

### تمرين — ١

(١) بين المفرد والمركب من الأمثلة الآتية : المسجد الحرام . التصور . التصديق . أبو بكر . الصدق محمود . الكذب مذموم .

(٢) لماذا كان الخبر هو العمدة في باب التصديقات ، وكان المركب التقييدي هو العمدة في باب التصورات .

### تمرين — ٢

(١) من أي أنواع المركب ما يأتي من الأمثلة : أكرم أباك . العلماء ورثة الأنبياء . إنسان العين . شجرة طيبة . ظرف زمان .

(٢) من أي أنواع المفرد ما يأتي من الأمثلة : نور . زكاة . نسبة . مصدر . فرس .

### تمرين — ٣

(١) ما الفرق بين المتواطيء والمشكك والمشترك ؟ وما الذي يطلق عليه منها اسم المشترك اللفظي واسم المشترك المعنوي ؟

(٢) أي فائدة لتقسيم المفرد في المنطق إلى اسم وكلمة وأداة ؟ وهل يأتي في كل منها المتواطيء والمشكك والمشترك والمنقول والحقيقة والمجاز ؟

## فصـــل

المَفْهُومُ إنِ امْتَنَعَ فَرْضُ صِدْقِهِ عَلَى كَثِيرِين فَجُزْئِيٌّ وإلاَّ فَكُلِّيٌّ : امْتَنَعَتْ أفْرَادُهُ ، أوْ أمْكَنَتْ وَلَمْ تُوجَدْ ،

# المقصد الأول — فى التصوُّرات

## ( فصل ) فى مبادى التصورات

تقسيم المفهوم إلى جزئي وكلي : ( المفهوم ) وهو الحاصل فى العقل إما جزئى و إما كلى ، لأنه بمجرد حصوله فى العقل ( إن امتنع ) عند العقل ( فرض صدقه على كثيرين فجزئى ) حقيقى[1] كذات زيد ، فانه إذا حصل عند العقل استحال فرض صدقه على كثيرين ( وإلا ) أى وإن لم يمتنع بمجرد الحصول فرض صدقه على كثيرين ( فكلى ) فالكلية إمكان فرض الاشتراك ، والجزئية استحالته ، فإن قلت : الجزئى لا يمتنع بمجرد حصوله فى العقل فرض صدقه على كثيرين[2] وكل ما كان كذلك فهو كلى ، فالجزئى كلى ، وهو محال . قلت : المراد من الجزئى إن كان ماصَدَقَ عليه لفظ الجزئى من نحو زيد أوغيره فلا نسلم الصغرى ، و إن كان المراد لفظ الجزئى فلا نسلم استحالة النتيجة.

ثم الكلى بالنظر إلى الوجود الخارجي ينقسم إلى ستة أقسام : لأنه إن ( امتنعت أفراده ) فى الخارج فهو القسم الأول كشريك البارى سبحانه وتعالى فإنه كلى ممتنع الأفراد فى الخارج ( أو أمكنت ) أفراده ( و ) لكن ( لم توجد )

---

(١) أما الجزئى الإضافى وهو ما اندرج تحت كلى فقد يكون كليا كإنسان ، فهو جزئى إضافى لاندراجه تحت حيوان . (٢) لأنه يصدق على زيد وعمر وبكر وغير ذلك من الجزئيات .

أَوْ وُجِدَ الوَاحِدُ فَقَطْ مَعَ إِمْكَانِ الْغَيْرِ ، أَوْ امْتِنَاعِهِ ، أَو الْكَثِيرُ مَعَ التَّنَاهِي ، أَوْ عَدَمِهِ .

في الخارج فهو القسم الثاني كالعنقاء ، فانه كلى ممكن الأفراد ، لكنها لم توجد في الخارج ( أو وجد ) من أفراده الفرد ( الواحد فقط ) في الخارج ( مع إمكان ) وجود ( الغير ) أي غير ذلك الفرد فهو القسم الثالث كالشمس ، فإنه كلى ممكن الأفراد في الخارج ، ولكن لم يوجد من أفراده إلا فرد واحد ( أو امتناعه ) بالجر عطفاً على قوله — إمكان الغير — أي الكلى الذى لم يوجد من أفراده إلا فرد واحد ينقسم إلى قسمين ، لأنه إما أن يكون مع إمكان الغير أو مع امتناعه ، فان كان الأول فهو القسم الثالث كما مرّ ، وإن كان الثاني فهو القسم الرابع كمفهوم واجب الوجود ، فانه كلى لم يوجد من أفراده إلا فرد واحد وهو الحق سبحانه وتعالى مع امتناع غير ذلك الفرد ، واعلم أن مفهوم الواجب إنما يكون كليا بمجرد النظر إلى حصوله في العقل ، أما إذا لوحظ مع حصوله في العقل برهان التوحيد فلا يكون كليا ، لأنه حينئذ لا يمكن فرض اشتراكه ( أو ) وجد ( الكثير ) في الخارج إما ( مع التناهي ) أي تناهي الأفراد ، فهو القسم الخامس كالكواكب السيارة ، فانه كلى كثير الأفراد في الخارج ، لكنها متناهية منحصرة في عدد ، وهي سبعة[1] ( أو ) مع ( عدمه ) أي عدم تناهي الأفراد فهو القسم السادس كالنفس الناطقة عند من قال بقدم العالم ، فإن النفوس المجردة عن الأبدان غير متناهية العدد عنده[2] .

(١) وهي على رأى علماء الفلك الأقدمين : زُحَلُ والمشتري والمِرِّيخ والشمس والزُّهْرَةُ وعُطَارِدُ والقمر . (٢) لأنها لا أول لها عنده حتى ينتهي بذلك عددها من الجزئيات .

وَالْكُلِّيَّانِ إِنْ تَفَارَقَا كُلِّيًّا فَمُتَبَايِنَانِ ، وَإِلَّا فَإِنْ تَصَادَقَا كُلِّيًّا مِنَ الْجَانِبَيْنِ فَمُتَسَاوِيَانِ ، وَنَقِيضَاهُمَا كَذَلِكَ ،

بيان النسبة بين الكليين : ولما فرغ من تعريف الكلى وتقسيمه شرع فى بيان النسبة بين الكليين فقال : ( والكليان ) إذا نسب أحدهما إلى الآخر فإما أن يكونا متباينين أو متساويين أو أعم وأخص مطلقا أو أعم وأخص من وجه ، لأنهما ( إن تفارقا ) تَفَارُقاً ( كليا ) أي فى جميع الصور ( فمتباينان ) كالإنسان والفرس ، فإن كل واحد منهما مُتَفَارِقٌ عن الآخر تفارقا كليا ، وتقييد التفارق بالكلى للاحتراز عما بينهما عموم وخصوص من وجه ، فإنهما يتفارقان فى بعض الصور ويتصادقان فى بعضها كما سيجىء ، ( وإلا ) أى وإن لم يتفارقا تفارقا كليا ، فلا يخلو من أن يتصادقا فى الجملة أى فى بعض الصور ، أو يتصادقا فى جميع الصور ، فإن تصادقا فى بعض الصور فهو أعمٌّ وأخصٌّ من وجه كما سيجىء ، وإن تصادقا فى جميع الصور ، فإما أن يتصادقا تصادُقاً كُلِّيًّا من الجانبين أو من جانب واحد ( فإن تصادقا ) تصادقا ( كليا من الجانبين فمتساويان ) كالإنسان والناطق[1] فإنه يصدق كل واحد منهما على جميع أفراد الآخر ، فالتصادق الكلى هنا من الجانبين ، وتقييد التصادق بالكلى للاحتراز عما بينهما عموم وخصوص من وجه فإن تصادقهما فى بعض الصور ، وقوله — من الجانبين — احتراز عما بينهما عموم وخصوص مطلق ، فإن التصادق الكلى هناك من جانب واحد أى جانب الأعم ( ونقيضاهما ) أى نقيضا المتساويين كاللاَّ إنسان واللاَّ ناطق[2] ( كذلك )

(١) فالمتساويان ما اتفقا أفرادا واختلفا مفهوماً ، أما المترادفان فيتفقان أفرادا ومفهوماً . (٢) هذا من أساليب المنطق المخالفة للعربية ، لما فيه من إدخال أل على حرف النفى .

أَوْ مِنْ جَانِبٍ فَأَعَمٌّ وَأَخَصٌّ مُطْلَقًا ، وَنَقِيضَاهُمَا بِالْعَكْسِ ،

متساويان ، فيصدق كل من نقيض المتساويين على كل ما يصدق عليه نقيض الآخر ، وإلا لصدق عين أحد المتساويين على بعض نقيض الآخر ، وهو محال ، لأنه صِدْقُ أحد المتساويين بدون الآخر ( أو من جانب ) عَطْفٌ على قوله — من الجانبين — أى إن تصادقا تصادقا كليا من الجانبين فهما متساويان كما مر ، وإن تصادقا تصادقا كليا من جانب واحد ( فأعم وأخص مطلقا ) كالحيوان والإنسان ، فإن الحيوان يصدق على جميع أفراد الإنسان بدون العكس اللغوى(١) فالصادق على كل الأفراد أَعَمٌّ مطلقا ، والآخر أخصٌّ مطلقا ( ونقيضاهما ) أى نقيضا الأعم والأخص مطلقا كاللاَّ حيوان واللاَّ إنسان ( بالعكس ) أى بعكس المعنيين ، فنقيض الأعم أخص ، ونقيض الأخص أعم ، لأن كل ما يصدق عليه نقيض الأعم يصدق عليه نقيض الأخص من غير عكس كلىٍّ(٢) أما الأول فلأنه لو لم يصدق — كل ما يصدق عليه نقيض الأعم يصدق عليه نقيض الأخص — لصدق — بعض ما يصدق عليه نقيض الأعم يصدق عليه عين الأخص(٣) وهو محال ، لأنه صِدْقُ الأخص بدون الأعم ، وأما الثانى فلأنه لو لم يصدق — ليس كل ما يصدق عليه نقيض الأخص يصدق عليه نقيض الأعم — لَصَدَقَ — كل ما يصدق عليه نقيض الأخص يصدق عليه نقيض الأعم — وينعكس

(١) فلا يصدق الإنسان على جميع أفراد الحيوان ، والعكس اللغوى أعم من العكس المنطقى ، لأنه يصدق على إبدال الأول بالثانى والثانى بالأول مع بقاء الْكَمِّ والْكَيْفِ ، فعكس — كل إنسان حيوان — إلى — كل حيوان إنسان — لغوى لا منطقى ، لأن عكسه المنطقى — بعض الحيوان إنسان .

(٢) فلا يقال — كل ما يصدق عليه نقيض الأخص يصدق عليه نقيض الأعم — بل بعض ما يصدق عليه نقيض الأخص يصدق عليه نقيض الأعم .

(٣) اكتفى الشارح بلازم نقيض الدعوى وهو الموجبة المحصلة المحمول عن نقيضها وهو السالبة الجزئية ، أى بعض ما يصدق عليه نقيض الأعم لا يصدق عليه نقيض الأخص .

وَإِلاَّ فَمِنْ وَجْهٍ ، وَبَيْنَ نَقِيضَيْهِمَا تَبَايُنٌ جُزْئِي كَالْمُتَبَايِنَيْنِ ،

---

يعكس النَّقِيض(١) إلى — كلٌّ ما يصدق عليه الأعم يصدق عليه الأخص — وهو محال ، لأنه صِدْقُ الأخص على كل أفراد الأعم ( وإلا ) أى وإن لم يتصادقا كليا ، بل يتصادقان فى الجملة (فمن وجه) أى فهما أعمٌّ وأخصٌّ من وجه كالحيوان والأبيض، لِتَصَادُقِهِمَا فى الحيوان الأبيض وتفَارُقِهِمَا فى الزِّنْجِىِّ وَالثَّلْجِ ( وبين نقيضيهما تباين جزئى ) أى نقيضا أمرين بينهما عموم من وجه متباينان تباينـاً جزئياً ، فإن قيل بين اللاحيوان واللاأبيض عموم من وجه(٢) كما يعرف بأدنى تأمُّلٍ ، فلمَ لم يقل ونقيضاهما كذلك كما قال فى المتساويين ؟ قلت لأن العموم من وجه يتحقق بين الحيوان واللا إنسان(٣) مع التباين الكلى بين نقيضيهما ، فإن اللاحيوان لا يصدق على الإنسان وبالعكس ، فلو قال ونقيضاهما كذلك لانتقض بذلك ، بل النسبة بينهما التباين الجزئى ، فإنهما إن تفارقا فى جميع الصور كاللاحيوان والإنسان فالتباين الكلى ثابت ، وهو مستلزم للتباين الجزئى ، وإلا فالعموم من وجه ، فالتباين الجزئى ثابت بين نقيضيهما أيضاً على التقديرين ( كالمتباينين ) فإن بين نقيضيهما أيضاً تباينا جزئيا ، لأنهما إن تفارقا تفارقا كليا كاللاّوجود واللاّعدم فالتباين كلى ، ويلزمه التباين الجزئى ، وإلا فالعموم من وجه كاللاّإنسان واللاّفرس(٤) ، وعلى التقديرين يتحقق التباين الجزئى .

---

(١) أى الموافق ، وهو تبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر مع بقاء الكم والكيف . (٢) فيجتمعان فى الفحم ، وينفرد الأول فى الثلج والثانى فى الزنجى .
(٣) فيجتمعان فى الفرس ، وينفرد الأول فى الإنسان والثانى فى الحجر .
(٤) فيجتمعان فى الجمل ، وينفرد الأول فى الفرس والثانى فى الإنسان .

وَقَدْ يُقَالُ الجُزْئِيُّ لِلْأَخَصِّ وَهُوَ أَعَمُّ .

وَالْكُلِّيَّاتُ خَمْسٌ : الْأَوَّلُ الْجِنْسُ ، وَهُوَ الْمَقُولُ عَلَى الْكَثْرَةِ الْمُخْتَلِفَةِ الْحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ ،

---

**الجزئى الإضافى** : ( وقد يقال الجزئى ) أى كما يقال الجزئى للجزئى الحقيقى وهو الذى يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه ، كذلك يقال الجزئى (للأخص) من شىء ، كالإنسان الأخص من الحيوان ، والحيوان الأخص من الجسم النامى ، ويسمى جزئيا إضافيا ، لأن جزئيته بالإضافة إلى ما فوقه لا بالحقيقة ( وهو ) أى الجزئى بالمعنى الثانى ( أعم ) من الجزئى بالمعنى الأول مطلقا ، لأن كل جزئى حقيقى أخصُّ من شىء ولا عكس .

**الكليات الخمس : الجنس** : ( والكليات ) بحسب الاستقراء ( خمس ) لأن الكلى بالنسبة إلى ما تحته من الأفراد إما جزء من ماهية الأفراد وهو الجنس والفصل ، أو تمامُها وهو النوع ، أو خارج عنها وهو الخاصة والعرضُ العامُّ ، فالكليات خمس :

( الأول الجنس ، وهو المقول على الكثرة[1] المختلفة الحقيقة فى جواب ما هو ) قَدَّمَ الجنس على الخاصة والعَرَض العامِّ لأنهما خارجان عن الماهيةِ ، والجنس جزء لها ، وعلى الفصل لاحتياجنا فى معرفة الفصل القريب والبعيد إلى الجنس ، وعلى النوع لتوقف معرفة قسم من النوع وهو النوع الإضافى على الجنس ، وترك من تعريف الجنس وسائر الكليات لفظ الكلى ، لأن المقول على الكثرة مُغْنٍ عنه ، فالمقول على الكثرة جنس يشمل الكليات ،

---

(١) فى العبارة تساهل والمراد على ذى الكثرة .

فَإِنْ كَانَ الجوَابُ عَنِ المَاهِيَّةِ وَعَنْ بَعْضِ المُشَارِكَاتِ هُوَ الْجَوَابُ عَنْهَا وَعَنِ الْكُلِّ فَقَرِيبٌ كَالْحَيوَانِ ، وَإِلاَّ فَبَعِيدٌ كَالْجِسْمِ النَّامِي .

الثَّانِي النَّوْعُ ، وَهُوَ الْمَقُولُ عَلَى الْكَثْرَةِ الْمُتَّفِقَةِ الْحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ ،

---

و بقوله — المختلفة الحقيقة — يخرج النوع ، و بقوله — فى جواب ماهو — يخرج الـكليات الباقية .

ثم الجنس إما قريب أو بعيد ، لأنه لا يخلو من أن يكون الجواب عن الماهية وعن بعض المشَارِكَاتِ هو الجواب عنها وعن كل المشاركات أوْ لاَ ( فإن كان الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات ) أى مشاركات الماهية ( هو الجواب عنها ) أى عن الماهية ( وعن الـكل ) أى كل المشاركات ( فقريب كالحيوان ) فإنه جواب عن الإنسان وعن بعض مشاركاته فى الْحَيَوَانِيَّةِ كالفرس مثلا ، وكذلك جواب عنه وعن جميع مشاركاته فى الحيوانية ، فإذا قيل : ما الإنسان والفرس كان الجواب الحيوان ، واذا قيل ما الإنسان والفرس والحمار والجمل إلى غير ذلك كان الجواب الحيوان ( وإلا ) أى وإن لم يكن الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها هو الجواب عنها وعن الـكل ( فبعيد كالجسم النامى ) فإنه يقع جوابا عن الإنسان وعما يشاركه فى الجسم النامى فقط ، لا عما يشاركه فى الحيوانية ، فإذا قيل: ما الإنسان والشجر؟ يقع الجسم النامى فى الجواب ، وأما اذا قيل: ما الإنسان والفرس؟ فلا يقع مع كونهما متشاركين فى الجسم النامى ، لأن الفرس لم يشارك الإنسان فى الجسم النامى فقط ، بل يشاركه فى الحيوانية التى هى عبارة عن الجسم النامى الحسَّاس المتحرك بالإرادة ، فلا يقع الجسم النامى فى الجواب[١] .

النوع : ( الثانى ) من الـكليات ( النوع ، وهو المقول على الـكثرة[٢] المتفقة الحقيقة فى جواب ما هو ) فالمقول على الـكثرة جنس كما ذكرنا ، و بقيد

---

(١) بل يقع الحيوان فى الجواب . (٢) أى على ذى الـكثرة كما سبق .

وَقدْ يُقَالُ عَلَى الْمَاهِيَّةِ الْكُلِّيَّةِ الْمَقُولِ عَلَيْهَا وَعَلَى غَيْرِهَا الْجِنْسُ فِي جَوَابِ مَا هُوَ ، وَيَخُصُّ هٰذَا النَّوْعُ بِاسْمِ الإِضَافِيِّ كَالأَوَّلِ بِالْحَقِيقِيِّ ، وَبَيْنَهُمَا عُمُومٌ مِنْ وَجْهٍ ، لِتَصَادُقِهِمَا عَلَى الإِنْسَانِ وَتَفَارُقِهِمَا فِي الْحَيَوَانِ وَالنُّقْطَةِ .

---

المتفقة الحقيقة يخرج الجنس ، و بقوله — فى جواب ما هو — يخرج البواقى من الكليات ، ولما كان النوع تمام ماهية الأفراد تكون أفراده متفقة الحقيقة ، فاذا سئل عن احدها أو عن جميعها صلح النوع فى الجواب ، كما إذا قيل : ما زيد ؟ كان الجواب الإنسان ، وكذلك اذا قيل : ما زيد وعمرو و بكر ؟ فإن قيل : كل واحد من أفراد النوع مشتمل على النوع وعلى التشخُّص(١) . فلا يكون النوع تمام ماهية الأفراد بل يكون جزءا لها ، قلت : التشخص عارض(٢) غير معتبر فى ماهية تلك الأفراد ، فالنوع تمام الماهية .

(وقد يقال) أى كما يقال النوع على المعنى المذكور كذلك يقال النوع (على الماهية الكلية المقول(٣) عليها وعلى غيرها الجنس فى جواب ما هو ) كالحيوان فإنه نوع بهذا التفسير ، لأن الجنس — وهو الجسم النامى — يقال عليه وعلى غيره من النباتات ، وكذلك الجسم النامى نوع ، لأن الجسم يقال عليه وعلى غيره ( ويختص هـذا النوع باسم الإضافى ) فإن نوعيَّتَهُ بالاضافة الى ما فوقه ( كالأول ) أى كالنوع الأول ، فإنه يخص ( بالحقيقى ) لأن نوعيته بالنظر الي حقيقته المتحدة فى أفراده ( و بينهما ) أى بين النوعين ( عموم ) وخصوص ( من وجه لتصادقهما على الإنسان ) فإنه يصدق عليه النوع الحقيقى والإضافى كما يظهر بأدنى تأملٍ ( وتفارقهما ) بالجر عَطْفٌ على قوله — تصادقهما — أى لتفارق النوعين ( فى الحيوان والنقطة ) فان الحيوان نوع إضافى لا حقيقى ،

---

(١) كالبياض والسواد والطول والقصر ونحو ذلك . (٢) أى على الماهية وإن كان جزءا من الأفراد . (٣) هـذا القيد يخرج الجنس العالى والنوع البسيط والمركب من أمرين متساويين عن النوع الإضافى .

ثُمَّ الْأَجْنَاسُ تَتَرَتَّبُ مُتَصَاعِدَةً إِلَى الْعَالِي ، وَيُسَمَّى جِنْسَ الْأَجْنَاسِ ،

---

والنقطة بالعكس ، لأنها لو كانت إضافية لاندرجت تحت جنس ، فلا تكون بسيطة ، هذا خُلْفٌ ، واعلم أن النقطة فى اصطلاح الحكماء عبارة عن نهاية الخط الذى هو نهاية السطح ، والسطح ينقسم الى جهتين : الطول والعرض ، والخط ينقسم الى جهة واحدة هى الطول ، والنقطة لا تنقسم الى جهة مّا ، والكل أعراض غير مستقلة الوجود ، لأنها نهايات وأطراف المقادير على ما بُيِّنَ فى كتب الحكمة ، وعند المتكلمين أن هذه الثلاثة أشياء مستقلة الوجود(١) ويتألف الجسم من السطوح المتألفة فى العمق(٢) والسطوح من الخطوط المتألفة فى العرض ، والخطوط من النقط المتألفة فى الطول ، فعلى هذا لا تكون أعراضاً بل تكون جواهر ، ثم التمثيل بالنقطة إنما يصح اذا كانت النقطة(٣) تمام ماهية الأفراد ولم تندرج تحت جنس أصلا .

( ثم الأجناس ) قد(٤) ( تترتب متصاعدة ) بأن يكون جنس فوقه جنس وهكذا ( إلى ) الجنس ( العالى ويسمى ) ذلك العالى ( جنس الأجناس ) كالحيوان مثلا ، فانه جنس فوقه جنس هو الجسم النامى ، وفوقه الجسم ، وفوقه

---

(١) لأنها نفس الجواهر . (٢) أى فى جهة العمق بحيث يكون سطح فوق آخر . (٣) يعنى مفهومها وهو نهاية الخط عند الحكماء ، أو الجوهر الذى لا يقبل القسمة عند المتكلمين ، والحق أن النقطة تدخل فى جنس العرض على الأول ، وفى جنس الجوهر على الثانى ، فلا يصح التمثيل بها لذلك إلا على مذهب من يرى أنها أمر اعتبارى ، فلاتدخل عنده فى جنس العرض ولا الجوهر . (٤) وقد يكون منها مالا ترتيب فيه ، وهو الجنس المنفرد الذى ليس تحته جنس وليس فوقه جنس ، كالعقل المطلق بناء على أن الجوهر ليس جنسا له وأن العقول العشرة التى تحته أنواع مختلفة الفصول .

وَالْأَنْوَاعُ تَتَرَتَّبُ مُتَنَازِلَةً إِلَى السَّافِلِ ، وَيُسَمَّى نَوْعَ الْأَنْوَاعِ ، وَمَا بَيْنَهُمَا مُتَوَسِّطَاتٌ .

---

الجوهر ، فالجوهر جنس الأجناس[١] (و) كما أن الأجناس قد تترتب متصاعدة كذلك (الأنواع) الإضافية قد[٢] (تترتب متنازلة) بأن يكون نوع تحته نوع وهكذا (الى) النوع (السافل ويسمى) ذلك النوع السافل (نوع الأنواع) كالجسم مثلا فإنه نوع إضافى تحته نوع وهو الجسم النامى ، وتحته الحيوان ، وتحته الإنسان ، فالإنسان نوع الأنواع ، وإنما اعتبرت الأنواع بحسب التنازل ، لأنا إذا فرضنا شيئاً وفرضنا نوعه يكون ذلك النوع تحته ، ثم إذا فرضنا لذلك النوع نوعا آخر يكون تحت ذلك النوع ، فلهذا كان ترتيب الأنواع على سبيل التنازل ، ويسمى السافل منها نوع الأنواع ، أما اذا فرضنا شيئاً وفرضنا له جنساً يكون جنسه فوقه ، ثم اذا فرضنا له جنساً يكون فوق ذلك الجنس ، وهَلُمَّ جرًّا ، فلهذا كان ترتُّبُ الأجناس على سبيل التصاعد ، ويسمى العالى منها جنس الأجناس (وما بينهما) أى ما بين السافل والعالى من الأجناس والأنواع (متوسطات) لأنها ليست عالية ولا سافلة بل متوسطة بينهما ، فالمتوسط فى مراتب الأجناس هو الجسم النامى والجسم المطلق ، وفى مراتب الأنواع هو الجسم النامى والحيوان .

---

(١) قد يقال إن الجوهر فوقه شىء ومذكور وموجود ، ويجاب عنه بأن كلا منها لا يصلح جنساً للجوهر لأنه يفهم بدونه ، فهو عَرَضٌ عام له لا جنس .

(٢) وقد يكون منها مالا ترتيب فيه ، كالعقل المطلق بناء على أن الجوهر ليس جنسا له وأن العقول العشرة أفراد له متفقة الحقيقة مختلفة بالخواص والأعراض .

## الثَّالِثُ الفَصْلُ ،

**الفصل** : ( الثالث ) من الـكليات ( الفصل ) وهو وإن كان جزءاً من ماهيَّةِ الأفراد كالجنس ، إلا أنه ليس تمـام المشترك بين الماهية ونوع آخر ، بخلاف الجنس كالحيوان مثلا ، فإنه تمـام المشترك بين الإنسان والفرس ،

### شجرة برفرى لبيان أقسام الأجناس والأنواع وفصولها :

جوهر — الجنس العالى

غير مادى ╲|╱ مادى — فصل

جسم — جنس بعيد

غير نـــام ╲|╱ نام — فصل

جسم نام — جنس بعيد

غير حساس ╲|╱ حساس — فصل

حيوان — جنس قريب

غير ناطق ╲|╱ ناطق — فصل

إنسان — النوع السافل

أرســـطو ╲|╱ سقراط

أفلاطون

تترتب الأجناس فى هذه الشجرة من أعلى إلى أسفل ، وتترتب الأنواع فيها بالعـكس ، فتبتدئ من أعلى بالجنس العالى وهو جوهر ، وتنتهى بالنوع السافل وهو إنسان ، ويوجد بينهما الأجناس والأنواع المتوسطة ، وهى — جسم . جسم نام . حيوان — والفصول هى مادّىٌّ ونامٍ وحساس وناطق وما يقابلها .

وَهُوَ الْمَقُولُ عَلَى الشَّىْءِ فِى جَوَابِ أَىُّ شَىْءٍ هُوَ فِى ذَاتِهِ ، فَإِنْ مَيَّزَ

إذ لا جزء مشترك بينهما إلا وهو نفس الحيوان أو جزؤه[1] وإنما كان الجزء الذى ليس تمام المشترك فصلا ، لأنه إذا لم يكن تمام المُشْتَرَكِ بين الماهية ونوع آخر فإما ألاَّ يكونَ مشتركا أصلا[2] بين الماهية ونوع مَّا ، وحينئذ يميز الماهية عن جميع ما عداها ، فيكون فصلا مطلقاً ، أو كان مشتركا[3] بين الماهية ونوع آخر ، لكنْ لا يكون تمام المشترك[4] فهذا الجزء لا يمكن أن يكون مشتركا بين الماهية وجميع ما عداها ، إذ من الماهيات ما تكون بسيطة لا جزء لها ، فحينئذ يكون ذلك الجزء مميزا الماهية عن الماهيات البسيطة[5] فيكون هذا الجزء فصلا الماهية ، لأنا لا نعنى بالفصل إلا ما يميز الماهية فى الجملة (و) عرّفوا الفصل بأنه ( هو المقول على الشىء فى جواب أى شىء هو فى ذاته ) فالمقول على الشىء جنس يشمل الكليات ، وبقوله — فى جواب أى شىء هو — يخرج النوع والجنس والْعَرَضُ الْعَامُّ ، لأن النوع والجنس لا يقالان فى جواب أى شىء هو ، بل فى جواب ما هو كما سبق ، والعرض العام لا يقال فى الجواب أصلا ، وبقوله — فى ذاته — يخرج الخاصّةُ ، لأنها وإن كانت مقولة على الشىء فى جواب أى شىء هو ، لكِنْ لا فى جوهره وذاته بل فى عرضه .

ثم الفصل إما قريب وإما بعيد ، لأنه لا يخلو من أن يميز النوع عن مشاركه فى الجنس القريب ، أو عن مشاركه فى الجنس البعيد ( فإن ميز ) الفصلُ

(١) كجسم ونام وحساس (٢) كناطق وصاهل ونحوهما ، وهذ هو الفصل القريب . (٣) كحساس ، فإنه يميز ماهية الإنسان عن الحجر والشجر والبسائط ، ولا يميزها عن الفرس لأنه جزء من المشترك الذى هو جسم نام حساس متحرك بالإرادة . (٤) بل بعضه لأن حساسا بعض من تمام المشترك وهو جسم نام الخ .
(٥) إما وحدها وإما مع غيرها كما سبق فى حساس .

عَنِ الْمُشَارِكِ فِي الْجِنْسِ الْقَرِيبِ فَقَرِيبٌ ، أَوِ الْبَعِيدِ فَبَعِيدٌ ، وَإِذَا نُسِبَ إِلَى مَا يُمَيِّزُهُ فَمُقَوِّمٌ ، وَإِلَى مَا يُمَيِّزُ عَنْهُ فَمُقَسِّمٌ ، وَالْمُقَوِّمُ لِلْعَالِي مُقَوِّمٌ لِلسَّافِلِ ،

---

النوعَ (عن المشارك) أى مشارك النوع (فى الجنس القريب فقريب) أى فهو فصل قريب كالناطق المُمَيِّز للانسان عن مشاركه فى الحيَوَانيةِ (أو) ميز النوع عن مشاركه فى الجنس (البعيد فبعيد) كالحسَّاسِ المميز للانسان عن مشاركه فى الجنس النامي .

والفصل أيضاً إما مقوم أو مقسم كما قال : (وإذا نسب) الفصل (إلى ما يميزه) أى إلى شيء يميز الفصلُ ذلك الشيء(١) (فمقوم) أى فهو فصل مقوم لذلك الشيء ، بمعنى أنه داخل فى قِوَامِهِ وجزء له (و) إذا نسب (إلى ما يميز عنه) على صيغة المضارع المعروف ، فضمير الفاعل يعود إلى الفصل وضمير عنه يعود إلى ما ، أى إذا نسب الفصل إلى شيء يمَيِّزُ الفصلُ عن ذلك الشيء(٢) (فمقسم) أى فهو فصل مقسم لذلك الشيء ، بمعنى أنه مُحَصِّلُ قسم له ، فالناطق إذا نسب إلى ما يميزه كالانسان يكون مقوما له ، وإذا نسب إلى ما يميزه عنه كالحيوان يكون مقسما له ، لأنه إذا نسب إلى الحيوان وانضم إليه صار حيوانا ناطقاً ، وهو قسم من الحيوان ، وكذلك النامى إذا نسب إلى ما يميزه أى الجسم النامى يكون مقوما له ، وإذا نسب إلى ما يميز عنه كالجسم كان مقسما له (و) الفصل (المقوم للعالى) أى الْفَوْقَانِيِّ(٣) من الجنس والنوع(٤) (مقوم للسافل) أى التَّحْتَانِيِّ منهما ، فالفصل المقوم للجسم مقوم للجسم النامى ، والمقوم للجسم

---

(١) وذلك الشيء هو النوع . (٢) وهو الجنس ، لأن الفصل يميز النوع عنه .

(٣) يشير بهذا إلى أن المراد بالعالى هنا مايشمل المتوسط . (٤) أى مما يصدق عليه فى ذاته أنه جنس ونوع إضافى ، وإن كان بالنظر إلى ما يقومه نوعا فقط .

وَلاَ عَكْسَ ، وَالمُقَسِّمُ بِالعَكْسِ .

---

النامى مقوم للحيوان ، و إنما كان كذلك لأن العالى كالجسم مثلا داخل فى قِوَامِ السافل أى الجسم النامى وجزء له ، فيكون العالى مقوماً للسافل ، واذا كان العالى مقوماً للسافل كان مقومه أيضاً مقوماً للسافل ، لأن مُقَوِّمَ المقومِ مقومٌ ، واذا تقرر هـذا فنقول : كل فصل يُقَوِّمُ العالى فهو يقوم السافل ، ( ولاعكس ) بالمعنى اللغوى ، فليس — كل فصل يقوم السافل فهو يقوم العالى — إذ الموجبة الكلية[1] لا تنعكس كلية ، نعم تنعكس جزئية ، فبعض ما يقوم السافل يقوم العالى[2] ( و ) الفصل ( المقسم بالعكس ) أى بعكس الفصل المقوم ، فكل فصل يقسم السافل يقسم العالى ، لأن معنى تقسيم السافل تحصيله فى نوع ، وإذا حَصَّلَ السافلَ حَصَّلَ العالىَ لا محالة لكَوْنِ السافل أخص واستلزامِ وجودِ الأخصِّ وجودَ الأعمِّ ، فتثبت هـذه الموجبة الكلية ، وهى — كل فصل يقسم السافل يقسم العالى — وقد عرفت أنها لا تنعكس كلية ، فليس — كل فصل يقسم العالى يقسم السافل — بل تنعكس جزئية ، فبعض مايقسم العالى يقسم السافل[3] .

---

(١) وهى — كل فصل يقوم العالى فهو يقوم السافل — وهذا تعليل لتقييد العكس المنفى باللغوى ، والعكس إلى جزئية هو الاصطلاحى .

(٢) وهذا مثل نام ، فهو يقوم السافل وهو الحيوان ، ويقوم العالى وهو الجسم النامى . (٣) وهذا مثل ناطق ، فهو يقسم الجنس العالى وهو الجسم إلى ناطق وغير ناطق ، ويقسم الجنس السافل أيضاً وهو الحيوان ، وما يقسم العالى ولا يقسم السافل مثل نَامٍ ، فهو يقسم الجسم إلى نام وغير نام ، ولا يقسم الحيوان هذا التقسيم .

الرَّابِعُ الْخَاصَّةُ ، وَهُوَ الخَارِجُ عَنِ المَاهِيَّةِ المَقُولُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ قَوْلاً عَرْضِيًّا .

الْخَامِسُ الْعَرَضُ الْعَامُّ ، وَهُوَ الْخَارِجُ المَقُولُ عَلَيْهَا وَعَلَى غَيْرِهَا .

---

الخاصة : ( الرابع ) من الكليات ( الخاصة ، وهو الخارج (١) عن الماهية المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضياً ) وفى العبارة بحث ، لأن قوله — الخارج — يخرج غير الْعَرَض الْعَامّ من الجنس والفصل والنوع ، لأنها ليست خارجة عن الماهية ، و بقوله — فقط — يخرج العرض العام ، لأنه مقول على أفراد حقيقة واحدة وعلى غيرها كما سيجىء ، فما عدا الخاصة من الكليات يخرج عن التعريف ، وانطبق التعريف عليها ، فيكون قَيْدُ — قولا عرضيا — مُسْتَدْرَكاً ، إلا أن يحمل على أنه ذكر بعد تمام التعريف لبيان الواقع توضيحاً وتبعاً للقوم لا للاحتراز ، والصواب حذفه ، لأن قوله — الخارج — مغن عنه ، ولعل إثباته سهو وقع من الناسخ ، ولهذا حذف من العرض العام كما قال فى تعريفه :

العرض العام : ( الخامس ) من الكليات ( العرض العام ، وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها ) فقوله — الخارج — يخرج غير الخاصة ، وقوله — وعلى غيرها — يخرج الخاصة ، لأنها مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط ، ويحتمل أن يُسْنَدُ إخراج النوع والفصل إلى القيد الأخير (٢) لكن إسناد إخراجهما إلى الأولى أوفق ، لخروج الأنواع والأجناس والفصول به مطلقاً (٣) .

---

(١) أى الكلى الخارج ، وبهذا يكون الكلى المحذوف هو جنس التعريف لا المقول الآتى بعده ، لأن الجنس يجب تقديمه على الفصل ، وهو الخارج عن الماهية الخ. (٢) وهو قوله — وعلى غيرها (٣) أى فصول أنواع أو أجناس .

وَكُلٌّ مِنْهُمَا إِنِ امْتَنَعَ انْفِكَاكُهُ عَنِ الشَّيْءِ فَلَازِمٌ بِالنَّظَرِ إِلَى المَاهِيَّةِ أَوِ الوُجُودِ : بَيِّنٌ يَلْزَمُ تَصَوُّرُهُ مِنْ تَصَوُّرِ المَلْزُومِ أَوْ مِنْ تَصَوُّرِهِمَا الجَزْمُ بِاللُّزُومِ

( وكل منهما ) أى من الخاصة والعرض العام ينقسم إلى العرض اللازم والعرض المفارق ، وكل واحد من اللازم والعرض المفارق ينقسم إلى أقسام ، فنقول فى التقسيم : ( إن امتنع انفكاكه ) أى انفكاك كل واحد من الخاصة والعرض العام ( عن الشىء فلازم ) إما ( بالنظر إلى الماهية ) كالزوجية(١) للأربعة ، فانها لازمة لماهية الأربعة ( أو ) بالنظر إلى ( الوجود ) كالسواد(٢) للحبشى ، فإنه لازم لوجود الحبشى وشخصه لا لماهيته ، إذ ماهيته الإنسانُ والسواد لا يلزمه ، ثم اللازم سواء كان لازم الماهية أو لازم الوجود إما ( بين ) وهو الذى ( يلزم تصوره من تصور الملزوم ) فقط ، ككون الاثنين ضعف الواحد ، فإنه لازم يلزم من تصور الاثنين فقط تصوره ، لأن من أدرك الاثنين أدرك أنهما ضعف الواحد ، وهذا هو اللزوم البين بالمعنى الأخص المعتبر فى الدلالة الالتزامية عند المحققين ( أو ) يلزم ( من تصورهما ) أى تصور اللازم والملزوم ( الجزم ) فاعل يلزم المقدر ، أى اللازم البين يطلق بالاشتراك على ما يلزم تصوره من تصور الملزوم فقط وهو اللزوم البين بالمعنى الأخص ، وعلى ما يلزم من تصور اللازم والملزوم جزم العقل ( باللزوم ) بينهما ، كالانقسام(٣) بمتساويين للأربعة ، فإنه لا يلزم من تصور الأربعة فقط تصور الانقسام ، لكن يلزم من تصور الأربعة وتصور الانقسام جزم العقل باللزوم بينهما ، وهذا هو اللزوم البين بالمعنى الأعم ، وفى كفايته ليكون الالتزام مقبولا اختلاف ، والمحققون على أنه غير

(١) الأَوْلَى كالزوج ، لأن التمثيل لكلى يخرج عن ماهية أفراده ويحمل على الأربعة لا الزوجية . (٢) الأولى كالأسود لما سبق فى الزوجية . (٣) الأولى كالمنقسم لما سبق فى الزوجية والسواد .

أَوْ غَيْرُ بَيِّنٍ وَهُوَ بِخِلَافِهِ ، وَإِلَّا فَعَرَضٌ مُفَارِقٌ : يَدُومُ أَوْ يَزُولُ بِسُرْعَةٍ أَوْ بُطْءٍ .

## خاتمة

المَفْهُومُ الكُلِّيُّ يُسَمَّى كُلِّيًّا مَنْطِقِيًّا ، وَمَعْرُوضُهُ طَبِيعِيًّا ،

كاف ، والمعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الأخص كما ذكرنا ( أو غير بين ) بالرفع عَطْفٌ على قوله — بين — أى اللازم إما بين وهو ما ذكرنا ، وإما غير بين ( وهو بخلافه ) أى بخلاف البين[1] ( وإلا ) عَطْفٌ على قوله — إن امتنع انفكاكه — أى وإن لم يمتنع انفكاكه عن الشيء بأن كان جائز الانفكاك عنه ( فعرض مفارق ) والعرض المفارق إما أن ( يدوم ) للمعروض كالفقر الدائم (أو يزول) عنه ( بسرعة ) كحمرة الخَجَلِ وصفرة الوَجَلِ ( أو بطء ) كالشَّباب والشَّيْب ، فإن قيل : العرض المفارق كيف يدوم ؟ فإنه لو كان دائما لم يكن مفارقا ، قلت : المراد بالمفارق المفارق بحسب الإمكان ، سواء وقعت المفارقة بالفعل أو لم تقع أصلا ، فالدوام بحسب الواقع لا ينافى المفارقة بحسب الإمكان .

## ( خاتمة )

أى هذه خاتمة لمباحث الكلى .

**الكلى المنطقى والطبيعى والعقلى** : اعلم أن للكلى ثلاث اعتبارات : أحدها ( المفهوم الكلى ) و ( يسمى كليا منطقيا ) وهو ما لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه ( و ) ثانيها ( معروضه ) أى ما تعرض الكلية له ، ويسمى كليا ( طبيعيا ) والفرق بين المفهوم والمعروض ظاهر ، فإن المفهوم هو

---

(١) ومما يدخل فى غير البين ما يتوقف على حَدْسٍ أو تجربة ، كلزوم استفادة نور القمر من نور الشمس ، وكلزوم تسهيل الصفراء للسَّقَمُونِيَا .

وَالْمَجْمُوعُ عَقْلِيًّا ، وَكَذَا الْأَنْوَاعُ الْخَمْسَةُ ، وَالْحَقُّ وُجُودُ الطَّبِيعِيِّ بِمَعْنَى وُجُودِ أَشْخَاصِهِ .

---

ما لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه ، والمعروض هو ما تعرض له الـكلية كالحيوان والإنسان مثلا ، ومن المعلوم أن مفهوم الـكلى ليس هو بعينه مفهوم الحيوان ولاجزءا له ، بل خارج عنه صالح لأن يحمل على الحيوان وعلى غيره كالإنسان والناطق ممـا تعرض له الـكلية فى العقل ( و ) ثالثها ( المجموع ) المركب من المفهوم والمعروض ويسمى كليا ( عقليا ) فاذا تقرر هذا فنقول : مفهوم الـكلي يسمى كليا منطقيا ، لأن المنطق إنما يبحث عنه ، ومعروضه يسمى كليا طبيعيا ، لأنه طبيعة من الطبائع ، والمجموع المركب منهما يسمى كليا عقليا ، لعدم تحققه إلا فى العقل[1] ( وكذا الأنواع الخمسة ) من الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرضِ العامِّ يعتبر فيها الأمور الثلاثة المذكورة ، فمفهوم الجنس وهو المقول على الـكثرة المختلفة الحقيقة فى جواب ما هو يسمى جنسا منطقيا ، ومعروض الجنس أى ما تعرض له الجنسية كالحيوان والجسم النامى مثلا يسمي جنسا طبيعياً ، والمجموع المركب منهما يسمى جنسا عقليا ، وكذا النوع وسائر الـكليات الخمس ، واعلم أن الألف واللام فى الأنواع عوض عن المضاف إليه ، وهو الضمير العائد إلى الـكلى ، أى وكذا أنواعه الخمسة ، فالـكلى جنس تحته أنواع وهى الـكليات الخمس ، فإن قيل إذا كانت الـكليات أنواعا يلزم أن يكون الجنس نوعا ، قلت لا محذور فى ذلك ، فإنه نوع باعتبار وجنس باعتبار آخر ( والحق وجود ) الـكلي ( الطبيعى ) فى الخارج[2] لا بمعنى الاستقلال بل ( بمعنى وجود أشخاصه ) وأفراده ، فإن أفراده إذا كانت موجودة

---

(١) والـكلى المنطقى لا يتحقق أيضاً إلا فى العقل ، ولـكن علة التسمية لا يجب اطِّرَادُهَـا . (٢) يعنى أن بعض أفراده قد يوجد فى الخارج ، لأن منه ما هو ممتنع الوجود كشريك البارى ، ومنه ما هو ممكن غير موجود كالْغُـولِ .

فى الخارج — وهو جزء(١) من الأفراد — فيكون موجودا فى الخارج تَبعاً وضِمْناً ، وأما الكلى المنطقى والعقلى فلم يثبت وجودهما فى الخارج ، والنظر فيه خارج عن الصناعة ، فلهذا ترك البحث عن وجودهما(٢) .

(١) من يقول بعدم وجوده لا يسلم أنه جزء من أفراده الخارجية ، لأنه يقتضى أن يحل الشىء الواحد فى أمكنة متعددة فى آن واحد . (٢) الحق أن البحث عن وجود الكلى الطبيعى خارج أيضاً عن صناعة المنطق ، لأنه من مسائل الحكمة الباحثة عن أحوال الموجودات من حيث إنها موجودة .

## الكليات الخمس فى المنطق الحديث :

لا فرق بين الكليات الخمس فى المنطق القديم والحديث إلا فى الجنس والنوع ، فالجنس فى المنطق الحديث كلي يدخل تحته كليات أقل منه أفرادا ، فمتى تحقق فيه ذلك كان جنساً ولو لم يكن مختلف الحقيقة ، والنوع كلى يدخل تحت كلى آخر أكثر منه أفرادا ، فمتى تحقق فيه ذلك كان نوعا ولو لم يكن تمام ماهية أفراده ، وبهذا يكون نحو إنسان جنسا فى المنطق الحديث ، لأنه يدخل تحته كليات أقل منه أفرادا كالسَّامِىّ والْحَامِىّ والآرِىّ ، وتكون هذه الكليات أنواعاً له ، وهو فى المنطق القديم نوع ، وهذه الكليات تسمى فيه أصنافاً .

هذا وقد قيل إن الفرق بين الكليات الخمس اعتبارى يختلف باختلاف نسبتها إلى الأشياء ، ولهذا يصح أن يكون الشىء الواحد جنساً ونوعاً وفصلا وخاصة وعَرَضاً عَامًّا باعتبارات مختلفة ، وهذا مثل الْمُلَوَّنِ ، فهو جنس للأبيض والأسود وغيرهما من الألوان ، ونوع لِلْمُكَيَّفِ لأنه ما كان على كَيْفِيَّة مخصوصة ملوناً أو غير ملون كالهواء ، وفصل للجسم الكثيف لأنه لا يتعداه إلى الجوهر الْمُجَرَّدِ ، وعرض عام للحيوان لأنه يعرض له ولغيره من النبات والجماد .

# تمرينات على الكليات الخمس

## تمرين — ١

(١) بين الكلي والجزئي الحقيقي والإضافي في هذه الأمثلة : شجرة محمد هذا . فرس . الكعبة . حيوان . تُمَالَة .

(٢) بين الذاتي والعرضي في هـذه الأمثلة : إنسان . صاهل . كاتب . متحرك . مَاشٍ . جمل . ضاحك .

## تمرين — ٢

(١) من أي قسم من الكليات الخمس ما يأتي : جوهر . تفاح . معدن . طير . ناعب . متعجب . حادث . يمشي على بطنه .

(٢) هل الفرق بين الكليات الخمس حقيقي أو اعتباري ؟

## تمرين — ٣

(١) رتب الأجناس والأنواع الآتية مع بيان فصولها : جماد . حجر . آجُرّ جسم . جوهر . جسم نَامٍ .

(٢) ما ثمرة الخلاف بين المنطق القديم والحديث في تعريف الجنس والنوع .

## تمرين — ٤

(١) ما هو الفصل القريب والبعيد في الفصول الآتية : مَادِّيّ . حساس نَامٍ . ناطق . غير حساس .

(٢) بين النوع الحقيقي والإضافي في الأمثلة الآتية : غراب . جماد . معدن ذهب. نبات . فرس . حيوان .

# فصل فى المعرّف وأقسامه

مُعَرِّفُ الشَّيْءِ مَا يُقَالُ عَلَيْهِ لِإِفَادَةِ تَصَوُّرِهُ ،

## مقاصد التصورات

### ( فصل فى المعرف وأقسامه )

أعلم أن الغرض من المنطق معرفة صحة الفكر وفساده ، والفكر إما لتحصيل المجهولات التصورية أو التصديقية ، فيكون المنطق طرفانِ : تصورات وتصديقات، ولكل منهما مبادٍ ومقاصد ، فمبادى التصورات الكليات الخمس ، ومقاصدها المعرف والقول الشارح ، والمصنف لما فرغ من مباحث مبادى التصورات شرع فى المقاصد فقال :

تعريف المعرف : ( معرف الشيء ما يقال عليه ) أى على الشيء ( لإفادة تصوره ) فقوله ـ ما يقال عليه ـ جنس شامل للمعرف وغيره[1] وقوله ـ لإفادة تصوره ـ يخرج ما عداه ، ولا ينتقض بالجنس والعرض العام مع أنهما يقالان على الشيء لإفادة تصوره ، لأنه لا يراد بالتصور تَصَوُّرُهُ بوجهٍ مَّا ، وإلا لجاز أن يكون الأعم والأخص معرفا ، لكنه لم يجز كما سيجيء ، بل المراد[2] تصوره بالكُنْهِ كما فى الحد التامّ ، أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه كما في الحد الغير التام

(١) لأن قوله — يقال عليه — بمعنى يحمل عليه حمل مواطأة ، وهذا يشمل الحمل التصديقى فى نحو — زيد قائم . (٢) لا يخفى أن المراد لا يدفع الإيراد إلا إذا قامت قرينة عليه فى التعريف ، فالأولى أن يقال : معرف الشيء ما يقال عليه لإفادة تصوره بالكنه أو بوجه يميزه عن جميع ماعداه .

فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مُسَاوِيًا أَجْلَى ، فَلَا يَصِحُّ بِالْأَعَمِّ وَالْأَخَصِّ وَالْمُسَاوِي مَعْرِفَةً وَالْأَخْفَى .

---

والرسم ، والجنس والعرض العام وإن أفادا تصور الشيء بوجه مّا ، لكن لم يفيدا تصوره بالكنه أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه .

**شروط المعرف** : ( فيشترط أن يكون ) المعرف ( مساويا ) للمعرَّفِ بحيث يصدق كل منهما على جميع أفراد الآخر[١] ، وكذا يشترط أن يكون ( أجلى ) وأوضح من المعرَّفِ[٢] . وإنما اشترط أن يكون مساويا له ، لأنه لا يخلو من أن يكون نفس المعرف أو غيره ، لا سبيل إلى الأول ، لأن المعرِّفَ معلوم قبل المعرَّف ، والشيء لا يعلم قبل نفسه ، فتعين أن يكون غير المعرَّف ، ثم ذلك الغير لم يجز أن يكون أعمّ ولا أخصّ لما سنذكره ، فتعين أن يكون مساويا أجلى ، وإذا اشترط أن يكون مساويا أجلى ( فلا يصح ) التعريف ( بالأعم والأخص والمساوى معرفة والأخفى ) وإنما لم يجز بالأعم ، لأن المقصود من التعريف إما تَصَوُّرُ المعرَّفِ بالكنهِ أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه ، والأعم لا يفيد شيئا منهما ، وإنما لم يجز بالأخص ، لأنه أقل وجودا فى العقل ، وما هو أقل وجودا فى العقل يكون أخفى ، وإنما لم يجز بالمساوى معرفة ، لأن المعرِّفَ يجب أن يكون أقدم معرفة من المعرَّفِ ، وما يساوى الشيء فى المعرفة والجهالة لا يكون أقدم معرفة ، فلا تعرَّفُ الحركة بما ليس بسكون ، لتساوى

---

(١) واشتراط المساواة فى المعرف هو بعينه مايشترطونه فيه أن يكون جامعاً مانعاً أو مُطَّرِداً منعكساً . (٢) يراد بوضوحه سبق معرفته على المعرَّف ، وأفعل التفضيل هنا ليس على بابه ، لأن المُعَرَّف لاوضوح فيه قبل التعريف ، ويتفرع على هذا الشرط منع التعريف بالمجاز والمشترك اللفظى إلا مع القرينة المعيِّنة .

وَالتَّعْرِيفُ بِالْفَصْلِ الْقَرِيبِ حَدٌّ . وَبِالْخَاصَّةِ رَسْمٌ ، فَإِنْ كَانَ مَعَ الْجِنْسِ الْقَرِيبِ فَتَامٌّ ، وَإِلاَّ فَنَاقِصٌ ،

الحركة والسكون معرفة وجهالة ، فإن من عرف أحدهما عرف الآخر ، ومن جهل أحدهما جهل الآخر ، وإنما لم يجز بالأخفى ، لأن المساوى لما لم يصح فالأخفى بطريق الأولى [١] .

تقسيم التعريف الى الحد والرسم : ( والتعريف بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم ، فإن كان ) الفصل القريب أو الخاصة ( مع الجنس القريب فتام ) إما حد إن كان بالجنس والفصل القريبين [٢] وإما رسم إن كان بالخاصة والجنس القريب [٣] ( وإلا ) أى وإن لم يكن كل واحد من الفصل والخاصة مع الجنس القريب ، بل يكون وحده أو مع الجنس البعيد ( فناقص ) إما حد إن كان بالفصل القريب وحده [٤] أو به وبالجنس البعيد [٥] وإما رسم إن كان بالخاصة وحدها [٦] أو بها وبالجنس البعيد [٧] فالمعرف أربعة أقسام : الأول الحد التام ، وهو بالفصل والجنس القريبين ، الثانى الحد الناقص ، وهو بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد ، الثالث الرسم التام ، وهو بالخاصة والجنس القريب ، الرابع الرسم الناقص ، وهو بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد .

(١) ومن التعريف الخفى تعريف النار بأنها أُسْطُقُسٌّ فوق الأسطقسات ، أى أصل فوق الأصول ، وهى عندهم أربعة : التراب والماء والهواء والنار .
(٢) كتعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق . (٣) كتعريف الإنسان بأنه حيوان ضاحك . (٤) كتعريف الإنسان بأنه ناطق . (٥) كتعريف الإنسان بأنه جسم ناطق . (٦) كتعريف الإنسان بأنه ضاحك . (٧) كتعريف الإنسان بأنه جسم ضاحك .

وَلَمْ يَعْتَبِرُوا التَّعْرِيفَ بِالْعَرَضِ الْعَامِّ ، وَقَدْ أُجِيزَ فِي النَّاقِصِ أَنْ يَكُونَ أَعَمّ

**الخلاف في التعريف بالأعم والأخص** : (ولم يعتبروا التعريف بالعرض العام ) فلا يصلح معرِّفاً[1] لقصوره عن إفادة التعريف ، ولا جزء مُعرِّف[2] لأنه لو كان جزءاً لكان إما مع الخاصة أو الفصل ، ولا فائدة فى ضمه مع أحدهما[3] فلهذا سقط العرض العام من الاعتبار فى التعريفات ، وإنما ذكر فى باب الكليات استيفاء لأقسام الكلى .

واعلم أن المتأخرين اعتبروا فى التعريف أن يفيد تصور المعرَّفِ إما بالكنه أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه ، فلهذا شرطوا المساواة بين التعريف والمعرف ، وأخرجوا الأعم والأخص عن صَلاَحِيَةِ التعريف أصلا ، فالتعريف سواء كان تاما أو ناقصا لم يجز بالأعم والأخص عندهم . وأما المتقدمون فاعتبروا التصور بالكنه أو بوجه مّا ، سواء كان مع التصور بوجه يميزه عن جميع ما عداه ، أو عن بعض ما عداه ، والامتياز عن جميع ما عداه ليس بواجب عندهم ، فلهذا جوزوا التعريف بالأعم[4] والأخص ، لكن خصصوا هذا الجواز بالتعريف الناقص دون التام كما قال : ( وقد أجيز فى ) التعريف ( الناقص أن يكون أعم ) من المعرَّفِ ، وهذا إشارة إلى مذهب المتقدمين ، وهو الصواب عند المحققين . فإن قيل كما أجيز فى التعريف الناقص كونُ المعرَّفِ أعمَّ كذلك أجيز أن يكون أخص ، فلم تركه المصنف ؟ قلت لأن قرب الأخص إلى المعرَّفِ أكثر من قرب الأعم ، فاذا جوزوا التعريف بالأعم فتجويز الأخص بطريق الأَوْلى فلهذا لم يذكره اعتمادا على فهم المتعلم ، واختصارا فى العبارة ، وهذا كما قال فى

---

(١) كتعريف الإنسان بأنه متنفس . (٢) كتعريف الإنسان بأنه متنفس ناطق . (٣) لأن الغرض من التعريف التمييز التام أو الاطلاع على الذاتيات ، والعرض العام لا يفيد شيئاً منهما . (٤) فيجوز التعريف عندهم بالجنس وحده ، وبالعرض العام وحده أو مع غيره .

كَاللَّفْظِيِّ ، وَهُوَ مَا يُقْصَدُ بِهِ تَفْسِيرُ مَدْلُولِ اللَّفْظِ .

تعداد ما لا يقع معرِّفا — فلا يصح بالأعم والأخص والمساوى معرفة والأخفى — فترك المباينَ مع أنه لا يقع معرفا أيضا ، وإنما تركه بناء على أن التعريف لمّا لم يجز بالأعم فالمباين بطريق الأَوْلى ، لأنه فى غاية البعد عن المعرَّفِ . والحاصل أن التعريف بالأعم والأخص لم يجز عند المتأخرين مطلقا ، أى فى التعريف التام والناقص ، وعند المتقدمين لم يجز فى التعريف التام أيضا ، وأما فى الناقص فجائز .

التعريف اللفظى : ( كاللفظى ) أى كالتعريف اللفظى ، فانه يجوز أيضا بالأعم والأخص[١] ( وهو ) أى التعريف اللفظى ( ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ ) بألاَّ يكونَ اللفظ واضح الدلالة على معنى ، فيفسر بلفظ أوضح دلالة على ذلك المعنى ، كقولنا — الْغَضَنْفَرُ الأسد ، والْعُقَارُ الخمر — وليس هذا تعريفا حقيقيا يراد به إفادة تصور غير حاصل[٢] إنما المراد تعيين ما وضع له اللفظ من سائر المعانى لِيُلْتَفَتَ إليه ، ويعلم أنه موضوع بازائه ، وحاصله أن يقصد به تفسير صورة حاصلة من بين سائر الصور بأنها المرادة بلفظة كذا .

(١) الأول كتعريف العقار بالمسكر ، والثانى كتعريف النبيذ بالخمر ، لأن النبيذ هو المعتصر من العنب وغيره ، والخمر هو المعتصر من العنب .
(٢) أى عند المخاطب ، فالتعريف الحقيقى يكون المعنى مجهولا فيه عند المخاطب ، والتعريف اللفظى يكون المعنى معلوما فيه عنده ، ولكنه لا يعرف أن اللفظ يدل عليه ، وقد يقال فى تعريفه إنه تفسير اللفظ بمرادفه .

تنبيهات :

١ — يلحق بالرسم الناقص أيضاً تعريفان آخران : أولهما التعريف بالمثال مثل — الفاعل كزيد فى نحو قام زيد — وثانيهما التعريف بالتقسيم ، وهو بيان ما يصدق اللفظ عليه من الأفراد أو الأجزاء ، والتقسيم يكون عقلياً إذا دار على الإيجاب والسلب ، ويكون استقرائياً إذا لم يدر عليهما ، ويشترط فى صحة =

= التقسيم أن يكون جامعاً مانعاً ، وأن تكون الأقسام متمايزة غير متداخلة ، وأن تكون القسمة قائمة على أساس واحد .

٢ — يشترط أيضاً فى التعريف شروط أخرى غير الشروط السابقة : منها أن يكون خالياً من التكرار ونحوه ، لأن مثل هذا يكون حشواً لا داعى إليه . ومنها أن يكون غير متوقف على المعرَّف ، فلا يصح أن يقال فى تعريف العلم : ما به ينكشف المعلوم . ومنها أن يكون خالياً من الشك ونحوه ، فلا يصح أن يقال فى تعريف النقطة : هى نهاية الخط أو جوهر لا يقبل القسمة . ومنها أن يكون خالياً من وجوه الالتباس ، كوضع الفصل موضع الجنس فى تعريف النَّهِم بأنه إفراط الشهوة ، وكوضع القوة موضع الملكة وبالعكس فى تعريف الكريم بأنه القادر على البذل فى النافع . ومنها أن يكون غير مشتمل على حكم من أحكام الْمُعَرَّف ، فلا يصح أن يقال فى تعريف الفاعل : هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله . ومنها أن يقدم الأعم فيه على الأخص . ومنها فى التعريف بالخواص أن تكون من اللوازم البينة بالمعنى الأخص أو الأعم على ما سبق من الخلاف بينهم فى فصل الدلالات .

٣ — الْمُعَرَّفُ قد يكون طبيعياً كالحيوان والنبات والجماد ، فتميز ذَاتِيَّاتُه من عَرَضِيَّاته بالبحث فى تكوينه ، فما يكون داخلا فيه يكون ذاتيا ، وما يكون خارجاً عنه يكون عرضياً . وقد يكون اعتبارياً كما فى اصطلاحات العلوم ، فتميز ذاتياته من عرضياته بالرجوع إلى اصطلاح أهل الفن ، فما اعتبروه ذاتياً فهو ذاتى ، وما اعتبروه عرضياً فهو عرضى .

## التعريف فى المنطق الحديث :

لا يكاد التعريف فى المنطق الحديث يختلف فى شىء عن المنطق القديم ، ولكن ما سبق من اختلاف المنطق القديم والحديث فى الجنس والنوع يتبعه اختلافهما فى التعريف . لأن مثل إنسان يعد جنساً للسَّامىِّ والحامىِّ والآرِىِّ فى المنطق الحديث ، فيصح أن يؤخذ فيه جنساً فى تعريفها ، ويكون تعريفها بذلك داخلا فى قسم الحدود ، أما المنطق القديم فيجعل تعريفها من قسم الرسوم .

ومما يجب التنبيه إليه أن التعريف فى كلام العرب لا يتقيد بكل هذه القيود الدقيقة للتعريف المنطقى ، لأنه يجرى فى الغالب على الأسلوب الخطابى .

# تمرينات على المعرف وأقسامه

## تمرين — ١

(١) من أي أقسام التعريف ما يأتي من الأمثلة : متوازى الأضلاع سطح مستو يحيط به أربعة خطوط مستقيمة كل اثنين متقابلين منها متوازيان . القضية ماتركب من موضوع ومحمول ونسبة . الظلم تعدى الإنسان عمداً على حق غيره .

(٢) بين سبب فساد التعريف في الأمثلة الآتية : الهواء جوهر يشبه الروح . الشمس كوكب يطلع نهاراً . العالم بحر يروى الظمآن . حاسة البصر عين شفافة .

## تمرين — ٢

(١) ركب من الأجناس والفصول والخواص الآتية تعريفات منطقية مع بيان معرفاتها : فاكهة . ناعب . لفظ . حيوان . مطبوخ . طين . نخلة . مفرد . طائرة . مُزَّة . صغيرة . ناهق . معدن . معصوم . جاذب . إنسان .

(٢) عرّف مايأتى من الأمثلة على طريق المنطق القديم والحديث : السّامى الحامِى . الآرِى .

## تمرين — ٣

(١) من أي أقسام التعريف قول النبي صلى الله عليه وسلم : الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك .

وقول على رضى الله عنه : المتقون هم أهل الفضائل ، منطقهم الصواب ، وملبسهم الاقتصاد ، ومشيهم التواضع الخ .

وقول حجر بن أوس :

الألمعِىُّ الذى يظن بك الظنَّ كأنْ قد رأى وقد سمعا

(١) لماذا فسد التعريف في الأمثلة الآتية : الاثنان واحد وواحد : السرقة أخذ الدراهم خفية من حرز مثلها .

## تمرين — ٤

(١) بين ما يأتى من أقسام التعريف في الحقائق البسيطة والمركبة .

(٢) عرّف ما يأتى تعريفاً صحيحاً :

البياض . الهواء . الغضنفر . الشمس . القمر . الواجب . المستحيل . الجائز .

# المقصد الثاني في التصديقات

الْقَضِيَّةَ قَوْلٌ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ ،

## ( المقصد الثانى فى التصديقات )

### مبادى التصديقات

ولما وقع الفراغ من مباحث التصورات مباديها ومقاصدها شرع فى التصديقات ، ولها أيضا مباد ومقاصد . فمباديها القضايا وأقسامها وأحكامها ، ومقاصدها القياس والحجة ، ولا بد من تقديم المبادى لتوقف المقاصد عليها ، فلهذا قدم القضايا وقال فى تعريفها .

تعريف القضية : ( القضية قول يحتمل الصدق والكذب ) فالقول — وهو اللفظ المركب[1] أو المفهوم العقلى المركب — جنس يشمل القضية وغيرها من المركبات التقييديّة والإنشائيّة والخبرية المشكوكة ، وقوله — يحتمل الصدق والكذب — فصل يخرج ما عدا القضية ، وانطبق التعريف عليها[2]

(١) فإذا كان المقصود تعريف القضية المعقولة وهو الظاهر حمل القول على المعقول ، وإذا كان المقصود تعريف القضية الملفوظة حمل القول على الملفوظ ، وهذا متفرع على الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين فى موضوعات مسائل المناطق ، فالمتقدمون يجعلونها الألفاظ ، والمتأخرون يجرون الأحكام على المعقولات ، والحق أن المتقدمين لا يقصدون من ذلك إلا إقامة الدال مقام المدلول تسهيلا للفهم ، لأنه لا خلاف فى أن موضوع المنطق المعقولات الثانية أو المعلومات التصورية والتصديقية . (٢) ولا بد من زيادة قيد — لذاته — فى آخر التعريف ، ليدخل فيه ما لا يحتمل ذلك بالنظر إلى قائله كخبر المقطوع بصدقه أو كذبه .

فَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ بِثُبُوتِ شَيْءٍ لِشَيْءٍ أَوْ نَفْيِهِ عَنْهُ فَحَمْلِيَّةٌ . مُوجَبَةٌ أَوْ سَالِبَةٌ ، وَيُسَمَّى الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ مَوْضُوعًا ، وَالْمَحْكُومُ بِهِ مَحْمُولاً ،

---

فان قيل : الخبرية المشكوكة محتملة للصدق والكذب ، فتكون داخلة فى التعريف . قلت : المحتمل للصدق والكذب هو الحكم ، والمشكوكة عارية عنه كما عرفت فى صدر الكتاب فتكون خارجة[1] واعلم أن إطلاق الخبر على المشكوك ليس بالحقيقة ، لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب ، والمشكوك ليس كذلك ، بل بالمجاز : إما باعتبار أن صورته صورة الخبر[3] أو باعتبار اشتماله على أكثر أجزاء الخبر[2] .

**تقسيم القضية الى حملية وشرطية** : ثم القضية إما حملية أو شرطية كما قال ( فان كان الحكم ) فيها ( بثبوت شيء لشيء ) كقولنا : الإنسان كاتب ، والحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه ، وزيد عالم يناقضه زيد ليس بعالم ( أو نفيه ) بالجر عطف على قوله — بثبوت شيء — أى إن كان الحكم بثبوت شيء لشيء كما مر أو بنفى شيء ( عنه ) أى عن شيء ، كقولنا : لا شيء من الانسان بحجر ( فحملية ) أى فالقضية حملية ، وهى إما ( موجبة ) إن حكم فيها بالثبوت المذكور ( و ) إما ( سالبة ) إن حكم فيها بالنفى المذكور ، ثم الحملية لابد لها من ثلاثة أمور : الأول المحكوم عليه ( و ) يسمى ( المحكوم عليه موضوعا ) لأنه وضع ليحمل عليه ، الثانى المحكوم به ( و ) يسمى ( المحكوم به محمولا ) لحمله على الأول ، الثالث النسبة الحكمية بينهما ، وبها يرتبط الثانى بالأول ،

---

(١) وقد قيل إن المشكوكة تدخل فى القضية لأنها تحتمل ذلك بقطع النظر عن الشك ، والحق أنها لا تحتمل ذلك بقطع النظر عن الشاك لخلوها عن الحكم كما قال الشارح . (٢) فيكون مجازا بالاستعارة . (٣) فيكون مجازاً مرسلا من إطلاق الكل على الجزء .

وَالدَّالُّ عَلَى النِّسْبَةِ رَابِطَةً ، وَقَدِ اسْتُعِيرَ لَهَا هُوَ ، وَإِلاَّ فَشَرْطِيَّةٌ ،

وكما أن من حق المحكوم عليه و به أن يعبر عنهما بلفظين كذلك من حق النسبة الحكمية أن يعبر عنها بلفظ دالٍّ عليها(١) ( و ) ذلك اللفظ ( الدال على النسبة ) يسمى ( رابطة ) لدلالتها على النسبة الرابطة ، تسمية للدّالّ باسم المدلول ، ثم الرابطة أداة ، لأنهـا تدل على النسبة التى هى غير مستقلة ، لِتَوَقُّفِهَا على المحكوم عليه و به ، والدال على المعنى الغير المستقل يكون أداة ، فالرابطة أداة لكنها قد تكون فى قالب الاسم ، كهو فى — زيد هو عالم — وقد تكون فى قالب الكلمة كـكان فى — زيد كان قائما — ومن هنا يعلم أن لفظة — هو وكان — ليست رابطة حقيقة(٢) بل استعيرت للرابطة ، ولهذا قال : ( وقد استعير لها ) أى للرابطة ( هو ) مفعول ما لم يسمّ فاعله لقوله — استعير — أى قد استعير للرابطة لفظة هو كما فى المثال المذكور ، واعلم أن الرابطة لاتنحصر فى لفظة — هو وكان — بل كل ما يدل على الربطِ فهو رابطة ، كحركة الكسر فى نحو — زيد دِبِيرِ(٣) وأست فى نحو — زيد قائم أستِ(٤) وغيرهما مما يدل على الربط .

( وإلا ) أى وإن لم يكن الحكم فى القضية بالثبوت والنفى المذكورين ( فشرطية ) أى فالقضية شرطية ، فالحملية هى التى حكم فيها بثبوت شىء لشىء

---

(١) ولا يلزم ذكره فى القضية ، فإذا لم يذكر فيها سميت القضية ثُنَائِيَّةً ، وإذا ذكر فيها سميت ثُلاَثِيَّةً . (٢) أى بحسب الأصل فيهما ، لأنهما فى الأصل اسم وفعل ، والحق أن النسبة فى اللغة العربية تفهم من غير لفظ يدل عليها ، وهذان اللفظان يدلان فيها على غير النسبة ، ولا داعى إلى تكلف استعارتهما للدلالة عليها . (٣) بكسر الدال والراء ، وهو اسم فارسى بمعنى كاتب ، والرابطة حركة الراء . (٤) هو لفظ فارسى وضع للربط ، ومثله أستين فى لغة اليونان .

وَيُسَمَّى الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مُقَدَّماً وَالثَّانِي تَالِيًا .

وَالْمَوْضُوعُ إِنْ كَانَ مُشَخَّصًا سُمِّيَتِ الْقَضِيَّةُ مَخْصُوصَةً ، وَإِنْ كَانَ نَفْسَ الْحَقِيقَةِ فَطَبِيعِيَّةٌ ، وَإِلَّا

---

أو بنفي شيء عن شيء ، والشرطية هى التى حكم فيها بغير ذلك ، كما سيجىء من أن الشرطية هى التى حكم فيها بثبوت نسبة أو بنفيها على تقدير نسبة أخرى إن كانت متصلة ، و بتنافى نسبتين أو لا تنافيهما إن كانت منفصلة ( ويسمى الجزء الأول ) من الشرطية ( مقدما ) لتقدمه في الذكر ( و ) الجزء ( الثانى ) منها يسمى ( تاليا ) لكونه تابعا للأول ، من التُّلُوّ بمعنى التَّبَع .

تقسيم الحملية إلى مخصوصة وطبيعية وكلية وجزئية ومهملة : ( والموضوع ) فى الحملية ( إن كان مشخصا ) بأن يكون جزئيا حقيقيا ، نحو — زيد عالم ، زيد ليس بحجر[1] ( سميت القضية مخصوصة ) وشخصية ( وإن كان ) الموضوع ( نفس الحقيقة ) بألاّ يرادَ منه الأفراد نحو : الحيوان جنس والإنسان نوع[2] ( فطبيعية ) أى فالقضية طبيعية ، لأن الحكم بالجنسية والنوعية ليس على أفراد الحيوان والإنسان ، بل على نفس حقيقتهما وطبيعتهما ، ثم القضايا الطبيعية غير معتبرة فى العلوم[3] فلهذا تركها الشيخ الرئيس[4] فى الشفاء ، حيث ثَلَّثَ القسمة وحصرها فى الشخصية والمحصورة والمهملة ( وإلا ) أى وإن لم يكن الموضوع جزئيا حقيقيا ولا نفس الحقيقة ، بأن يكون الموضوع أفراد الحقيقة ، فلا يخلو من أن يبيَّنَ فى هذه القضية كمية أفراد الموضوع ، أى كليتها وجزئيتها

---

(١) ومثل العلم الضمير واسم الإشارة واسم الموصول. (٢) وكذلك — الناطق فصل ، والضاحك خاصة ، والماشى عرض عام . (٣) لأنها لاتدخل فى القياس ، أما الشخصية فتدخل فيه ، نحو — هذا زيد ، وزيد إنسان — فهذا إنسان .

(٤) هو أبو على ابن سينا المتوفى سنة ٤٢٨ هـ .

فَإنْ بُيِّنَ كَمِّيَّةُ أفْرَادِهِ كُلاًّ أوْ بَعْضًا فَمَحْصُورَةٌ : كُلِّيَّةٌ أوْ جُزْئِيَّةٌ ، وَمَا بِهِ الْبَيَانُ سُورًا ، وَإلاَّ فَمُهْمَلَةٌ ، وتُلاَزِمُ الْجُزْئِيَّةَ .

---

أو لا يبين ( فإن بين ) فيها ( كميه أفراده كلا أو بعضا فمحصورة ) أى فالقضية محصورة بحصْرِ أفراد الموضوع ، وهى إما ( كلية ) إن بين فيها كمية الأفراد كلاًّ نحو : كل إنسان حيوان ، ولا شىء من الإنسان بحجر ( أو جزئية ) إن بين كمية الأفراد بعضا نحو : بعض الحيوان إنسان ، وليس بعض الحيوان بإنسان(١) وكل واحد من الكلية والجزئية إما موجبة أو سالبة فالمحصورات أربع(٢) ( وما ) أى اللفظ الذى يحصل ( به البيان ) أى بيان كمية الأفراد ، كلفظة — الكل والبعض — فى الموجبة الكلية والجزئية ، ولفظ — لا شىء وليس بعض — فى السالبة الكلية والجزئية ، يسمى ( سورا ) لأن اللفظ الذى بُيِّنَ به كمية الأفراد يحصر الأفراد ويحيط بها ، كما أن سور البلد يحصر البلد ويحيط بها ( وإلا ) أى وإن لم يبين فيها كمية الأفراد لا كلا ولا بعضا نحو : الإنسان كاتب ، الإنسان ليس بكاتب ( فمهملة ) أى فالقضية مهملة ، لإهمال بيان كمية الأفراد فيها ( و ) المهملة ( تلازم الجزئية ) فإنه إذا صدق — الإنسان كاتب — صدق — بعض الإنسان كاتب — لا محالة ، وبالعكس ، فهما متلازمتان .

تقسيم الحملية الموجبة الى خارجية وحقيقية وذهنية : واعلم أن الموجبة الحملية(٣) تستدعى وجود الموضوع ، ثم الحكم إما أن يكون على كل أفراد

---

(١) وكذلك — ليس كل حيوان بإنسان ، وبعض الحيوان ليس بإنسان . (٢) وينقسم كل من الشخصية والمهملة إلى موجبة وسالبة أيضاً . (٣) بخلاف السالبة فلا تستدعى ذلك لأنها تصدق بنفى موضوعها ، وكذلك الشرطية لا تستدعى وجود المقدم ، بل تارة يكون موجوداً ، وتارة يكون مقدراً .

وَلاَ بُدَّ فِي الْمُوجِبَةِ مِنْ وُجُودِ الْمَوْضُوعِ مُحَقَّقًا وَهِيَ الْخَارِجِيَّةُ ، أَوْ مُقَدَّرًا فَالْحَقِيقِيَّةُ ، أَوْ ذِهْنًا فَالذِّهْنِيَّةُ .

---

الموضوع المحققة فى الخارج الموجودة فيه ، وهى القضية الخارجية كقولنا — كل ج ب — على معنى أن كل مايصدق عليه — ج — فى الخارج فهو — ب — فى الخارج ، و إما ألاَّ يكونَ على الأفراد الموجودة فى الخارج ، بل يكون على الأفراد المقدرة الوجود فيه ، وهى القضية الحقيقية ، كقولنا — كل ج ب — على معنى أن كل ما لو وجد كان — ج — فهو بحيث لو وجد كان — ب — فالحكم ليس على أفراد — ج — الموجودة فى الخارج ، بل على أفراده المقدرة الوجود فى الخارج ، سواء كانت موجودة فى الخارج أو معدومة ، ثم إن لم يكن أفراد — ج — موجودة فى الخارج فالحكم مقصور على الأفراد المقدرة الوجود ، كقولنا — كل عنقاء طائر — وإن كانت موجودة فى الخارج ، فالحكم ليس مقصورا على أفراده الموجودة فى الخارج ، بل عليها وعلى أفراده المقدرة الوجود أيضا ، كقولنا : كل إنسان حيوان(١) و إما ألاَّ يكونَ على الأفراد الموجودة فى الخارج ولا المقدرة فيه ، بل على الأفراد الموجودة فى الذهن فقط ، وهى القضية الذهنية ، كقولنا — شريك البارى معدوم — فإن أفراد الموضوع ليست موجودة فى الخارج ولا مقدرة فيه ، لعدم إمكان التقدير ، لكنها موجودة فى الذهن ، و إلى كل ما ذكرنا مفصلا أشار مجملا بقوله : ( ولا بد فى الموجبة من وجود الموضوع ) إما ( محققا وهى الخارجية ، أو مقدرا فالحقيقية ، أو ذهنا فالذهنية ) واعلم أن السالبة تقتضى وجود الموضوع أيضا فى الذهن ،

---

(١) هذه القضية حقيقية باعتبار شمول موضوعها لأفراده الموجودة والمقدرة ، وخارجية باعتبار شموله لأفراده الموجودة فقط ، وتنفرد الحقيقية فى نحو — كل عنقاء طائر — وتنفرد الخارجية فى نحو — زيد كاتب .

وَقَدْ يُجْعَلَ حَرْفُ السَّلْبِ جُزْءًا مِنْ جُزْءٍ فَيُسَمَّي مَعْدُولاً .

من حيث إن السلب حكم ، فلا بد له من تصور المحكوم عليه ، لكنْ إنما يعتبر هذا الوجود حال الحكم ، أى بمقدار ما يحكم الحاكم بالمحمول على الموضوع كلحظة مثلا ، وذلك الوجود الذهنى الذى يقتضيه الحكم مغاير للوجود الذهنى الذى يقتضيه ثبوت المحمول الموضوع ، فان الوجود الثانى إنما يعتبر بحسب ثبوت المحمول الموضوع ، إنْ دائماً فدائماً(١) ، وإنْ ساعةً فساعةً(٢) ، وإن خارجاً فخارجاً ، وإن ذهناً فذهناً ، وأما الوجود الأول الذى يقتضيه الحكم فهو إنما يعتبر حال الحكم كما ذكرنا ، وهو الوجود الذى تتشارك الموجبة والسالبة فى اقتضائه ، لكن صدق الموجبة يتوقف على الوجود الثانى بخلاف السالبة تأمَّلْ .

تقسيم الحملية الى معدولة ومحصلة وبسيطة : ( وقد يجعل حرف السلب ) كلفظة : لا وغير وليس ( جزءا من جزء ) أى من جزء القضية كالموضوع والمحمول ( فيسمى ) جزء القضية الذى جعل حرف السلب جزءا منه ( معدولا ) والقضية معدولة موجبة أو سالبة ، كقولنا : اللاّحىُّ جماد ، والجماد لا عالمٌ ، ولا شىء من اللاّحىِّ بعالم ، أو من العالم بلا حىٍّ(٣) وقد لا يكون حرف السلب جزءا لا من المحمول ولا من الموضوع ، فالقضية حينئذ تسمى محصَّلَةً إن كانت موجبة ، و بسيطة إن كانت سالبة .

الحملية الموجهة : واعلم أن نسبة المحمول إلى الموضوع إيجابية كانت أو سلبية إذا نسبت إلى نفس الأمر إما أن تكون مكيَّفةً بكيفيةٍ

---

(١) نحو — الله موجود أزلا وأبداً . (٢) نحو البرق لامعٌ : (٣) وقد تكون معدولة الموضوع والمحمول معا ، نحو — كل لا حيوان لا إنسان — ولا يخفى ما فى هذه الأمثلة من الخروج على قواعد العربية ، والأحسن أن يقال — غير الحي جماد — وهكذا . والشرطية تنقسم أيضاً إلى معدولة ومحصلة ، ومعدولتها نحو — إن لم تكن الشمس طالعة فالليل موجود .

وَقَدْ يُصَرَّحُ بِكَيْفِيَّةِ النِّسْبَةِ فَمُوَجَّهَةٌ ، وَمَا بِهِ الْبَيَانُ جِهَةٌ ، فَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ بِضَرُورَةِ النِّسْبَةِ مَادَامَ ذَاتَ الْمَوْضُوعِ

الضرورة(١) أو اللاضرورة ، و إما أن تكون مكيفة بكيفية الدوام أو اللادوام ، إلى غير ذلك من الكيفيات ، فإذا قلنا — كل إنسان حيوان — ونظرنا إلى نسبتها فى الواقع وجدناها ضرورية ، وإذا قلنا — كل إنسان كاتب — وجدنا نسبتها اللاضرورية ، فالضرورة واللاضرورة فى المثالين هى كيفية النسبة ، ثم تلك الكيفية الثابتة فى نفس الأمر قد لا يصرح بها لا لفظا ولا ملاحظة ، وتخرج عن كونها موجهة ، وقد يصرح بها إما لفظا أو ملاحظة(٢) كما قال : ( وقد يصرح بكيفية النسبة فموجهة ) أى فالقضية موجهة ( وما ) أى الذى يحصل ( به البيان ) أى بيان الكيفية كالضرورة(٣) واللاضرورة فى المثالين المذكورين ( جهة ) للقضية ، فان كانت القضية ملفوظة فجهتها لفظ الضرورة واللاضرورة ، و إن كانت معقولة فجهتها حكم العقل بأن النسبة مكيفة بكيفية كذا .

**تقسيم الموجهة إلى بسيطة ومركبة :** ثم القضايا الموجهة التى يبحث عنها وعن أحكامها من العكس والتناقض خمسة عشر ، منها بسيطة وهى التى يكون معناها إما إيجاباً فقط أو سلباً فقط ، ومنها مركبة وهي التى معناها مركب من إيجاب وسلب ، أما البسائط فثمان كما أشار إلى تعدادها وتعريفها بقوله :

**أقسام الموجهة البسيطة : الضرورية المطلقة :** ( فإن كان الحكم ) فى القضية ( بضرورة النسبة ) الإيجابية أو السلبية ( ما دام ذات الموضوع )

---

(١) المراد بالضرورة الوجوب العقلى . (٢) ولا بد من قرينة تدل عليها فى هذه الحالة ، لأنها من غير قرينة تكون غير موجهة . (٣) ويقوم مقامها ما يرادفها ، نحو لفظ — قطعاً — و كذلك باقى الجهات يقوم مقام ألفاظها ما يرادفها .

فَضَرُورِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ ، أَوْ مَادَامَ وَصْفُهُ فَمَشْرُوطَةٌ عَامَّةٌ

موجودة ( فضرورية مطلقة ) إنما سميت ضرورية لاشتمالها على الضرورة ، وإنما سميت مطلقة لأن الحكم فيها غير مقيد بوصف أو وقت(١) كقولنا : كل إنسان حيوان بالضرورة ، ولا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة . فان ثبوت الحيوانية للانسان وسلب الحجَرِيَّةِ عنه ضروريٌّ مادام ذات الإنسان موجودة .

المشروطة العامة : ( أو ما دام وصفه ) عطفٌ على قوله — ما دام ذات الموضوع — أى إن كان الحكم بضرورة النسبة ما دام وصف الموضوع موجودا ، أى بشرط وصف الموضوع ( فمشروطة عامة ) كقولنا — بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا ، وبالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا — فان ثبوت التحرك للكاتب وسلب السكون عنه ليس ضرورياً ما دام ذاته موجودة ، بل ضروري بشرط الوصف وهو الكتابة . واعلم أن ما صدق عليه الموضوع من الأفراد يسمى ذات الموضوع ، ومفهوم الموضوع يسمى وصف الموضوع وعنوانُه ، والوصف العنوانيُّ قد يكون عين الذات(٢) إن كان عنوانا للنوع ، كقولنا — كل إنسان حيوان — فإن مفهوم الإنسان عين ماهيةِ أفراده ، وقد يكون جزءا له(٣) إن كان عنوانا للجنس أو الفصل ، كقولنا : كل حيوان حساس(٤) فإن مفهوم الحيوان جزء ماهية أفراده ، وقد يكون خارجا عنه إن كان عنوانا للخاصةِ أو العرضِ العامِّ كقولنا — كل ضاحك أو كل ماشٍ حيوان — فإن مفهوم الضاحك والماشى

(١) فالضرورية المطلقة هى القضية التى حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع مادامت ذات الموضوع موجودة ، وكذلك يؤخذ تعريف باقي الموجهات من المتن . (٢) أى عين ماهية الذات . (٣) أى لماهيته . (٤) وكذلك — كل ناطق إنسان .

خارج عن ذات الموضوع أى أفراده ، وبما ذكرنا يحصل الفرق الجلىّ بين الوصف والذات — فليُتأملْ — وإنما سميت مشروطة لاشتمالها على شرط الوصف ، وعامة لـكونها أعمّ من المشروطة الخاصة التي ستعرفها فى المركبات ، وقد تقال المشروطة العامة على القضية التى حكم فيها بضرورة النسبة فى جميع أوقات ثبوت الوصف للموضوع ، والفرق بين المعنيين أن وصف الموضوع إن لم يكن له دخلٌ فى تحقق ضرورة النسبة صدقت المشروطة العامة بالمعنى الثانى دون الأول ، كقولنا — بالضرورة كل كاتب إنسان ما دام كاتبا — فإنه حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع فى جميع أوقات وصف الموضوع ، فإن ثبوت الإنسانيةِ لذات الـكاتب ضرورى فى جميع أوقات وصفه بالـكتابة ، لـكنْ ليس ضروريًّا له بشرط وصف الـكتابة ، فتصدق المشروطة بالمعنى الثانى دون الأول ، وإن كان لوصف الموضوع دخل فى تحقق ضرورة النسبة فلا يخلو إما أن يكون ذلك الوصف ضروريًا لذات الموضوع فى وقت من الأوقات أوْلا يكون ، فإن كان ضروريًا فى وقت من الأوقات صدقت المشروطة بالمعنيين كقولنا — كل منخسف مظلم ما دام منخسفاً — سواء أريد بشرط كوْنه منخسفاً أو بلا اعتبار الاشتراط ، أما صدْقُ المشروطة بالمعنى الأول فلأن ثبوت الاظلام ضروريٌّ لذات الموضوع أى القمر بشرط وصفه وهو الانخساف ، وأما صِدْقها بالمعنى الثانى فلأن ثبوت الإظلام ضرورى للقمر في جميع أوقات وصفه أى الانخساف(١) وإن لم يكن وصف الموضوع ضروريًّا لذات الموضوع فى وقتٍ مّا صدقت المشروطة بالمعنى الأول دون الثانى ، كقولنا — بالضرورة

---

(١) لأن القمر فى وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس يستحيل وجوده بلا انخساف عند الفلاسفة ، فذات القمر مستلزمة للانخساف فى ذلك الوقت ، والانخساف مستلزم للاظلام ، ومستلزم المستلزم مستلزم ، فذات القمر فى ذلك الوقت مستلزم للاظلام .

أَوْ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ فَوَقْتِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ ،

كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً — فإن ثبوت التحرك ضروري لذات الموضوع أي أفراد الكاتب بشرط وصفه وهو الكتابة ، ولكن ليس ضرورياً له في جميع أوقات الوصف ؛ إذ الوصف وهو الكتابة ليس ضرورياً لذات الموضوع في وقت من الأوقات ، فالتحرك التابع للكتابة لا يكون ضرورياً لذات الموضوع مطلقاً ، فتصدق المشروطة بالمعنى الأول دون الثاني . واعلم أن ما ذكره المصنف في تعريف المشروطة يحتمل كلاَ المعنيين ، لأن قوله — مادام وصفه — يحتمل أن يراد به بشرط الوصف ، فتكون مشروطة بالمعنى الأول ، ويحتمل أن يراد به ما دام الوصف بلا اعتبار الاشتراط ، فتكون مشروطة بالمعنى الثاني(١) .

**الوقتية المطلقة** : (أو في وقت معين) عَطْفٌ على قوله — ما دام ذات الموضوع — أي إن كان الحكم بضرورة النسبة في وقت معين (فوقتية مطلقة) كقولنا — بالضرورة كل قمر منخسف وقت حَيْلُولَةِ الأرض بينه وبين الشمس، ولاشيء من القمر بمنخسف وقت التَّرْبِيع(٢) فان ثبوت الانخساف للقمر وسلبه عنه ضروري في وقت معين أي وقت الحيلولة والتربيع ، وإنما سميت وقتية لاعتبار تَعَيّنِ الوقت فيها ومطلقة لعدم تقييدها باللادوام أو اللاضرورة ، ولهذا إذا

(١) والنسبة بين الضرورية المطلقة والمشروطة العامة بالمعنى الأول العموم والخصوص الوجهي ، فيجتمعان في نحو — كل إنسان حيوان — وتنفرد الأولى في نحو — كل كاتب إنسان بالضرورة — وتنفرد الثانية في نحو — كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا . (٢) هو الوقت الذي يكون فيه رُبُعُ الفَلَك بين الشمس والقمر ، ومنها أيضاً نحو — كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة وقت الكتابة .

أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ فَمُنْتَشِرَةٌ مُطْلَقَةٌ ،

قيدت باللادوام حذف الاطلاق من اسمها فكانت وقتية كما سيجيء في المركبات[١].

المنتشرة المطلقة : ( أو غير معين ) عطف على قوله — معين — أى إن كان الحكم بضرورة النسبة فى وقت غير معين ( فمنتشرة مطلقة ) كقولنا — بالضرورة كل إنسان متنفس فى وقت ما ، وبالضرورة لا شىء من الإنسان بمتنفس فى وقت ما — فان ثبوت التنفس للانسان وسلبه عنه ضرورى فى وقت غير معين ، وإنما سميت منتشرة لاحتمال الحكم فيها كل وقت ، فيكون منتشراً فى الأوقات ، ومطلقة لما ذكرنا فى الوقتية المطلقة[٢] .

(١) النسبة بين الوقتية المطلقة والضرورية المطلقة العموم والخصوص المطلق، فيجتمعان فى نحو — كل إنسان حيوان — وتنفرد الأولى فى نحو — كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة — وبينها وبين المشرطة العامة العموم والخصوص الوجهى ، فيجتمعان فى نحو — كل منخسف مظلم — وتنفرد الأولى فى نحو — كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة — وتنفرد الثانية فى نحو — كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة بشرط الكتابة — وانظر كيف تنفرد فيه مع أنه يصح أن يقيد بوقت الكتابة فيكون وقتيه مطلقة كما سبق . (٢) النسبة بين المنتشرة المطلقة والضرورية المطلقة العموم والخصوص المطلق ، فيجتمعان فى نحو — كل إنسان حيوان — وتنفرد الأولى فى نحو — كل إنسان متنفس بالضرورة فى وقت ما — وبينها وبين المشروطة العامة العموم والخصوص الوجهى ، فيجتمعان فى نحو — كل منخسف مظلم — وتنفرد الأولى فى نحو — كل قمر منخسف بالضرورة فى وقت ما — والثانية فى نحو — كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة بشرط الكتابة — وانظر أيضاً كيف تنفرد فيه مع أنه يصح أن يقيد بوقت ما فيكون منتشرة مطلقة ، وبينها وبين الوقتية المطلقة العموم والخصوص المطلق ، فيجتمعان نحو — كل قمر منخسف — وتنفرد الأولى فى نحو — كل إنسان متنفس بالضرورة فى وقت ما — هذا والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة من زيادة المتأخرين فى الضروريات .

أَوْ بِدَوَامِهَا مَا دَامَ الذَّاتُ فَدَائِمَةٌ مُطْلَقَةٌ ، أَوْ مَادَامَ الْوَصْفُ فَعُرْفِيَّةٌ عَامَّةٌ

الدائمة المطلقة : ( أو بدوامها ) عطف على قوله — بضرورة النسبة — أى إن كان الحكم فيها بدوام النسبة ( ما دام الذات ) أى ما دام ذات الموضوع موجودة ( فدائمة مطلقة ) وإنما سميت دائمة لاشتمالها على الدوام ، وإنما سميت مطلقة لأن الدوام فيها غير مقيد بوصف أو وقت ، كقولنا — كل إنسان حيوان دائما ، ولا شىء من الإنسان بحجر دائما — فان الحكم فيها بدوام ثبوت الحيوانية للانسان وسلب الْحَجَرية عنه ، والفرق بين الدوام والضرورة أن الضرورة تستلزم الدوام ولا عكس ، أما الأول فلأن ثبوت المحمول للموضوع إذا كان ضروريا يكون دائما لا محالة ، وأما الثانى فلأن ثبوته له قد يكون دائما ومع ذلك يمكن الانفكاك ، فحينئذ يثبت الدوام لا الضرورة(١) .

العرفية العامة : ( أو ما دام الوصف ) عطف على قوله — ما دام الذات — أى إن كان الحكم بدوام النسبة مادام وصف الموضوع موجوداً ( فعرفية عامة ) ومثالها إيجابا وسلباً ما مَرَّ فى المشروطة العامـة ، والفرق بينهما كالفرق بين الدائمة والضرورية ، وإنما سميت عرفية لأنك إذا قلت — لا شىء من النائم بمستيقظ — ولم تذكر — مادام نائما — يَفْهَمُ الْعُرْفُ أن سلب الاستيقاظ

(١) النسبة بين الدائمة المطلقة والضرورية المطلقة العموم والخصوص المطلق، فيجتمعان فى نحو — كل إنسان حيوان — وتنفرد الأولى فى نحو — كل زِنْجِىٍّ أسود دائما — وبينها وبين كل من المشروطة العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة العموم والخصوص الوجهى، فتجتمع فى نحو — كل إنسان حيوان — وتنفرد الدائمة عن الثلاثة فى نحو — كل رُومىٍّ أبيض دائما — وتنفرد الثلاثة فى نحو — كل كاتب متحرك الأصابع الخ .

أَوْ بِفِعْلِيَّتِهَا فَالْمُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ ،

عن ذات النائم ليس دائما ، بل ما دام نائما ، فلما كان هذا المعنى فى سالبتها[١] مأخوذاً من العرف نسبت إليه ، وعامة لأنها أعم من العرفية الخاصة التى ستجىء فى المركبات[٢] .

المطلقة العامة: (أو بفعليتها) عطفٌ على قوله — بضرورة النسبة — أى إن لم يكن الحكم بضرورة النسبة ولا بدوامها ، بل يكون الحكم بفعليتها[٣] (فالمطلقة العامة) كقولنا — كل إنسان متنفس بالإطلاق العام، ولا شىء من الإنسان بمتنفس بالإطلاق العام — فان ثبوت التنفُّس للانسان وسلبَه عنه ليس ضروريا ولا دائما بل بالفعل ، أى المحمول ثابت للموضوع أو مسلوب عنه فى الجملة ، وإنما سميت مطلقة لأن القضية إذا أطلقت من غير تقييد باللَّادوام أو اللَّاضرورة[٤] يفهم منها فِعْلِيَّةُ

(١) وهو مفهوم أيضاً من موجبتها غالبا ، نحو — وَلعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ . (٢) النسبة بين العرفية العامة وكل من الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والمشروطة العامة العموم والخصوص المطلق ، فتجتمع فى نحو — كل إنسان حيوان — وتنفرد الأولى عن الضرورية المطلقة والمشروطة العامة في نحو — كل رومى أبيض دائماً مادام رومياً — وعن الدائمة المطلقة فى نحو — كل كاتب متحرك الأصابع دائماً مادام كاتباً — وبينها وبين كل من الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة العموم والخصوص الوجهى ، فتجمع فى نحو — كل إنسان حيوان — وتنفرد العرفية عنهما فى نحو — كل رومى أبيض دائماً مادام روميا — وينفردان عنها فى نحو — كل قمر منخسف الخ . (٣) أى بحصولها فى الجملة ولو فى المستقبل من غير التفات إلى كونها ضرورية أو دائمة أوْ لا ، وهذا المعنى زائد على نسبة القضية ، لأنها تكون بالفعل وبالإمكان ، ولهذا كانت القضية المطلقة من الموجهات ، وقيل إنها ليست منها . (٤) الأوْلى — من غير تقييد بجهة — ليشمل الجهات كلها .

أَوْ بِعَدَمِ ضَرُورَةِ خِلَافِهَا فَالْمُمْكِنَةُ الْعَامَّةُ .

---

النسبة(١) فسميت القضية التى حكم فيها بفعلية النسبة مطلقة تسمية للمدلول باسم الدال(٢) وعامة لأنها أعم من الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية ، كما ستعرفه فى المركبات(٣) .

**الممكنة العامة** : ( أو بعدم ضرورة خلافها ) أى إن لم يكن الحكم بضرورة النسبة ولا بدوامها ولا بفعليتها ، بل يكون الحكم بعدم ضرورة خلاف النسبة(٤) ( فالممكنة العامة ) كقولنا : كل نار حارّةٌ بالإمكان العام . فحكم فيها بعدم ضرورة السلب ، إذ السلب خلاف النسبة ، ولو لم يكن عدمُ ضرورة السلب لم يكن الإيجاب ممكنا(٥) وكقولنا : لا شيء من الحارِّ ببارد بالإمكان العام ، فحكم فيها بعدم ضرورة الإيجاب ، إذ الإيجاب خلاف النسبة ، ولو لم يكن عدم ضرورة الإيجاب لم يكن السلب ممكنا ، فمعنى الموجبة أن سلب الحرارة عن النار ليس بضرورى ، ومعنى السالبة أن إيجاب البرودة للحار ليس بضرورى ، وسميت ممكنة لاشتمالها على معنى الإمكان ، وعامة لكونها أعم من الممكنة الخاصة التى ستعرفها فى المركبات(٦) .

---

(١) وقد صرح بها مع هذا لأن جهة الإمكان محتملة فيه ، فإذا صرح بالإطلاق انقطع احتمالها . (٢) فى العبارة قلب ، لأن الدال هو القضية والمدلول هو النسبة . (٣) النسبة بين المطلقة العامة والموجهات السابقة العموم والخصوص المطلق فتجتمع فى نحو — كل إنسان حيوان — وتنفرد المطلقة العامة فى نحو — كل إنسان ضاحك بالإطلاق العام . (٤) الحقيقة أن كيفية النسبة هي الإمكان العام للجانب الموافق ، وهذا لازم له ، والإمكان العام يدخل فيه الوجوب والجواز بخلاف الإمكان الخاص . (٥) بل يكون مستحيلا مع أن الفرض أنه ممكن . (٦) النسبة بين الممكنة العامة والموجهات السابقة العموم والخصوص المطلق ، فتجمع فى نحو — كل إنسان حيوان — وتنفرد الممكنة العامة فى نحو — كل إنسان يمشى على أربع بالإمكان العام .

فَهٰذِهِ بَسَائِطُ .

وَقَدْ تُقَيَّدُ الْعَامَّتَانِ وَالْوَقْتِيَّتَانِ الْمُطْلَقَتَانِ بِاللَّادَوَامِ الذَّاتِي فَتُسَمَّي الْمَشْرُوطَةَ الْخَاصَّةَ ، وَالْعُرْفِيَّةَ الْخَاصَّةَ ، وَالْوَقْتِيَّةَ ، وَالْمُنْتَشِرَةَ ،

---

( فهذه ) القضايا المذكورة ( بسائط ) لأن معناها إما إيجاب فقط ، أو سلب فقط .

**أقسام الموجهة المركبة : المشروطة الخاصة** : وأما المركبات فسبع ، وهى بعينها البسائط المذكورة ، لكن مع تقييدها باللَّادَوَامِ الذَّاتىّ أو اللاضرورة الذاتية كما قال : ( وقد تقيد ) المشروطة والعرفيةُ ( العامتان و ) تقيد ( الوقتيتان ) أى الوقتية والمنتشرة ( المطلقتان باللادوام الذاتى ) أى قد تقيد كل واحدة من هذه القضايا المذكورة باللادوام الذاتى[1] ( فتسمى ) المشروطة العامة المقيدة باللادوام ( المشروطة الخاصة ) منصوب على أنه مفعول تسمى (و) تسمى العرفية العامة المقيدة باللادوام ( العرفية الخاصة و ) تسمى الوقتية المطلقة المقيدة به ( الوقتية و ) تسمى المنتشرة المطلقة المقيدة به ( المنتشرة ) .

فالمشروطة الخاصة إن كانت موجبة كقولنا : بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما[2] فتركيبها من مشروطة عامة موجبة وهى الجزء الأول ، ومطلقة عامة سالبة ، وهى مفهوم اللادوام ، لأن إيجاب المحمول للموضوع إذا لم يكن دائما كان السلب متحققاً فى الجملة ، وهو معنى المطلقة العامة السالبة أى كقولنا : لا شىء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل . و إن كانت سالبة كقولنا — بالضرورة لاشىء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتبا لادائما —

---

(١) ولم تقيد باللاضرورة الذاتيــــة ، لأن التقييد باللادوام يغنى عنه .

(٢) قيد اللادوام فى العجز لا ينافى قيد الضرورة فى الصدر ، لأن اللادوام بحسب الذات والضرورة بحسب الوصف ، وهكذا يقال فى باقى المركبات .

فتركيبها من سالبة مشروطة عامة هى الجزء الأول ، وموجبة مطلقة عامة هى مفهوم اللادوام ، لأن سلب المحمول عن الموضوع إذا لم يكن دائما كان الإيجاب محققًا فى الجملة ، وهو معنى الموجبة المطلقة العامة ، أى كقولنا — كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل — ومن ههنا تبين أن الاعتبار فى إيجاب القضية المركبة وسلبها بإيجاب الجزء الأول وسلبه ، فإن كان الجزء الأول موجبا كانت القضية موجبة ، وإن كانت سالبا كانت سالبة ، والجزء الثانى مخالف للجزء الأول فى الْكَيْفِ ، أى الإيجاب والسلب ، وموافق له فى الكمّ أى الكليةِ والجزئيةِ ، وسيجىء لهذا زيادة تحقيق[١].

العرفية الخاصة : ومثال العرفية الخاصة إيجابا وسلبا ما مر فى المشروطة الخاصة[٢] وتركيبها من العرفية العامة والمطلقة العامة التى هى مفهوم اللادوام كما عرفت ، وإنما قيِّدَ اللادوام فيهما بالذاتى ، لأن المشروطة الخاصة على ماعرفتها هى المشروطة العامة المقيدة باللادوام ، والعرفية الخاصة هى العرفية العامة المقيدة به أيضا ، ويمتنع تقييد المشروطة والعرفية العامتين باللادوام الوصفى ، إذ فى كل واحدة منهما دَوَامٌ بحسب الوصف ،أما العرفية العامة فظاهر ، وأما المشروطة العامة

(١) النسبة بين المشروطة الخاصة وكل من الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة المباينة ، وبينها وبين كل من المشروطة والعرفية العامتين والمطلقة والممكنة العامتين العموم والخصوص المطلق ، فتجمع فى نحو — كل كاتب متحرك الأصابع — وتنفرد الأربع فى نحو — كل إنسان حيوان — وبينها وبين كل من الوقتية والمنتشرة المطلقتين العموم والخصوص الوجهى ، فتجتمع فى نحو — كل منخسف مظلم — وتنفرد عنهما فى نحو — كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة بشرط الكتابة لا دائما — وينفردان عنها فى نحو — كل قمرمنخسف بالضرورة وقت الحيلولة أو فى وقتٍ ما . (٢) مع إبدال الدوام بالضرورة ، نحو — كل كاتب متحرك الأصابع دائما مادام كاتبا لا دائمــا .

فلأنها ضرورة بحسب الوصف ، فتكون دواما بحسب الوصف لامحالة ، والدوام الوصفى يمتنع أن يقيد باللادوام الوصفى ، بل إذا أريد تقييده بقيد صحيح فلابد أن تقيد باللادوام الذاتى ، ويكون الحكم حينئذ بضرورة النسبة أو دوامها بحسب الوصف مقيدا باللادوام بحسب الذات ، وتسميتهما بالخاصتين لكونهما أخص من المشروطة والعرفية العامتين اللتين عرفتهما فى البسائط، إذ كلما وجد الخاصتان وجد العامتان ولا عكس(١) .

الوقتية : وأما الوقتية فهى إن كانت موجبة كقولنا : بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه و بين الشمس لا دائما . فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة هى الجزء الأول ، وسالبة مطلقة عامة هى مفهوم اللادوام(٢) وإن كانت سالبة كقولنا : بالضرورة لا شىء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما . فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة هى الجزء الأول ، وموجبة مطلقة عامة هى مفهوم اللادوام(٣) فالوقتية هى التى حُكِمَ فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه فى وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيداً باللادوام

---

(١) النسبة بين العرفية الخاصة وكل من الضرورية والدائمة المطلقتين والعرفية العامة والوقتية والمنتشرة المطلقتين والمطلقة والممكنة العامتين هى النسبة بين هذه القضايا والمشروطة الخاصة، والأمثلة الأمثلة ، والنسبة بينها وبين المشروطة العامة العموم والخصوص الوجهى ، فيجتمعان فى نحو — كل كاتب متحرك الأصابع — وتنفرد المشروطة فى نحو — كل إنسان حيوان — وتنفرد العرفية فى نحو — كل زنجى أسود دائما مادام زنجيا لا دائما — وبينها وبين المشروطة الخاصة العموم والخصوص المطلق ، فيجتمعان فى نحو — كل كاتب متحرك الأصابع — وتنفرد العرفية فى نحو — كل زنجى الخ . (٢) وهى — لاشىء من القمر بمنخسف بالإطلاق العام . (٣) وهى — كل قمر منخسف بالاطلاق العام .

بحسب الذات(١)

المنتشرة : والمنتشرة هى التى حكم فيها بضرورة الثبوت أو السلب فى وقت غير معين لا دائما بحسب الذات ، وتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة هى الجزء الأول وسالبة مطلقة عامة هى مفهوم اللادوام إن كانت موجبة ، ومن سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة هى مفهوم اللادوام إن كانت سالبة ، ومثالها إيجابا قولنا — بالضرورة كل إنسان متنفسٌ فى وَقْتٍ مَّا لا دائما — وسلبا قولنا — بالضرورة لا شىء من الإنسان بمتنفس فى وقت ما لا دائما(٢) .

---

(١) النسبة بين الوقتية وكل من الضرورية والدائمة المطلقتين المباينة ، وبينها وبين كل من المشروطة والعرفية العامتين والخاصتين العموم والخصوص الوجهى ، فتجتمع فى نحو — كل منخسف مظلم — وتنفرد الوقتية فى نحو — كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا دائما — وتنفرد الأربع فى نحو — كل كاتب متحرك الأصابع — وبينها وبين كل من الوقتية والمنتشرة المطلقتين والمطلقة والممكنة العامتين العموم والخصوص المطلق ، فتجتمع فى نحو — كل منخسف مظلم — وتنفرد الأربع فى نحو — كل إنسان حيوان . (٢) مفهوم اللادوام فى المثالين — لا شىء من الانسان بمتنفس بالإطلاق العام ، وكل إنسان متنفس بالإطلاق العام — والنسبة بين المنتشرة وكل من الضرورية والدائمة المطلقتين المباينة ، وبينها وبين كل من المشروطة والعرفية العامتين والخاصتين العموم والخصوص الوجهى ، فتجتمع فى نحو — كل منخسف مظلم — وتنفرد المنتشرة فى نحو — كل إنسان متنفس الخ — وتنفرد الأربع فى نحو — كل كاتب متحرك الأصابع — وبينها وبين كل من الوقتية المطلقة والوقتية العموم والخصوص المطلق ، وهى الأعم ، فتجتمع فى نحو — كل منخسف مظلم — وتنفرد عنهما فى نحو — كل إنسان متنفس الخ — وبينها وبين كل من المنتشرة المطلقة والمطلقة والممكنة العامتين العموم والخصوص المطلق ، وهى الأخص ، فتجتمع فى نحو — كل منخسف مظلم — وتنفرد الثلاثة فى نحو — كل إنسان حيوان .

وَقدْ تُقَيَّدُ الْمُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ بِاللاَّضَرُورَةِ الذَّاتِيَّةِ فَتُسَمَّى الْوُجُودِيَّةَ اللاَّضَرُورِيَّة،

**الوجودية اللاضرورية** : ( وقد[1] تقيد المطلقة العامة باللاضرورة الذاتية فتسمى الوجودية اللاضرورية ) وهى إن كانت موجبة كقولنا : كل إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة . فتركيبها من موجبة مطلقة عامة هى الجزء الأول، وسالبة ممكنة عامة هى مفهوم اللاضرورة ، لأن إيجاب المحمول الموضوع إذا لم يكن ضروريا كان هناك عدم ضرورة الإيجاب ، وهى السالبة الممكنة العامة[2] أى كقولنا : لا شىء من الانسان بضاحك بالإمكان العام . وإن كانت سالبة كقولنا : لا شىء من الإنسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة . فتركيبها من سالبة مطلقة عامة هى الجزء الأول ، وموجبة ممكنة عامة هى مفهوم اللاضرورة لأن السلب إذا لم يكن ضروريا كان هناك عدم ضرورة السلب ، وهى الموجبة الممكنة العامة ، أى كقولنا : كل إنسان ضاحك بالإمكان العام . واعلم أن تقييد المطلقة العامة وإن صح باللاضرورة الوصفية[3] إلا أنهم لم يعتبروا هذا التركيب ، ولم يتعرفوا أحكامه ، فلهذا قيد اللاضرورية بالذاتية[4] .

---

(١) يشير بقد إلى أن المطلقة العامة قد تكون ضرورية ، فلا يصح تقييدها باللاضرورة. (٢) لما سبق من أن الإمكان العام عبارة عن عدم ضرورة الجانب المخالف. (٣) ظاهره أنه يصح التقييد بها دائما ، والحق أنه لا يأتى فى نحو — كل كاتب متحرك الأصابع بالإطلاق العام لا بالضرورة — فهو صحيح بالنظر إلى ذات الكاتب لا وصفه ، ولهذا لم يعتبروا التقييد فى ذلك باللاضرورة الوصفية لعدم اطرادها . (٤) النسبة بين الوجودية اللاضرورية وبين الضرورية المطلقة المباينة، وبينها وبين كل من الدائمة المطلقة والمشروطة والعرفية العامتين والوقتية والمنتشرة المطلقتين العموم والخصوص الوجهى ، فتجتمع هى والدائمة فى نحو — كل زنجى أسود — وتجتمع هى والبواقى فى نحو — كل كاتب متحرك الأصابع — وتنفرد

أَوْ باللَّادَوَامِ الذَّاتِى ، وَتُسَمَّى الْوُجُودِيَّةَ اللَّادَائِمَةَ ،

**الوجودية اللادائمة** : ( أو باللادوام الذاتى ) عطفٌ على قوله — باللاضرورة — أى المطلقة العامة قد تكون مقيدة باللاضرورة ، وتسمى الوجودية اللاضرورية كما عرفتها ، وقد تكون مقيدة باللادوام ( وتسمى الوجودية اللادائمة ) كقولنا : كل إنسان ضاحك بالفعل لادائما ، ولا شىء من الإنسان بضاحك بالفعل لادائما . وتركيبها من مطلقتين عامتين ، إذ الجزء الأول مطلقة عامة ، والجزء الثانى هو اللادوام ، وقد عرفت أن مفهومه مطلقة عامة ، فتكون مركبة من مطلقتين عامتين ، لكن إحداهما موجبة ، والأخرى سالبة ، فان الجزء الأول إن كان موجبا يكون مفهوم اللادوام سالبة وبالعكس ، كما عرفت غير مرة(١) .

الوجودية فى نحو — كل إنسان يحرك يده بالإطلاق العام لا بالضرورة — وتنفرد الخمس فى نحو — كل إنسان حيوان — وبينها وبين كل من المطلقة والممكنة العامتين العموم والخصوص المطلق ، وهى الأخص ، فتجتمع فى نحو — كل إنسان يمشى على اثنين — وينفردان عنها فى نحو — كل إنسان حيوان — وبينها وبين كل من المشروطة والعرفية الخاصتين والوقتية والمنتشرة العموم والخصوص المطلق ، وهى الأعم ، فتجتمع فى نحو — كل كاتب متحرك الأصابع — وتنفرد عن الأربع فى نحو — كل إنسان يحرك يده بالإطلاق العام لا بالضرورة . (١) النسبة بين الوجودية اللادائمة وكل من الضرورية والدائمة المطلقتين المباينة ، وبينها وبين كل من المشروطة والعرفية العامتين والوقتية والمنتشرة المطلقتين العموم والخصوص الوجهى ، فتجتمع فى نحو — كل كاتب متحرك الأصابع — وتنفرد الوجودية فى نحو — كل إنسان يحرك يده بالإطلاق العام لا دائما — وتنفرد الأربع فى نحو — كل إنسان حيوان — وبينها وبين كل من المطلقة والممكنة العامتين العموم والخصوص المطلق ، وهى الأخص على ما سبق فى الوجودية اللاضرورية ، والأمثلة الأمثلة ،

وَقَدْ تُقيَّدُ الْمُمْكِنةُ العَامَّةُ بِلاَضَرُورةِ الْجَانِبِ الْمُوَافِقِ أَيْضاً ، وَتُسَمَّى الْمُمْكِنَةَ الْخَاصَّةَ ،

**الممكنة الخاصة** : ( وقد تقيد الممكنة العامة ) أى الممكنة العامة — وهى التى حكم فيها بلا ضرورة الجانب المخالف للنسبة — قد تقيد[1] ( بلا ضرورة الجانب الموافق ) للنسبة ( أيضا ) حتى يكون الحكم بلا ضرورة الجانبين ( وتسمى ) حينئذ ( الممكنة الخاصة ) كقولنا : كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص ، ولا شىء من الإنسان بكاتب بالإمكان الخاص . والمعنى فى الموجبة والسالبة أن ثبوت الكتابة للانسان وسلبها عنه ليس ضروريا ، فيكون الحكم فيهما بلا ضرورة الجانبين ، أى السلب والإيجاب ، وتركيبها من ممكنين عامتين : إحداهما موجبة ، والأخرى سالبة ، لكن لا فرق بين موجبتها وسالبتها بحسب المعنى[2] بل الفرق إنما يحصل بحسب التلفُّظِ ، فإن عبرْتَ بالعبارة الايجابيةِ فموجبة ، أو بالعبارة السَّلْبِيَّةِ فسالبة[3] .

---

وبينها وبين كل من المشروطة والعرفية الخاصتين والوقتية والمنتشرة العموم والخصوص المطلق ، وهى الأعم على ما سبق أيضاً ، وبينها وبين الوجودية اللاضرورية العموم والخصوص المطلق ، فيجتمعان فى نحو — كل إنسان يحرك يده بالاطلاق العام — وتنفرد الوجودية اللاضرورية فى نحو — كل ثلج أبيض بالاطلاق العام لا بالضرورة .

(١) أى فى المعنى ، وأما فى اللفظ فتقيد بالإمكان الخاص . (٢) وكذلك الوجودية اللادائمة السابقة كما هو ظاهر . (٣) النسبة بين الممكنة الخاصة والضرورية المطلقة المباينة ، وبينها وبين كل من الدائمة المطلقة والمشروطة والعرفية العامتين والوقتية والمنتشرة المطلقتين والمطلقة العامة العموم والخصوص الوجهى ، فتجتمع هى والدائمة فى نحو — كل زنجى أسود — وتجتمع هى

وَهَذِهِ مُرَكَّبَاتٌ ، لِأَنَّ اللَّادَوَامَ إِشَارَةٌ إِلَى مُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ وَاللَّاضَرُورَةُ إِشَارَةٌ إِلَى مُمْكِنَةٍ عَامَّةٍ مُخَالِفَتَيِ الْكَيْفِيَّةِ مُوَافِقَتَيِ الْكَمِّيَّةِ لِمَا قُيِّدَ بِهِمَا.

---

( وهذه ) القضايا السبع المذكورة ( مركبات ، لأن اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة واللاضرورة إشارة إلى ممكنة عامة مخالفتى الكيفية موافقتى الكمية لما قيد بهما ) فقوله — مخالفتى الكيفية موافقتى الكمية — صفتان المطلقة العامة والممكنة العامة ، والكيفية عبارة عن السلْبِ والإيجابِ ، والكمية عبارة عن الكلِّيةِ والجزئيةِ ، وقوله — لما قيد — الجار يتعلق بالمخالفة والموافقة ، و — ما — عبارة عن القضية ، والضمير الذى فى — قيد — راجع إليه باعتبار اللفظ ، والضمير المثنى فى — بهما — عائد على اللادوام واللاضرورة . وحاصل المعنى أن القضايا السبع المذكورة مركبات لكونْها مقيدة باللادوامِ واللاضرورةِ ، واللادوامُ إشارة إلى مطلقة عامة ، واللاضرورةُ إشارة إلى ممكنة عامة ، مخالفتين للقضية المقيدةِ بهما بحسب الكيْفِ موافقتين لهما بحسب الكمِّ ، فتكون القضايا المقيدة بهما مركبات ، لاشتمال معناها على إيجاب وسلب .

---

والبواقي فى نحو — كل كاتب متحرك الأصابع — وتنفرد الممكنة فى نحو — كل زنجى أبيض بالإمكان الخاص — وتنفرد الست فى نحو — كل إنسان حيوان — وبينها وبين الممكنة العامة العموم والخصوص المطلق ، فيجتمعان فى نحو — كل كاتب متحرك الأصابع — وتنفرد العامة فى نحو — كل إنسان حيوان — وبينها وبين كل من المشروطة والعرفية الخاصتين والوقتية والمنتشرة والوجودية اللاضرورية واللادائمة العموم والخصوص المطلق ، فتجتمع فى نحو — كل كاتب متحرك الأصابع — وتنفرد الممكنة الخاصة فى نحو — كل زنجى أبيض بالإمكان الخاص .

# جدول النسب بين الموجهات

| | ضرورية مطلقة | مشروطة عامة | وقتية مطلقة | منتشرة مطلقة | دائمة مطلقة | عرفية عامة | مطلقة عامة | ممكنة عامة | مشروطة خاصة | عرفية خاصة | وقتية | منتشرة | الوجودية اللاضرورية | الوجودية اللادائمة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مشروطة عامة | عموم وجهي | | | | | | | | | | | | | |
| وقتية مطلقة | عموم مطلق | عموم وجهي | | | | | | | | | | | | |
| منتشرة مطلقة | عموم مطلق | عموم وجهي | عموم مطلق | | | | | | | | | | | |
| دائمة مطلقة | عموم مطلق | عموم وجهي | عموم وجهي | عموم وجهي | | | | | | | | | | |
| عرفية عامة | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم وجهي | عموم وجهي | عموم مطلق | | | | | | | | | |
| مطلقة عامة | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق | | | | | | | | |
| ممكنة عامة | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق | | | | | | | |
| مشروطة خاصة | مباينة | عموم مطلق | عموم وجهي | عموم وجهي | مباينة | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق | | | | | | |
| عرفية خاصة | مباينة | عموم وجهي | عموم وجهي | عموم وجهي | مباينة | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق | | | | | |
| وقتية | مباينة | عموم وجهي | عموم مطلق | عموم مطلق | مباينة | عموم وجهي | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم وجهي | عموم وجهي | | | | |
| منتشرة | مباينة | عموم وجهي | عموم مطلق | عموم مطلق | مباينة | عموم وجهي | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم وجهي | عموم وجهي | عموم مطلق | | | |
| الوجودية اللاضرورية | مباينة | عموم وجهي | عموم وجهي | عموم وجهي | عموم وجهي | عموم وجهي | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق | | |
| الوجودية اللادائمة | مباينة | عموم وجهي | عموم وجهي | عموم وجهي | مباينة | عموم وجهي | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق | |
| ممكنة خاصة | مباينة | عموم وجهي | عموم وجهي | | | | ـــا | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق | عموم مطلق |

## موجهات أخرى زادها المتأخرون :

وقد زاد المتأخرون أربع موجهات : أولها الممكنة الدائمة ، وهى ما حكم فيها بالإمكان العام المقيد بالدوام ، نحو — كل جسم يأخذ حيِّزاً بالإمكان العام دائما — وثانيها الممكنة الوقتية ، وهى ما حكم فيها بالإمكان العام المقيد بوقت معين ، نحو — كل مسلم ناج بالإمكان العام وقت طاعته — وثالثها الممكنة الحينية ، وهى ما حكم فيها بالإمكان العام المقيد بوصف الموضوع ، نحو — كل مسلم ناج بالإمكان العام حين هو مسلم ، ورابعها المطلقة الحينيّة ، وهى ما حكم فيها بفعلية النسبة المقيدة بوصف الموضوع ، نحو — كل كاتب متحرك الأصابع بالإطلاق العام حين هو كاتب .

## القضايا الحملية فى المنطق الحديث :

لم يزد المنطق الحديث شيئاً مهماً في القضايا الحملية ، ومما زاده فيها أن زمن القضية حاضر دائما ، ولهذا تكون رابطتها مجردة من كل دلالة على الزمن ، وكل ما يشعر بزمن ماض أو مستقبل مطلقا أو حاضر لا يتعلق بالنسبة يجب أن يتصل بالمحمول لا بالرابطة ، نحو — المأمون كان ابناً للرشيد ، والمدارس ستغلق فى آخر شهر رمضان ، وعلى يكتب الآن — فيجب أن تحول هذه القضايا عند بحثها منطقياً إلى هذا الوضع — المأمون هو شخص كان ابناً للرشيد ، وإغلاق المدارس هو حادثة ستحصل فى آخر شهر رمضان ، وعلى هو شخص يكتب الآن .

ومما زاده أيضا ما سماه استغراق المحمول ، فجعل المحمول فى ذلك نظير الموضوع فى المنطق القديم ، لأن الموضوع فيه يدل على استغراق أفراده فى الموجبة الكلية والسالبة الكلية ، ولا يدل على ذلك فى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية ، وكذلك المحمول فى المنطق الحديث قد يدل على استغراق أفراده كما فى

السالبة الكلية ، لأنها تنفى جميع أفراد المحمول عن الموضوع ، ومثلها السالبة الجزئية ، لأنها تنفى جميع أفراد المحمول عن بعض أفراد الموضوع ، ويؤخذ من هذا أن الموجبة الكلية تفيد استغراق الموضوع لا المحمول ، والموجبة الجزئية لا تفيد استغراقهما ، والسالبة الكلية تفيد استغراقهما ، والسالبة الجزئية تفيد استغراق المحمول لا الموضوع ، فالكلية تفيد استغراق الموضوع دائما ، والسلب يفيد استغراق المحمول دائما .

## مذهب كانت فى الموجهات :

يرى كانت ( ١٧٢٤ — ١٨٠٤م ) أن القضية تنقسم باعتبار قائلها لا باعتبار الواقع إلى ثلاثة أقسام : استلزامية واحتمالية وإخبارية ، فالأولى نحو قول من دخل مكتبه فوجد فيه تغييرا لا عهد له به — لا بدّ أن شخصاً دخل هنا فأحدث هذا التغيير — والثانية نحو قول من رأى غيما فى السماء — قد تمطر السماء — والثالثة نحو — محمد كاتب — لأن المقصود منه الاخبار بثبوت الكتابة لمحمد ، وهذه الثلاثة الأقسام هى الموجهات فى المنطق الحديث .

# تمرينات على القضايا الحملية

## تمرين — ١

(١) بيّن نوع القضية الحملية من ناحية الكم والكيف والجهة فيما يأتي :

ألاَ كلُّ شيء ما خلا الله باطلُ  وكلُّ نعيم لا محالةَ زائلُ

المال والبنون زينة الحياة الدنيا .

أبا مُنذرٍ أفنيتَ فاستبق بعضنا  حنانيْكَ بعضُ الشر أهوَنُ من بعض

لستَ عليهم بِمسيطرٍ .

(٢) ركب قضايا حملية من الألفاظ الآتية :

العسل . جماد . أكثر . حيوان . العنب . جنس . حلو . الشجر . الإنسان . الضاحك . أسود . خاصة .

## تمرين — ٢

(١) بين نوع القضية الحملية من ناحية الكم والكيف والجهة فيما يأتي :

كلُّ ابن أُنثى وإن طالت سلامتُهُ  يوماً على آلة حدباء محمولُ

لا جرَمَ أن الله يعلم ما يسرّون وما يعلنون .

ما كُلُّ ما يتمنى المرء يدركهُ  تأتى الرياحُ بما لا تشتهى السفنُ

ما كان محمد أبا أحد من رجالكم :

(٢) بين القضية الموجبة المعدولة المحمول والسالبة المحصلة الطرفين فيما يأتى :

شريك البارى ليس بقادر . الله لا يشبه الحوادث . كل جماد هو غير نامٍ . كل جماد لا هو نامٍ .

## تمرين — ٣

بين نوع القضية الحملية من ناحية الكم والكيف والجهة فيما يأتى :

لا رُزْء أصبح في الإسلام نعلمه  كما رُزِئتَ ولا عُقبى كعقباكا

جميع الحيوانات ذات جهاز عصبي .

وظلمُ ذوى القرْبى أشدُّ مضاضة    على المرء من وقع الحسام المهنّدِ

كل مجتهد محبوب دائما . الإقدام نافع لا دائما .

(٢) ما هى القضية الحملية التي لا تعتبر فى المنطق ، ولماذا لم تعتبر فيه ؟

تمرين — ٤

(١) بين نوع القضية الحملية من ناحية الكم والكيف والجهة فيما يأتى :

لِكلِّ داء دواءٌ يُستطبُّ بهِ    إلا الحماقةَ أعيتْ من يُداويها

السلام يمكن أن يسود بين الشعوب إذا اتفقت فى الدين .

قد يجمع المالَ غيرُ آكِلهِ    ويأكل المالَ غيرُ من جَمَعَهْ

لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق .

(٢) بين ما يدخل فى القضية وما لا يدخل فيها مما يأتى :

وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين . سوداءُ ولودٌ خير من بيضاء عقيمٍ . هل أتاك حديث الغاشية . النبي أوْلى بالمؤمنين من أنفسهم .

# فصل فى أقسام الشرطية

الشَّرْطِيَّةُ مُتَّصِلَةٌ إِنْ حُكِمَ فِيهَا بِثُبُوتِ نِسْبَةٍ عَلَى تَقْدِيرِ أُخْرَى أَوْ نَفْيِهَا .

## ( فصل فى أقسام الشرطية )

والشرطية تنقسم إلى متصلة ومنفصلة، وكل واحدة منهما تنقسم إلى أقسام كما قال :

**الشرطية المتصلة** : ( الشرطية ) إما ( متصلة إن حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير ) نسبة ( أخرى ) كقولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . فإنه حكم فيها بثبوت نسبة هى وجود النهار على تقدير نسبة أخرى وهى طلوع الشمس (١) وهذه هي المتصلة الموجبة ( أو نفيها ) عطف على قوله — بثبوت نسبة — أى المتصلة ما حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير أخرى ، وهى الموجبة ، أو بنفى نسبة على تقدير أخرى ، وهى المتصلة السالبة . واعلم أن ثبوت نسبة على تقدير أخرى عبارة عن الاتصال بين النسبتين ، فالحكم بنفيها يكون عبارة عن سلب الاتصال (٢) فالقضية السالبة هى التى حكم فيها بسلب الاتصال ، لا باتصال السلب ، فإنّ ما حكم فيه باتصال السلب موجبة لا سالبة ، فاذا قلنا : ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود . كانت سالبة ، لأن الحكم فيها بسلب الاتصال ، وإذا قلنا : إن كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا . كانت موجبة ، لأن الحكم فيها باتصال السلب (٣) .

---

(١) وقد تكون هذه النسبة الأخرى سالبة فتكون موجبة معدولة ، نحو — إن لم تكن الشمس طالعة كان الليل موجوداً . (٢) وبهذا يكون قوله — أو نفيها — على معنى أو نفى ثبوتها على تقدير أخرى . (٣) وضابط ذلك أن أداة السلب إذا دخلت على المقدم فالقضية سالبة ، وإذا دخلت على التالى فالقضية موجبة ، والحق أنها لا تكون موجبة فى هذه الحالة إلا إذا جعلت أداة السلب جزءاً من التالى ، فتكون موجبة معدولة ، فإذا لم تجعل جزءاً منه كانت سالبة .

لُزُومِيَّةٌ إِنْ كَانَ ذَلِكَ لِعِلَاقَةٍ ، وَإِلَّا فَاتِّفَاقِيَّةٌ ، وَمُنْفَصِلَةٌ إِنْ حُكِمَ فِيهَا بِتَنَافِى نِسْبَتَيْنِ أَوْ لَا تَنَافِيهِمَا : صِدْقاً وَكِذْباً ، وَهِيَ الْحَقِيقِيَّةُ ،

**تقسيمها الى لزومية واتفاقية :** ثم المتصلة سواء كانت موجبة أو سالبة إما ( لزومية إن كان ذلك ) الحكم بالاتصال أو سلبه ( لعلاقة ) بين المقدّم والتالى كالمثالين المذكورين ، فإن الحكم بالاتصال أو سلبه فيهما ليس لمجرد اتفاق المقدم والتالى فى الواقع ، بل لعلاقة بينهما توجب ذلك ، والمراد بالعلاقة ما بسببه يستلزم المقدم التالى (و إلا) وإن لم يكن الحكم بالاتصال أو سلبه لعلاقة بل يكون لمجرد اتفاق المقدم والتالى ( فاتفاقية ) كقولنا : إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق . فى الموجبة ، فإنه حكم فيها بالاتصال لكن لا لعلاقة ، إذ لا علاقة بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار ، بل لمجرد اتفاق الطرفين وصدقهما فى الواقع ، لأنهما وُجدا كذلك ، وكقولنا للأسود اللا كاتب : ليس ألبتّة إذا كان هذا أسود فهو كاتب . فى السالبة ، فالاتفاقية الموجبة هى التى حكم فيها بثبوت الاتفاق ، والسالبة هى التى حكم فيها بسلب الاتفاق ، وكذا اللزومية الموجبة حكم فيها بثبوت اللزوم ، والسالبة حكم فيها بسلب اللزوم .

**الشرطية المنفصلة :** (ومنفصلة ) بالرفع عطفٌ على قوله — متصلة — أى الشرطية إما متصلة إن حكم فيها بثبوت نسبة أو نفيها على تقدير أخرى كما مرّ ، و إما منفصلة ( إن حكم فيها بتنافى نسبتين أو لا تنافيهما ) .

**تقسيمها الى حقيقية ومانعة جمع ومانعة خلو :** ( صدقا وكذبا ، وهى الحقيقية ) فالمنفصلة الحقيقية هى التى حكم فيها بتنافى نسبتين أو عدم تنافيهما فى الصدق والكذب معا[1] وهى إما موجبة أو سالبة ، فالموجبة هى التى حكم فيها بتنافى نسبتين فى الصدق والكذب معا ، كقولنا : هذا العدد إما زوج أو فرد . فإن

(١) المراد بالصدق الاجتماع وبالكذب الارتفاع .

أَوْ صِدْقاً فَقَطْ فَمَانِعَةُ الْجَمْعِ ، أَوْ كِذْباً فَقَطْ فَمَانِعَةَ الْخُلُوِّ ،

زوجيةَ العدد وفرديتهُ متنافيان فى الصدق والكذب ، أى لا يصدقان ولا يكذبان ، والسالبة هى التى حكم فيها بعدم تنافى نسبتين فى الصدق والكذب ، كقولنا : ليس ألبتةَ إما أن يكون هذا أسود أو كاتبا . فإنهما يصدقان[١] ويكذبان[٢] ولا منافاة بينهما صدقا وكذبا .

( أو صدقا فقط ) عطفٌ على قوله : صدقا وكذبا . أى إن كان الحكم بتنافى نسبتين أو عدم تنافيهما فى الصدق فقط ( فمانعة الجمع ) وهى أيضا إما موجبة أو سالبة ، فالموجبة هى التى حكم فيها بتنافى الجزءين فى الصدق فقط ، كقولنا : هذا الشىء إما شجر وإما حجر . فإنهما لا يصدقان ، ولكن يكذبان بأن يكون إنسانا ، والسالبة هى التى حكم فيها بعدم تنافى الجزءين فى الصدق فقط ، كقولنا : ليس إما أن يكون هذا الشىء لا شجراً أو لا حجراً . فإنهما يصدقان[٣] ولا يكذبان وإلا لكان شجرا وحجرا معا .

( أو كذبا فقط ) عطفٌ على قوله : صدقا وكذبا . أى وإن حكم فيها بتنافى نسبتين أو عدم تنافيهما فى الكذب فقط ( فمانعة الخلو ) وهى إما موجبة أو سالبة فالموجبة كقولنا : زيد إما أن يكون فى البحر أو لا يغرقَ . حكم فيها بتنافى الجزءين فى الكذب ، لأن الكوْنَ فى البحر مع عدم الغرق يصدقان[٤] ولا يكذبان ، وإلا لغرقَ فى البرِّ ، والسالبة كقولنا : ليس إما أن يكون هذا الشىء شجرا أو حجرا . حكم فيها بعدم تنافى الجزءين فى الكذب وإلا[٥]

(١) أى فى شخص أسود كاتب . (٢) أى فى شخص أبيض غير كاتب .
(٣) بأن يكون هذا الشىء إنسانا ، فهو لا شجر ولا حجر . (٤) بأن يكون فى البحر عائما . (٥) أى وإن لم يكن عدم تنافى الجزءين فى الكذب بأن كان فى الصدق .

وَكُلٌّ مِنْهَا عِنَادِيَّةٌ إِنْ كَانَ التَّنَافِي لِذَاتِ الْجُزْءَيْنِ ، وَإِلَّا فَاتِّفَاقِيَّةٌ .

لكان شجرا وحجرا معا ، فالمنفصلة ثلاثة أقسام : حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو(١) .

تقسيمها الى عنادية واتفاقية : ( وكل منها ) أى من أقسام المنفصلة ( عنادية إن كان التنافى ) بين الجزءين ( لذات الجزءين ) كالتنافى بين الزوج والفرد ، والشجر والحجر ، وكونِ زيد فى البحر أو لا يغرق ، فإنه لذاتهما لا لمجرد اتفاقهما ، فالعنادية ما حكم فيها بالتنافى لذات الجزءين ، أى حكم بأن مفهوم أحدهما مناف لمفهوم الآخر ( وإلا ) أى وإن لم يكن التنافى لذات الجزءين ( فاتفاقية ) فهي التى حكم فيها بالتنافى لا لذات الجزءين بل لمجرد أن اتفق فى الواقع أن يكون بينهما منافاة ، وإن لم يقتضِ أن يكون مفهوم أحدهما منافيا لمفهوم الآخر ، كقولنا للأسود اللا كاتب : إما أن يكون هذا أسود أو كاتبا . فإنه لا منافاة بين مفهومى الأسود والكاتب ، لكن اتفق تحققُ السواد وانتفاء الكتابة ، فلا يصدقان لانتفاء الكتابة ، ولا يكذبان لوجود السواد ، هذا فى الحقيقية ، وأما مانعة الجمع أو الخلو فيمكن استخراجهما من هذا المثال(٢) .

(١) وضابط الثلاثة أن الحقيقية تتركب فى الإيجاب من الشىء ونقيضه أو المساوى لنقيضه ، وفى السلب من الشىء والمساوى له ، ومانعة الجمع تتركب فى الإيجاب من الشىء والأخص من نقيضه ، وفي السلب من الشىء والأعم من نقيضه ، ومانعة الخلو تتركب فى الإيجاب من الشىء والأعم من نقيضه ، وفى السلب من الشىء والأخص من نقيضه . (٢) فمانعة الجمع كقولك فى الأسود اللا كاتب — إما أن يكون هذا لا أسود أو كاتبا — ومانعة الخلو كقولك فيه — إما أن يكون هذا أسود أو لا كاتبا .

ثُمَّ الْحُكْمُ فِي الشَّرْطِيَّةِ إِنْ كَانَ عَلَى جَمِيعِ التَّقَادِيرِ لِلْمُقَدَّمِ فَكُلِّيَّةٌ، أَوْ بَعْضِهَا مُطْلَقاً فَجُزْئِيَّةٌ، أَوْ مُعَيَّناً فَشَخْصِيَّةٌ، وَإِلَّا فَمُهْمَلَةٌ.

تقسيم الشرطية الى كلية وجزئية وشخصية ومهملة: (ثم الحكم) باللزوم والعناد وغيرها (فى الشرطية) المتصلة أو المنفصلة (إن كان على جميع التقادير) من الأزمان والأوضاع(١) ثابتا (للمقدم فكلية) أى فالشرطية كلية، كقولنا: كلما كان زيد إنسانا فهو حيوان. فالحكم بلزوم الحيوانية للانسان ثابت على جميع التقادير من الأزمان والأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم (أو بعضها) بالجر عطف على — جميع التقادير — أى إن لم يكن الحكم ثابتا على جميع التقادير من الأزمان والأوضاع، بل يكون على بعض التقادير والأزمان، فلا يخلو من أن يكون على بعض التقادير والأزمان مطلقا، أو على بعضها معينا، فإن كان على بعضها (مطلقا) من غير تعيين (فجزئية) نحو قولنا: قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا. فإن الحكم باللزوم ليس على جميع الأزمان والأوضاع، بل على بعضها مطلقا (أو معينا) عطف على قوله — مطلقا — أى إن كان الحكم على بعض الأزمان معينا (فشخصية) كقولنا: إن جئتنى اليوم أكرمتك. فعُلِمَ أن الأوضاع والأزمان فى الشرطية بمنزلة الأفراد فى الحملية، فإن كان الحكم باللزوم والعناد فى زمان معين فشخصية ومخصوصة، وإلا فإن بُيِّنَ كمية الزمان جميعِهِ أو بعضه فمحصورة (وإلا فمهملة) وما به بيان الكمية يسمى سورا، فسور الموجبة الكلية من المتصلة: كلما، ومهما، ومتى. ومن المنفصلة: دائما(٢) وسور السالبة الكلية منهما: ليس أَلْبَتَّةَ(٣) وسور الموجبة

---

(١) المراد بالأوضاع الأحوال العارضة للمقدم. (٢) نحو — دائما العدد إما زوج أو فرد. (٣) نحو — ليس ألبتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود، وليس ألبتة إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجوداً.

وَطَرَفا الشَّرْطِيَّةِ فِي الأَصْلِ قَضِيَّتَانِ حَمْلِيَّتَانِ أَوْ مُتَّصِلَتَانِ أَوْ مُنْفَصِلَتَانِ أَوْ مُخْتَلِفَتَانِ ،

---

الجزئية منهما : قد يكون[1] والسالبة الجزئية منهما : قد لا يكون[2] وإطلاق لفظة : لو ، وإنْ ، وإما . فى الاتصال والانفصال للاهمال[3] .

<u>ما يتركب منه طرفاها</u> : ( وطرفا الشرطية ) أى المقدم والتالى وإن كانا بعد التركيب قضية واحدة لكنهما ( فى الأصل قضيتان ) إما ( حمليتان ) كقولنا : كلما كان هذا الشىء إنسانا فهو حيوان ، وإما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا ( أو متصلتان ) كقولنا : كلما إن كان هذا الشىء إنسانا فهو حيوان فكلما لم يكن هذا الشىء حيوانا فهو لم يكن إنسانا[4] وإما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون إن كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا ( أو منفصلتان ) كقولنا : كلما كان دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا فدائما إما أن يكون منقسما بمتساويين أو غير منقسم ، وإما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا وإما أن يكون هذا العدد لازوجا أو لافردا ( أو مختلفتان ) فى الحمل والاتصال والانفصال ، بأن يكون طرفاها إما حملية ومتصلة ، أو حملية ومنفصلة ، أو متصلة ومنفصلة ، والأمثلة غير خافية على المتأمِّل .

---

(١) مثاله فى المنفصلة — قد يكون إما أن تكون الشمس طالعة أو القمر طالعاً . (٢) نحو — قد لايكون إذا كان الشىء حيوانا كان إنسانا ، وقد لايكون الزائر إما زيداً أو بكراً . (٣) نحو — إذا صح الجسم صح العقل ، والعدد إما زوج أو فرد . (٤) لا يخفى أن هــذا الأسلوب بعيد جداً عن الأسلوب العربى ، وكذلك ما يأتى بعده فى تركب الشرطية من المنفصلتين والمختلفتين ، والمألوف فى مثل هذا أن يقال — كلما كانت حيوانية شىء لازمة لإنسانيته فهو ذا لم يكن حيوانا لم يكن إنسانا — وهكذا باقى الأمثلة .

إلاَّ أَنَّهُمَا خَرَجَتَا بِزِيَادَةِ أَدَاةِ الاتِّصَالِ أَوِ الانْفِصَالِ عَنِ التَّمَامِ .

ثم طرفا القضية الشرطية وإن كانا قبل التركيب قضيتين تامَّتَيْنِ ( إلا أنهما خرجتا بزيادة أداة الاتصال أو الانفصال عن التمام ) فإن قولنا — الشمس طالعة — قضية ، فتكون تامة فى الإفادة ، لكن إذا زدنا أداة الاتصال عليه وقلنا : إن كانت الشمس طالعة . خرجت عن أن تكون قضية ، فتكون خارجة عن التمام بزيادة أداة الاتصال ، وكذا قولنا — العدد زوج — قضية ، وبزيادة أداة الانفصال عليه خرجت عن التمام .

# تمرينات على القضايا الشرطية

## تمرين — ١

(١) من أي أقسام الشرطية المتصلة ما يأتي :

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكد إليه بوجه آخر الدهر تقبل

مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين .

(٢) من أي أقسام الشرطية المنفصلة ما يأتي :

فإن الحق مقطعه ثلاث يمين أو نفار أو جلاء

حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما منًّا بعد وإما فداء .

## تمرين — ٢

(١) ميز بين الشرطية المتصلة من جهة الكم والكيف فيما يأتي :

ومهما يكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفي على الناس تعلم

ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض . ليس إذا كان الجسم سقيما كان العقل سليما .

(٢) ميز بين الشرطية المنفصلة من جهة الكم والكيف فيما يأتي :

دائما إما أن يكون الجو حاراً أو بارداً أو معتدلا . قد يكون الماء إما بارداً أو ساخنا . ليس إما أن يكون الإنسان شاعراً أو كاتباً .

## تمرين — ٣

(١) من أي أقسام القضية الشرطية هذه الأمثلة :

وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقا . دائما إما أن يكون الاسم معربا أو مبنيا . ليس إذا كان الشيء حيوانا كان جمادا .

(٢) هل يتألف القياس من القضية الشرطية الاتفاقية أو لا يتألف ؟

# فصل فى التناقض

التَّنَاقُضُ اخْتِلَافُ قَضِيَّتَيْنِ بِحَيْثُ يَلْزَمُ لِذَاتِهِ مِنْ صِدْقِ كُلٍّ كَذِبُ الأُخْرَى وَبِالْعَكْسِ ،

وبعد أن فرغنا من تعريف القضايا وتقسيمها إلى الأقسام ، فحانَ لنا أن نشرع فى بيان الأحكام ، وعلى الله التوكل وبه الاعتصام .

## ( فصل فى التناقض )

وهو حقيقٌ بالتقديم على سائر الأحكام ، لِتوَقُّفِ غيره عليه[1] فلذا قدمه وقال فى تعريفه :

**تعريف التناقض :**

( التناقض اختلاف[2] قضيتين ) خرج اختلاف مفردين[3] ومفردٍ وقضية[4] ، ثم الاختلاف قد يكون بحيث يلزم لذاته من صِدْقِ كلٍّ من القضيتين كَذِبُ الأخرى ومن كَذِبِ كلٍّ صِدْقُ الأخري ، وقد لا يكون كذلك ، وبقوله ( بحيث يلزم لذاته ) أى لذات الاختلاف ( من صدق كل ) من القضيتين ( كذب الأخرى وبالعكس ) خرج الاختلاف الذى لا يلزم منه ذلك ، فإنه لا يوجب تَحَقُّقَ التناقض ، كالاختلاف الذى بين قولنا — زيد ساكن زيد ليس بمتحرك — فإنه لا يوجب تحقق التناقض ، لصدْقِ كل من

(١) كما يستدل على صحة العكس فيما يأتى بدليل الخلفِ ، وهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه . (٢) أى فى الكيف لأن الاختلاف فيه عام فى كل القضايا ، بخلاف الاختلاف فى غيره مما يأتى . (٣) نحو — زيدٌ لا زيدٌ . (٤) نحو — زيد قائم لا بكر .

وَلاَ بُدَّ مِنَ الْاخْتِلاَفِ فِي الْكَيْفِ وَالْكَمِّ وَالْجِهَةِ

القضيتين ، وكالاختلاف الذى بين قولنا : زيد إنسان زيد ليس بناطق . فإنه وإن لزم من صدق كل كذب الأخرى وبالعكس لكن لا لذات الاختلاف ، بل بواسطة أن إيجاب إحداهما فى قوة إيجاب الأخرى ، وسلبَ إحداهما فى قوة سلب الأخرى[١] وكالاختلاف الذى بين الموجبة والسالبة الكليتين أو الجزئيتين ، نحو قولنا — كل إنسان حيوان ، ولا شىء من الإنسان بحيوان . وبعض الإنسان حيوان ، وبعض الإنسان ليس بحيوان — فإنه وإن لزم منه ذلك ، لكن لا لذات الاختلاف ، بل لخصوص المادة[٢] ولو كان لذات الاختلاف لزم تحقُّقُ التناقض فى كل كليتين أو جزئيتين ، وليس كذلك[٣] فخرج ماعدا التناقض عن التعريف وانطبق عليه .

**الاختلاف المعتبر فى تحقق التناقض** : ثم بَيَّنَ الاختلاف المعتبر فى تحقق التناقض فقال : ( ولا بد ) فى التناقض ( من الاختلاف ) أى اختلاف القضيتين ( فى الكيف ) أى الإيجاب والسلب ( و ) فى ( الكم ) أى الكلية والجزئية ( و ) فى ( الجهة ) أى الضرورة والإمكان والدوام والإطلاق[٤] وغيرها من الجهات ، فالقضيتان إن كانتا شخصيتين فلا بدّ من الاختلاف فى الكيف ،

(١) لأن إيجاب أحد المتساويين فى قوة إيجاب الآخر ، وسلبه فى قوة سلبه . (٢) وهو كون الموضوع فى المثالين خاصاً والمحمول عاماً . ولا يتأتى نفى العام عن الخاص . (٣) لأن الكليتين قد تكذبان معاً فى نحو — كل حيوان إنسان ، ولا شىء من الحيوان بانسان — والجزئيتان قد تصدقان معا فى نحو — بعض الحيوان إنسان ، وبعض الحيوان ليس بانسان . (٤) يعنى بها الضرورة المطلقة والإمكان العام والدوام المطلق والإطلاق العام ، ولهذا عطف عليها غيرها من الجهات .

وَالاتحَادَ فِيمَا عَدَاهَا .

وإن كانتا محصورتين فلا بد مع ذلك من الاختلاف فى الكم ، لصدق الجزئيتين وكذب الكليتين فى كل مادة يكون الموضوع فيها أعمّ من المحمول ، وإن كانتا موجهتين فلا بد مع ذلك من الاختلاف فى الجهة ، لصدق الممكنتين[١] وكذب الضروريتين[٢] فى مادة الإمكان ، واعلم أن المهملة من المحصورات فى الحقيقة ، لما مر من أنها فى قوة الجزئية ، فحكمها كحكمها .

**الاتحاد المعتبر في التناقض** :( والاتحاد ) بالجر عطف على قوله : الاختلاف . أى كما لابد فى تحقق التناقض من الاختلاف فى الأمور الثلاثة المذكورة وهى الكيف والكم والجهة ، كذلك لا بد فيه من الاتحاد ( فيما عداها ) أى فيما عدا الكيف والكم والجهة ، فلا بد فى التناقض من اختلاف واتحاد ، أما الاختلاف ففى الأمور الثلاثة المذكورة ، وأما الاتحاد ففيما عداها ، واختلف فى ذلك ، فقيل يجب الاتحاد في ثمانية أشياء : الموضوع ، والمحمول ، والزمان ، والمكان، والإضافة ، والشرط، والقوة والفعل[٣] والجزء والكل . فلا يناقض : زيد قائم ، عمرو ليس بقائم . لاختلاف الموضوع[٤] ولا : زيد قائم ، زيد ليس بقاعد . لاختلاف المحمول . ولا : زيد قائم ، أي ليلا ، زيد ليس بقائم ، أى نهارا . لاختلاف الزمان . ولا : زيد قائم ، أى فى المسجد ، زيد ليس

(١) نحو — كل إنسان كاتب بالإمكان العام ، وبعض الإنسان ليس بكاتب بالإمكان العام . (٢) نحو — كل إنسان كاتب بالضرورة ، وبعض الإنسان ليس بكاتب بالضرورة . (٣) المعدود من الثمانية أحدهما ، وكذلك المعدود من الكل والجزء أحدهما ، فالواو فيهما بمعنى أو . (٤) وهو يؤدى إلى جواز صدق القضيتين معاً أو كذبهما معاً ، فلا يكون فيهما تناقض ، وكذلك الاختلاف فى غير الموضوع .

بقائم ، أى فى السوق ، لاختلاف المكان . ولا : زيد أب ، أى لبكر ، زيد ليس بأب ، أى لعمرو ، لاختلاف الإضافة . ولا : الجسم مفرّق للبصر ، أى بشرط كونه أبيض ، الجسم ليس بمفرق للبصر ، أى بشرط كونه أسود ، لاختلاف الشرط . ولا : الخمر فى الدّنّ مسكر ، أى بالقوة ، الخمر فى الدن ليس بمسكر ، أى بالفعل ، لاختلاف القوة والفعل . ولا : الزنجى أسود ، أي بعضه ، الزنجي ليس بأسود ، أى كله ، لاختلاف الجزء والكل . فهذه الوحدات الثمانية التى ذكرها القدماء فى تحقق التناقض ، وأما عند المتأخرين فيكفى وحدتان : وحدة الموضوع ووحدة المحمول ، والوحدات الباقية مندرجة فيهما ، فوحدة الشرط والجزء والكل مندرجة فى وحدة الموضوع ، ووحدة الزمان والمكان والإضافة والقوة والفعل مندرجة فى وحدة المحمول(١) وذلك ظاهر عند المتأمّل ، وعند المحققين أن المعتبر فى تحقق التناقض وحدة النسبة الحكمية ، حتى يَرِدَ الإيجاب والسلب على شيء واحد ، فإن وحدتها تستلزم الوحدات الثمانية ، وعدم وحدة شيء من الوحدات يستلزم اختلاف النسبة ، وإلا فلا حصر فيما ذكروه ، لارتفاع التناقض باختلاف الآلة ، نحو — زيد كاتب ، أى بالقلم الواسطىّ ، زيد ليس بكاتب، أى بالقلم التركى . والعلة ، نحو — النجار عامل ، أى للسلطان ، النجار ليس بعامل ، أى لغيره . والمفعول به ، نحو — زيد ضارب ، أى عمرا ، زيد ليس بضارب ، أى بكرا . والمميز ، نحو — عندى عشرون ، أى درهما ، ليس عندى عشرون ، أى دينارا . إلى غير ذلك .

**كيفية التناقض فى الموجهات البسيطة** : واعلم أن كيفية التناقض فى القضايا الغير

---

(١) الحق أن كل وحدة من الثمانية يمكن إرجاعها إلى الموضوع وإلى المحمول ، كما تقول — زيد قائم ليلا ، والقائم ليلا زيد — ، وهكذا .

وَالنَّقِيضُ لِلضَّرُورِيَّةِ الْمُمْكِنَةُ الْعَامَّةُ ، وَلِلدَّائِمَةِ الْمُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ ، وَلِلْمَشْرُوطَةِ الْعَامَّةِ الْحِينِيَّةُ الْمُمْكِنَةُ ،

---

الموجهة معلومة بمجرد الاختلاف فى الكيف والكم ، وأما القضايا الموجهة فلا يعلم حالها بمجرد الاختلاف فى الكيف والكم والجهة ، إذ الجهات كثيرة لا يعرف أن هذه الجهة مثلا مناقضة لأى جهة ، فلذا بين حال القضايا الموجهة دون غيرها فقال :

( والنقيض للضرورية ) هو ( الممكنة العامة ) لأن إثبات الضرورة فى جانب الإيجاب — وهو مفهوم الضرورية الموجبة — مناقض لسلب الضرورة عن جانب الإيجاب ، وهو مفهوم السالبة الممكنة ، وكذا إثبات الضرورة فى جانب السلب — وهو مفهوم الضرورية السالبة — مناقض لسلب الضرورة عن جانب السلب ، وهو مفهوم الموجبة الممكنة[١] .

( و ) النقيض ( للدائمة ) هو ( المطلقة العامة ) لأن الإيجاب فى كل الأوقات وهو مفهوم الدائمة الموجبة — ينافى السلب فى بعض الأوقات[٢] وهو مفهوم المطلقة السالبة ، وكذا السلب فى كل الأوقات — وهو مفهوم الدائمة السالبة — ينافى الايجاب فى بعض الأوقات ، وهو مفهوم المطلقة الموجبة[٣] .

( و ) النقيض ( للمشروطة العامة ) هو ( الحينية الممكنة ) التى حكم فيها

---

(١) فالضرورية الموجبة نحو — كل إنسان حيوان بالضرورة — نقيضها — بعض الإنسان ليس بحيوان بالإمكان العام — والضرورية السالبة نحو — لا شىء من الإنسان بحجر بالضرورة — نقيضها — بعض الإنسان حجر بالإمكان العام .
(٢) الأولى — ينافى السلب فى الجملة — لأن هذا هو معنى الإطلاق العام كما سبق . (٣) فالدائمة الموجبة نحو — العدل محمود دائما — نقيضها — لا شى من العدل بمحمود بالإطلاق العام — والدائمة السالبة نحو — لا شى من الظلم بمحمود دائما — نقيضها — الظلم محمود بالإطلاق العام .

وَلِلْعُرْفِيَّةِ الْعَامَّةِ الْحِينِيَّةُ الْمُطْلَقَةُ ،

بسلب الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف للحكم ، وهى قضية بسيطة لم تذكر فى البسائط واحتيج اليها فى نقيض بعض البسائط ، ونسبتها إلى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة إلى الضرورية الذاتيّة ، فكما أن الضرورة الذاتية تنافى الإمكان الذاتى ، كذلك الضرورية الوَصفيّة تنافى الإمكان الوصفى[1].

ومن ههُنَا يعلم أن نقيض الوقتية المطلقة هو الممكنة الوقتية ، لأن الضرورة بحسب الوقت المعين تناقض سلبها بحسب ذلك الوقت[2] وكذا نقيض المنتشرة المطلقة هو الممكنة الدائمة ، لأن الضرورة فى وقت ما تنافى سلبها فى جميع الأوقات[3].

( و ) النقيض ( للعرفية العامة ) هو ( الحينية المطلقة ) التى حكم فيها بفعلية

(١) فالمشروطة العامة الموجبة نحو — كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا — نقيضها — ليس بعض الكاتب بمتحرك الأصابع بالإمكان العام حين هو كاتب — والمشروطة العامة السالبة نحو — لا شىء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا — نقيضها — بعض الكاتب ساكن الأصابع بالإمكان العام حين هو كاتب — والحينية الممكنة هى الممكنة الحينية التى سبق ذكرها فى الموجهات التى زادها المتأخرون . (٢) فالوقتية المطلقة الموجبة نحو — كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة — نقيضها — بعض القمر ليس بمنخسف بالإمكان العام وقت الحيلولة — والوقتية المطلقة السالبة نحو — لا شىء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع — نقيضها — بعض القمر منخسف بالإمكان العام وقت التربيع . (٣) فالمنتشرة المطلقة الموجبة نحو — كل إنسان متنفس بالضرورة وقتاً ما — نقيضها — ليس بعض الإنسان بمتنفس بالإمكان العام دائما — والمنتشرة المطلقة السالبة نحو لا شىء من الإنسان بمتنفس بالضرورة وقتا ما — نقيضها — بعض الإنسان متنفس بالإمكان العام دائما .

وَلِلْمُرَكَّبَةِ الْمَفْهُومُ الْمُرَدَّدُ بَيْنَ نَقِيضَيِ الْجُزْءَيْنِ ،

النسبة فى بعض أوقات وصف الموضوع ، ونسبتها إلى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة إلى الدائمة ، فكما أن الدوام الذاتى ينافى الاطلاق الذاتى ، كذلك الدوام الوصفى يناقض الاطلاق الوصفى[١] هذه نقائض البسائط .

**كيفية التناقض فى الموجهات المركبة :** (و) أما النقيض (للمركبة) فهو (المفهوم المردد بين نقيضى الجزءين) والمفهوم المردد بالحقيقة منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيضى الجزءين ، فيكون طريق أخذ نقيض المركبة أن تحلل المركبة إلى الجزءين و يؤخذ لكل جزء نقيضه ، و يركب من نقيضى الجزءين منفصلة مانعة الخلو ، فيقال — إما هذا النقيض و إما ذاك[٢] ثم من أحاط بحقائق المركبات ونقائض البسائط لا يخفى عليه طريق أخذ نقيض المركبات .

و إن غُمّ عليه فلينظر إلى المشروطة الخاصة المركبة من مشروطة عامة موافقة لأصل القضية فى الكَيف ، ومن مطلقة عامة مخالفة له فى الكيف أيضاً ، فإن نقيضها إما الحينية الممكنة المخالفة أو الدائمة الموافقة ، لأن نقيض الجزء الأول —

(١) فالعرفية العامة الموجبة نحو — كل كاتب متحرك الأصابع دائما مادام كاتبا — نقيضها — ليس بعض الكاتب بمتحرك الأصابع بالإطلاق العام حين هو كاتب — والعرفية العامة السالبة نحو — لاشىء من الكاتب بساكن الأصابع دائما ما دام كاتبا — نقيضها — بعض الكاتب ساكن الأصابع بالإطلاق العام حين هو كاتب — والحينية المطلقه هى المطلقة الحينيــة التى سبق ذكرها فى الموجهات التى زادها المتأخرون . (٢) ووجه ذلك أن رفع المركب يكون برفع جزءيه معاً أو برفع أحدهما معينا أو غير معين ، والمفهوم المردد هو رفع أحدهما من غير تعيين ، وهو متحقق على كل تقدير من الثلاثة ، ولهذا كان نقيض المركب دون غيره ، ووجه كونه مانعة خلو لا جمع أنه يمكن أن تصدق المنفصلة بجزءيها .

لَـكِنْ فِي الْجُزْئِيَّةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُلِّ فَرْدٍ .

أى المشروطة العامة الموافقة — هو الحينية الممكنة المخالفة ، ونقيض الجزء الثانى — أى المطلقة العامة المخالفة — هو الدائمة الموافقة ، فإذا قلنا — بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما ـ فنقيضها ـ إما ليس بعض الكاتب بمتحرك الأصابع بالامكان الحينى وإما بعض الـكاتب متحرك الأصابع دائما (١) وهذه هي المنفصلة المانعة الخلو المركبة من نقيضى الجزءين ، وإطلاق النقيض على هـذا المفهوم المردد باعتبار أنه لازم مُسَاوٍ للنقيض ، لا باعتبار أنه نقيض حقيقة ، إذ نقيض الشيء بالحقيقة هو رفع ذلك الشيء ، والقضية المركبة لما كانت عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالايجاب والسلب فنقيضها رفع ذلك المجموع ، والمفهوم المردد ليس نفس الرفع ، لـكنه لازم مساوله (٢) تأمَّلْ .

ثم هذا المفهوم المردَّدُ إنما هو نقيض المركبة الـكلية ( لـكن فى ) المركبة ( الجزئية ) لا يكفى فى نقيضها ما ذكرنا من المفهوم المردد ، بل الحق فى نقيضها أن يُردَّدَ بين نقيضى الجزءين ( بالنسبة إلى كل فرد ) من أفراد الموضوع ، فيقال فى نقيضها ـ كل فرد من أفراد الموضوع لا يخلو عن نقيض الجزءين (٣) وإنما لم يكف المفهوم المردد فى نقيض المركبة الجزئية ، لجواز كذب الجزئية والمفهوم المردد معا .

فلنبينه فى مادة الوجودية اللادائمة ، ليقاس سائر القضايا عليها ، فنقول: من الجائز أن يكون المحمول ثابتا دائما لبعض أفراد الموضوع مسلوبا دائما عن بعض الأفراد الآخر ،

---

(١) لا يخفى أن كلا من جزءى هـذا المفهوم المردد كاذب . (٢) لأن المفهوم المردد عبارة عن رفع أحد الجزءين من غير تعيين ، ورفعه لا يتحقق إلا برفع مجموع الجزءين . (٣) المراد بنقيض الجزءين نقيض محموليهما كما سيجيء فى المثال .

كالحيوان مثلا فإنه ثابت دائما لبعض أفراد الجسم مسلوب دائما عن بعض آخر ، فنى هذه المادة تكذب الجزئية اللادائمة والمفهوم المردد معا ، أما كذب الجزئية اللادائمة ، أى كقولنا — بعض الجسم حيوان[1] لادائما — فلأن مفهوم الجزئية اللادائمة ، هو أن يكون بعض أفراد الموضوع بحيث يثبت له المحمول تارة ويسلب عنه أخرى ، ولا شىء من أفراد الموضوع فى المادة المفروضة كذلك ، أى ليس شىء من أفراد الجسم بحيث يثبت له الحيوان تارة ويسلب عنه أخرى ، فتكذب الجزئية اللا دائمة ، وأما كذب المفهوم المردد فلكذب الموجبة والسالبة الكليتين اللتين تركب المفهوم المردد منهما ، أما كذب الموجبة الكلية[2] أى كقولنا — كل جسم حيوان دائما — فلأن المحمول مسلوب دائما عن بعض أفراد الجسم ، فكيف يكون ثابتا لجميعها ، وأما كذب السالبة الكلية[3] أى كقولنا — لا شىء من الجسم بحيوان دائما — فلأن المحمول ثابت دائما لبعض أفراد الجسم ، فكيف يكون مسلوبا دائما عن جميعها ، وإذا كذبت الموجبة والسالبة الكليتان كذب المفهوم المردد لا مَحَالَةَ ، لأنه مركب منهما ، فتبين أن المفهوم المردد لا يكفى فى نقيض المركبة الجزئية ، بل الحق فى نقيضها أن يردد بين نقيضى الجزءين لكل واحد من أفراد الموضوع ، فيقال فى المادة المذكورة — كل فرد من أفراد الجسم إما حيوان دائما أو ليس بحيوان دائما — وهذا نقيضُ المركبة الجزئية ، أى قولنا — بعض الجسم حيوان لا دائما — لأنه إذا لم يصدق أن بعض أفراد الجسم بحيث يثبت له المحمول تارة ويسلب عنه أخرى ، صَدَقَ أن كل واحد من أفراد الجسم إما أن يثبت له الحيوان دائما أو يسلب عنه دائما — تأمل .

---

(١) أى بالإطلاق العام كما هو ظاهر ، وكان عليه أن يصرح به . (٢) وهى نقيض الجزء الثانى . (٣) وهى نقيض الجزء الأول .

# جدول تناقض الموجهات المركبة

| الموجهة المركبة | المثال | النقيض |
|---|---|---|
| المشروطة الخاصة الكلية | كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتبا لادائما | إما ليس بعض الكاتب متحرك الأصابع بالإمكان الحيني وإما بعض الكاتب متحرك الأصابع دائما |
| العرفية الخاصة الكلية | كل كاتب متحرك الأصابع دائما ما دام كاتبا لادائما | إما ليس بعض الكاتب متحرك الأصابع بالإطلاق الحيني وإما بعض الكاتب متحرك الأصابع دائما |
| الوقتية الكلية | كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا دائما | إما ليس بعض القمر منخسفا بالإمكان العام وقت الحيلولة وإما بعض القمر منخسف دائما |
| المنتشرة الكلية | كل إنسان متنفس بالضرورة وقت ما لا دائما | إما ليس بعض الإنسان متنفسا بالإمكان العام دائما وإما بعض الإنسان متنفس دائما |
| الوجودية اللادائمة الكلية | كل إنسان ضاحك بالإطلاق العام لا دائما | إما ليس بعض الإنسان ضاحكا دائما وإما بعض الإنسان ضاحك دائما |
| الوجودية اللاضرورية الكلية | كل إنسان ضاحك بالإطلاق العام لا بالضرورة | إما ليس بعض الإنسان ضاحكا دائما وإما بعض الإنسان ضاحك بالضرورة |
| الممكنة الخاصة الكلية | كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص | إما ليس بعض الإنسان كاتبا بالضرورة وإما بعض الإتسان كاتب بالضرورة |
| المشروطة الخاصة الجزئية | بعض الكاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما | كل فرد من إفراد الكاتب إما ليس متحرك الأصابع بالإمكان الحيني وإما متحرك الأصابع دائما |
| العرفية الخاصة الجزئية | بعض الكاتب متحرك الأصابع دائما ما دام كاتبا لا دائما | كل فرد من أفراد الكاتب إما ليس متحرك الأصابع بالإطلاق الحيني وإما متحرك الأصابع دائما |
| الوقتية الجزئية | بعض القمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا دائما | كل فرد من أفراد القمر إما ليس منخسفا بالإمكان العام وقت الحيلولة وإما منخسف دائما |

(تابع) تناقض الموجهات المركبة

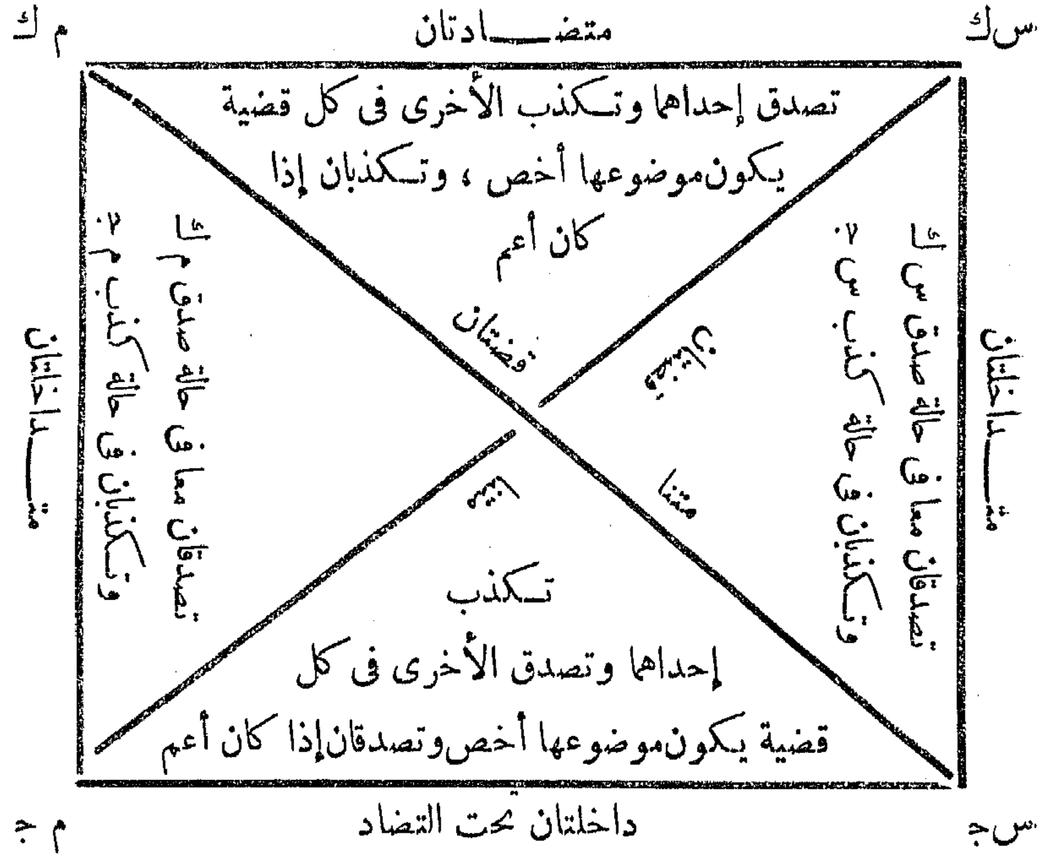
| الموجهة المركبة | المثـــال | النقيض |
| --- | --- | --- |
| المنتشرة الجزئية | بعض الإنســـان متنفس بالضرورة وقتا ما لا دائما | كل فرد من أفراد الإنسان إما ليس متنفساً بالإمكان العام دائما وإما متنفس دائما |
| الوجودية اللادائمة الجزئية | بعض الجسم حيوان بالإطلاق العام لا دائما | كل فرد من أفراد الجسم إما ليس حيوانا دائما وإما حيوان دائما |
| الوجودية اللاضرورية الجزئية | بعض الإنســـان ضاحك بالإطلاق العام لا بالضرورة | كل فرد من أفراد الإنسان إما ليس ضاحكا دائما وإما ضاحك بالضرورة |
| الممكنة الخاصة الجزئية | بعـض الإنســـان كاتب بالإمكان الخاص | كل فرد من أفراد الإنسان إما ليس كاتبا بالضرورة وإما كاتب بالضرورة |

**التناقض في المنطق الحديث :**

يبحث المنطق القديم فى التناقض والعكس لأنهما من أحكام القضايا ، فهما عنده من مبادى التصديقات ، أما المنطق الحديث فينظر إليهما نظرته إلى المقاصد التصديقية ، ويجعلهما طريقين مباشرين لكسب المجهول التصديق ، ففى التناقض ينتقل الفكر من قضية معلومة إلى كسب العلم بنقيضها الصادق إن كانت كاذبة أو الكاذب إن كانت صادقة ، وفى العكس ينتقل الفكر من قضية معلومة إلى كسب العلم بعكسها اللازم لها ، وهذا هو ما سمى فى المنطق الحديث بالاستدلال المباشر، أما الاستدلال غير المباشر فهو ما يذكر فى القياس ولواحقه ، ووجه الحاجة إلى الاستدلال المباشر أن الشخص قد يعجز عن الاستدلال على مطلوبه مباشرة ، ولكنه قد يستطيع ذلك بالاستدلال على صدق أو كذب قضية أخرى موافقة فى موضوعها ومحمولها للقضية المطلوبة له ، وتخالفها فى الكم أو فى الكيف أو فيهما معاً ، ولهذا دعت الحاجة إلى بحث النِّسب بين القضايا المتحدة الموضوعات والمحمولات فى ذلك الاختلاف الذى يقع بينها فى كمّها أو كيفها ، وهى لا تخرج عن أربعة أنواع من التقابل : أولها التناقض ، وهو التقابل بين الكلية الموجبة والجزئية السالبة وبين الكلية السالبة والجزئية الموجبة . وثانيهما التضاد ، وهو التقابل بين الكلية الموجبة والكلية السالبة . وثالثها الدخول تحت التضاد ، وهو التقابل بين الجزئية الموجبة

والجزئية السالبة . ورابعها التداخل ، وهو التقابل بين الكلية الموجبة والجزئية الموجبة وبين الكلية السالبة والجزئية السالبة .

وقد وضع أرسطو مربعاً لبيان هذه النسب الأربع بين هذه القضايا على هذا الشكل :




ويرمز فى هذا الشكل بالحرفين س ك إلى السالبة الكلية ، وبالحرفين م ك إلى الموجبة الكلية ، وبالحرفين س ج إلى السالبة الجزئية ، وبالحرفين م ج إلى الموجبه الجزئية .

وقد وضع بعض علماء المنطق الحديث جدولا يبين بالتفصيل أنواع ذلك التقابل ، كما يبين ما يستلزم منها الصدق والكذب فى القضايا الأربع وما لا يستلزمهما ، وهو هذا الجدول :

| القضية الأصلية | | م ك | س ج | س ك | م ج |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | م ك صادقة | | كاذبة تناقض | كاذبة تضاد | صادقة تداخل |
| ٢ | م ك كاذبة | | صادقة تناقض | غير معروفة — | غير معروفة — |
| ٣ | س ك صادقة | كاذبة تضاد | صادقة تداخل | | كاذبة تناقض |
| ٤ | س ك كاذبة | غير معروفة — | غير معروفة — | | صادقة تناقض |
| ٥ | م ج صادقة | غير معروفة — | غير معروفة — | كاذبة تناقض | |
| ٦ | م ج كاذبة | كاذبة تداخل | صادقة. دخول تحت التضاد | صادقة تناقض | |
| ٧ | س ج صادقة | كاذبة تناقض | | غير معروفة — | غير معروفة — |
| ٨ | س ج كاذبة | صادقة تناقض | | كاذبة تداخل | صادقة. دخول تحت التضاد |

والحق أن هـذا كله تطويل ليس له كبير فائدة ، وأن التلازم بين القضية ونقيضها أو عكسها ليس من الاستدلال فى شىء ، لأن التلازم بينها ليس إلا كالتلازم بين المفرد والمفرد ، كالتلازم بين الانسان والضاحك ، وبهذا يكون ذكر القضايا وأحكامها للغرض المذكور فى المنطق القديم فقط .

# تمرينات على التناقض

## تمرين — ١

١ — بين نقيض القضايا الحملية الآتية :

ماكلُّ ما يتمنى المـرءُ يدركهُ تأتى الرياح بما لا تشتهى السفنُ

بعض ما يشتهيه المرء يؤذيه .

٢ — بين نقيض القضايا الشرطية الآتية :

إذا امتحن الدنيا لبيب تكشّفتْ له عن عدو فى ثياب صديقِ

كلما كان الشيء ناميا كان محتاجا إلى الغذاء .

## تمرين — ٢

١ — بين نقيض الموجهات الآتية :

ألاَ كلُّ شيء ما خلا الله باطلُ وكلُّ نعيم لا محالةَ زائلُ

العدل محمود بالضرورة . كل مجتهد ناجح دائما ما دام مجتهدا .

٢ — بين نوع القضايا الآتية واذكر نقيض كل منها :

أكثر ما يؤتى الحذِر من مأمنه . عدو عاقل خير من صديق جاهل .

كل نبى معصوم دائما .

## تمرين — ٣

١ — بين نقيض القضايا الآتية :

وقليل من عبادى الشكور. لاخير فيمن لا يعرفك إلا عند حاجته إليك .

لا يمكن أن يسود حقود .

٢ — كيف عد المنطق الحديث التناقض من الاستدلال المباشر ، وهل أصاب فى عده له من الاستدلال ؟

# فصــل

الْعَــكْسُ الْمُسْتَوِى تَبْدِيلُ طَرَفِي الْقَضِيَّةِ مَع بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْــكَيْفِ .

## (فصل) فى العكس المستوى

### تعريف العكس المستوى :

والعكس يطلق على المعنى المصــدرى ، أى تبديل طَرَفي القضيــة ، وعلى القضية الحاصلة بالتبديل ، كما يقال مثلا ــ عكس الموجبة الــكلية موجبة جزئية ــ والمصنف أجرى الكلام على الاصطلاح الأول فقال : ( العكس المستوى تبديل طرفى القضية مع بقاء الصدق والــكيف ) والمراد بالتبديل جعلُ الموضوع والمقدّم محمولا وتالياً ، وجعْلُ المحمول والتالى موضوعا ومقدما [١] كقولنا فى عكس ــ كل إنسان حيوان ــ بعض الحيوان إنسـان ــ وفى ــ كلما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة ــ قد يكون إذا كانت الحرارة موجودة كانت النـار موجودة ــ والمراد ببقاء الصدق أن الأصل لو كان صادقا كان العكس صادقا [٢] لأن العكس لاَزمُ القضية ، فلو فرض صدق القضية لزم صدق العكس ، وإلا

---

(١) يعنى مقدم الشرطية المتصلة وتاليها ، لأن تبديلهما فى المنفصلة لفظى لا تأثير له فى المعنى . (٢) دفع بهذا ما يفيده ظاهر قوله — مع بقاء الصدق — من أن العــكس إنما يكون فى القضية الصادقة ، مع أنه يكون فى الــكاذبة أيضا عند الجمهور ، نحو — كل حيوان إنسان ، وبعض الإنسان حيوان — فالعكس عند الجمهور لازم أعم للقضية ، وقيل إنه لازم مساو لها ، وبهذا يكون العــكس تبديل طرفى القضية مع بقاء الصدق والــكذب ، فلا يدخل فيه المثال السابق ، ويدخل فيه نحو — كل إنسان حجر ، وبعض الإنسان حجر — وهذا خلاف لا طائل تحته .

وَالْمُوجَبَةُ إِنَّمَا تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً لِجَوَازِ عُمُومِ الْمَحْمُولِ أَوِ التَّالِي ،

لزم صدق الملزوم بدون اللازم ، ولم يعتبر بقاء الكذب ، لأنه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم ، فإن قولنا — كل حيوان إنسان — كاذب ، مع صدق عكسه الذى هو قولنا — بعض الإنسان حيوان — وأراد ببقاء الكيف أن الأصل لو كان موجباً كان العكس أيضاً موجباً ، وإن كان سالباً فسالباً .

عكس القضايا المحصورة : ولما فرغ من تعريف العكس شرع فى مسائله فقال : ( والموجبة ) كلية كانت أو جزئية[1] ( إنما تنعكس ) أى لا تنعكس إلا ( جزئية ) وإنما لم تنعكس كلية ( لجواز عموم المحمول أو التالى ) فى بعض المواد كقولنا — كل إنسان حيوان ، وكلما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة — فلو انعكستا كليّتيْن لزمَ حملُ الأخص على كل أفراد الأعم فى الحملية واستلزامُ الأعم الأخص فى الشرطية ، وكلاهما محال ، أما حمل الأخص على كل أفراد الأعم فظاهر ، وأما استلزام الأعم للأخص فلأنه لو استلزم الأخصَّ لزم أن يوجد الأخصُّ كلما وُجدَ الأعم ، وذلك بيِّنُ البطلان ، وإذا ثبت عدم انعكاس الموجبة إلى الكلية فى مادّة واحدة ثبت عدم انعكاسها إلى الكلية مطلقا ، لأن معنى عدم انعكاس القضية ألاّ يلزَمها العكس لزوماً كلّيًّا ، وذلك يتحقق بالتخلف فى صورة واحدة ، بخلاف انعكاس القضية ، فإن معناه أن يلزمها العكس لزوما كليا ، وذلك لا يتبين بمجرد صدق العكس مع القضية فى مادة واحدة ، بل يحتاج إلى برهان منطبق[2] على جميع المواد — فافهمه .

---

(١) وكذلك المهملة والشخصية الموجبتان ، وقيل إن الجزئية والشخصية إنما تنعكسان موجبة جزئية إذا كان محمولها عاما ، فإذا لم يكن كذلك نحو — بعض الإنسان زيد — فعكسهما شخصية لا جزئية ، وعلى أنه جزئية يكون عكس هذا المثال — بعض المسمى بزيد إنسان . (٢) وبرهان انعكاس الموجبة إلى جزئية أنه إذا صدق — كل إنسان حيوان — صدق — بعض الحيوان إنسان — وإلا صدق نقيضه — لا شىء من الحيوان بإنسان — مع أنه لو جعل

وَالسَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ تَنْعَكِسُ كُلِّيَّةً ، وَإِلَّا لَزِمَ سَلْبُ الشَّيْءِ عَنْ نَفْسِهِ ، وَالْجُزْئِيَّةُ لَا تَنْعَكِسُ أَصْلًا ، لِجَوَازِ عُمُومِ الْمَوْضُوعِ أَوِ الْمُقَدَّمِ .

---

( والسالبة الكلية تنعكس ) سالبة ( كلية ، وإلا ) أى وإن لم تنعكس كلية ( لزم سلب الشيء عن نفسه ) بيانه أنه إذا صدق ـ لا شيء من الإنسان بحجر ـ وجب أن يصدق ـ لا شيء من الحجر بإنسان ـ وإلا لصدق نقيضه وهو ـ بعض الحجر إنسان ـ فتضمه إلى الأصل هكذا ـ بعض الحجر إنسان ، ولا شيء من الإنسان بحجر ـ ينتج من الشكل الأول ـ بعض الحجر ليس بحجر ـ وهو محال ، والمحال ناشيء من نقيض العكس ، فالعكس حق(١)

( و ) أما السالبة ( الجزئية ) فهي ( لا تنعكس أصلا ) لا إلى الكلية ولا إلى الجزئية(٢) ( لجواز عموم الموضع أو المقدم ) فى بعض المواد ، كما فى ـ ليس بعض الحيوان بإنسان ـ فإن الموضوع فيها أعم(٣) فلو انعكست لزم انتفاء العام عن الخاص ، وهو محال ، لأنه صدق الخاص بدون العام .

---

كبرى للأصل هكذا — كل إنسان حيوان ، ولا شيء من الحيوان بإنسان — لأنتج — لا شيء من الإنسان بإنسان — وهو ظاهر البطلان ، وبطلانه ناشيء من نقيض العكس لأن الأصل مفروض الصدق ، فيكون العكس صادقا ، وهذا من برهان الخلف الآتى .

(١) وهذا من برهان الخلف أيضا . (٢) وكذلك السالبة المهملة ، أما السالبة الشخصية فتنعكس سالبة شخصية إذا كان محمولها مشخصا ، نحو — ليس هذا بزيد ، وليس زيد بهذا — وتنعكس سالبة كلية إذا كان محمولها غير مشخص نحو — زيد ليس بحجر ، ولا شيء من الحجر بزيد . (٣) ومن عموم المقدم — قد لا يكون إذا كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة — فلو قيل فى عكسه — قد لا يكون إذا كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة — لزم ثبوت الخاص دون العام ، وهو باطل .

وَأَمَّا بِحَسَبِ الْجِهَةِ فَمِنَ الْمُوجَبَاتِ تَنْعَكِسُ الدَّائِمَتَانِ وَالْعَامَّتَانِ حِينِيَّةً مُطْلَقَةً ، وَالْخَاصَّتَانِ حِينِيَّةً لَا دَائِمَةً ،

ما ينعكس من الموجهات الموجبة : هذا بحسب الكم (وأما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائمتان ) أى الضرورية والدائمة [١] (والعامتان) أى المشروطة والعرفية (حينية مطلقة ) لأنه إذا صدق — كل ج ب — بإحدى الجهات الأربع ، أى بالضرورة أو دائما أو مادام ج ، وجب أن يصدق — بعض ب ج [٢] حين هو ب — وإلا فلا شىء من ب ج [٣] ما دام ب ، وتضمها إلى الأصل هكذا — كل ج ب بإحدى الجهات المذكورة ، ولا شىء من ب ج مادام ب — ينتج — لا شىء من ج ج بالضرورة ، أو دائما ، أو ما دام ج ، وهو محال ناشىء عن نقيض العكس ، فالعكس حق .

(و) تنعكس المشروطة والعرفية (الخاصتان حينية) مطلقة (لا دائمة) لأنه إذا صدق — بالضرورة أو دائما كل ج ب مادام ج لا دائما — صدق — بعض ب ج [٤] حين هو ب لا دائما — أما الحينية المطلقة وهى — بعض ب ج حين هو ب — فلكونها لازمة المشروطة والعرفية العامتين ، ولازم العامتين لازم الخاصتين ، وأما اللادوام [٥] وهو — بعض ب ليس ج بالإطلاق — فلأنه لو كذب لصدق — كل ب ج دائما [٦] وتضمها صغرى إلى الجزء الأول من الأصل وهو قولنا

---

(١) يعنى الضرورية والدائمة المطلقتين ، وقد ثناهما على طريق التغليب .
(٢) أى بالإطلاق العام . (٣) أى دائما لأن الحينية المطلقة نقيضها عرفية عامة ، وهذا وما يأتى فى إثبات عكس الموجهات من برهان الخلف . (٤) أى بالإطلاق العام . (٥) أى فى العكس ، أما فى الأصل فهو سالبة كلية ، وقد انعكست هنا سالبة جزئية تبعا لصدرها ، فلا ينافى هذا ما سبق من أن السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية . (٦) لأن نقيض المطلقة العامة الدائمة المطلقة .

وَالْوَقْتِيَّتَانِ وَالْوُجُودِيَّتَانِ وَالْمُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ مُطْلَقَةً عَامَّةً ، وَلَا عَكْسَ لِلْمُمْكِنَتَيْنِ

— بالضرورة أو دائما كل ج ب مادام ج — ينتج — كل ب ب دائما — ثم تضمها صغرى إلى الجزء الثانى من الأصل وهو قولنا — لا شىء من ج ب بالإطلاق العام — ينتج لا شىء من ب ب بالإطلاق[1] فيلزم اجتماع النقيضين.

(و) تنعكس ( الوقتيتـان ) أى الوقتية والمنتشرة[2] ( والوجوديتان ) أى اللادائمة واللاضرورية ( والمطلقة العامة مطلقة عامة ) لأنه إذا صدق — كل ج ب بإحدى الجهات الخمس المذكورة — فبعض ب ج بالإطلاق — وإلا فلا شىء من ب ج دائما . وهو مع الأصل[3] ينتج — لاشىء من ج ج دائما — وإنه محال.

**ما لا ينعكس من الموجهات الموجبة** : ( ولا عكس الممكنتين ) العـــامة والخاصة على مذهب الشيخ[4] فإنه يشترط فى وصف الموضوع أن يكون ثابتاً للموضوع بالفعل[5] فعلى هذا يكون مفهوم — كل ج ب بالإمكان — أن كل ما هو ج بالفعل ب بالإمكان ، ومن الجائز أن يكون ب بالإمكان ولا يخرج من القوة إلى الفعل أصلا ، فلا يصدق فى عكسه . بعض ما هو ب بالفعل ج بالإمكان[6]

(١) لم يكتف بهذا عما قبله لأن سلب الشىء عن نفسه فى المطلقة العامة ليس من الاستحالة الممنوعة ، نحو — لا شىء من الضاحك بضاحك بالإطلاق العام — لأن معناه سلب الوصف المفارق فى الجملة . (٢) يعنى المركبتين ، ومثلهما فى ذلك الوقتيتان المطلقتان . (٣) أى مع الجزء الأول منه ، وقد انعكست المركبات الأربع هنا بسائط لأن عكسها هو المطلقة العامة ، ولا معنى لتقييدها باللادوام لانفهامه — فتأمل . (٤) هو أبو على بن سينا المتوفى سنة ٤٢٨ هـ . (٥) نحو — كل إنسان كاتب — فلا يدخل فى موضوعه النطفة لأن إنسانيتها لم تثبت بالفعل . (٦) وهذا مثل أن يفرض أن زيد لا يركب إلا الخيل ، فيصدق — كل حمار مركوب زيد بالإمكان — ولا يصدق فى عــكسه — بعض مركوب زيد حمار بالإمكان — لأن مركوب زيد بالفعل هو الخيل ، فلا يمــكن أن يكون حمارا .

وَمِنَ السَّوَالِبِ تَنْعَـكِسُ الدَّائِمَتَانِ دَائِمَةً ، وَالْعَامَّتَانِ عُرْفِيَّةً عَامَّةً ،

وأما على مذهب الفارابى[١] فجائز انعكاسهما كنفسهما ، لأنه لم يشترط فى وصف الموضوع ثبوته للموضوع بالفعل ، بل اكتفى بالإمكان ، فيكون مفهوم — كل ج ب — أن كل ما هو ج بالإمكان ب بالإمكان ، وتنعكس إلى — بعض ما هو ب بالإمكان ج بالإمكان[٢] .

ما ينعكس من الموجهات السالبة : ( ومن السوالب تنعكس الدائمتان دائمة ) لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائما لا شيء من ج ب — فدائما لا شيء من ب ج — و إلا فبعض ب ج بالإطلاق — وهو مع الأصل ينتج — بعض ب ليس ب . و إنه محال[٣]

(و) تنعكس المشروطة والعرفية ( العامتان عرفية عامة ) لأنه إذا صدق — بالضرورة أو دائما لا شيء من ج ب مادام ج — صدق — لاشيء من ب ج[٤] مادام ب — و إلا فبعض ب ج[٥] حين هو ب . وهو مع الأصل ينتج — بعض ب ليس ب — و إنه محال .

(١) هو أبو نصر محمد بن طرخان المتوفى سنة ٣٣٩ هـ . (٢) فيصدق فى عكس المثال السابق — بعض مركوب زيد حمار بالإمكان — لأن المراد بعض مركوبه بالإمكان لا بالفعل . (٣) ولم تنعكس الضرورية المطلقة ضرورية مطلقة لأنها لا تطرد على مذهب الشيخ ، فيصدق نحو — لاشيء من مركوب زيد حمار بالضرورة — إذا كان لا يركب إلا الخيل ، ولا يصدق فى عكسه — لاشيء من الحمار بمركوب زيد بالضرورة — وكذلك يقال فى عدم انعكاس المشروطة العامة مشروطة عامة . (٤) أى دائما . (٥) أى بالإطلاق العام .

وَالْخَاصَّتَانِ عُرْفِيَّةً لَا دَائِمَةً فِي الْبَعْضِ ، وَالْبَيَانُ فِي الْكُلِّ أَنَّ نَقِيضَ الْعَكْسِ مَعَ الْأَصْلِ يُنْتِجُ الْمُحَالَ ،

(و) تنعكس المشروطة والعرفية ( الخاصتان عرفيـة لا دائمة فى البعض ) والعرفية اللادائمة فى البعض قضية مركبة من عرفية عامة كلية ومطلقة عامة جزئية ، أما العرفية العامة فهى الجزء الأول ، وأما المطلقة العامة الجزئية فهى مفهوم اللادوام فى البعض ، وإذا عرفت ذلك فنقول : الخاصتان ينعكسان إلى العرفية العامة المقيدة باللادوام فى البعض ، لأنه إذا صدق — بالضرورة أو دائما لا شىء من ج ب ما دام ج لا دائما — صدق — لاشىء من ب ج مادام ب لادائما فى البعض — أما صدق العرفية العامة وهي — لاشىء من ب ج مادام ب — فلكونها لازمة للعامتين ، ولازم العام لازم الخاص ، وأما صدق اللادوام فى البعض فلأنه لو لم يصدق — بعض ب ج بالفعل — لَصَدَق — لاشىء من ب ج دائما — وينعكس إلى — لاشىء من ج ب دائما — وقد كان — كل ج ب بالفعل — بحكم لادوام الأصل [1]

وإنما لم تنعكسا إلى العرفية العامة المقيدة باللادوام فى الكل ، لأن اللادوام فى السالبتين الكليتين إشارة إلى مطلقة عامة موجبة كلية ، والموجبة الكلية تنعكس جزئية . تأمل .

( والبيان فى الكل ) أى بيان انعكاس جميع القضايا المذكورة فى الموجبة والسالبة ( أن نقيض العكس مع الأصل ينتج المحال ) وهذا البيان يسمى بالخُلف ، وهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه على ما سيجىء فى القياس . وحاصله أنه لو لم يصدق العكس لصدَق نقيضه ، وهو مع الأصل ينتج المحال ،

(١) هذا ليس من دليل الخلف بل من دليل العكس ، لأن دليل الخلف هو ما سيذكره الشارح قريبا ، ودليل العكس هو عكس نقيض العكس إلى ما يناقض الأصل المفروض الصدق .

وَلاَ عَكْسَ لِلْبَوَاقِي بِالنَّقْضِ .

كما ذكرنا غير مرة ، والمحال ناشىء من نقيض العكس ، فيلزم صدق العكس

ما لا ينعكس من الموجهات السالبة : ( ولا عكس للبواقى ) من القضايا وهى : الوقتيتان[1] والوجوديتان ، والممكنتان ، والمطلقة العامة . وإنما لم تنعكس هذه القضايا ( بالنقض ) أى بسبب النقض[2] الوارد على الانعكاس ، وذلك أن الوقتية أخص تلك القضايا المذكورة ، وهى لا تنعكس ، فلا تنعكس القضايا المذكورة ، لأنه إذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم ، أما أن الوقتية أخص القضايا المذكورة فيظهر بأدنى تأمل[3] . وأما أنها لا تنعكس فلصدق قولنا — لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما — مع كذب — بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان العام — الذى هو أعم الجهات ، وأما أنه إذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم فلأنه لو انعكس الأعم لانعكس الأخص ، لأن العكس لازم للقضية ، ولازم الأعم لازم الأخص .

انعكاس السالبة الجزئية فى الخاصتين : واعلم أن القضايا الموجهة الموجبة كلية كانت أو جزئية تنعكس موجبة جزئية إلا الممكنتين ، فإنهما لا ينعكسان على مذهب الشيخ ، وأما السوالب فإن كانت كلية فست منها تنعكس ، وهى : الدائمتان والعامتان والخاصتان ، وسبع منها لا تنعكس ، وهى : الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة ، وإن كانت جزئية فلا تنعكس منها إلا

---

(١) يعنى المركبتين ومثلهما فى ذلك الوقتية والمنتشرة المطلقتان . (٢) يريد به التخلف فى بعض المواد . (٣) لأن الإمكان أعم من الإطلاق ، لاستدعاء الإطلاق الحصول بالفعل دون الإمكان ، والإطلاق أعم من الضرورة ، والوقتية والمنتشرة من الضرورة ، والأولى أخص من الثانية .

المشروطة والعرفية الخاصتان فقط ، فإنهما ينعكسان عرفية خاصة [١] والبيان فى انعكاس هاتين القضيتين هو الافتراض، وذلك طريق آخر [٢] فى إثبات العكوس، ومحصله فرض ذات الموضوع شيئاً معيناً وحمل وصفى الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس [٣] وسنذكر لهذا البحث زيادة تحقيق فى عكس النقيض.

فإن قلت : قد ذكر المصنف فى أول الفصل أن السالبة الجزئية لاتنعكس ، وأنت صرحت بانعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية ، قلت : أراد المصنف بعدم انعكاس السالبة الجزئية أنها لا تنعكس بحسب الكم ، ونحن نثبت انعكاسها بحسب الجهة ، فلا تضادّ ، ويدل على صحة هذا التوجيه قول المصنف — وأما بحسب الجهة — ويمكن أن يقال معنى قوله — والسالبة الجزئية لا تنعكس — أى لا يلزمها العكس لزوما كليا ، وذلك يتحقق بعدم انعكاسها فى صورة واحدة فقط ، ولا يقتضى عدم انعكاسها مطلقاً .

---

(١) نحو — بالضرورة أو دائما بعض الكاتب ليس بساكن الأصابع ما دام كاتبا لادائما، فعكسها — دائما بعض ساكن الأصابع ليس بكاتب مادام ساكنا لادائما.

(٢) أى غير دليل الخلف ودليل العكس . (٣) فتقول فى حمل وصف الموضوع فى المثال السابق — زيد كاتب — وفى حمل وصف المحمول — زيد ساكن الأصابع — ثم تأتى بمقدمة ثالثة — زيد ليس بكاتب ما دام ساكن الأصابع — فتضمها إلى المقدمة الثانية مع جعل هذه صغرى وتلك كبرى فيحصل قياس من الشكل الثالث هكذا — زيد ساكن الأصابع ، زيد ليس كاتبا مادام ساكن الأصابع — ثم ترده إلى الشكل الأول بعكس صغراه هكذا — بعض ساكن الأصابع زيد ، وزيد ليس بكاتب ما دام ساكن الأصابع — فينتج — بعض ساكن الأصابع ليس كاتبا ما دام ساكن الأصابع — وهذا هو الجزء الأول من العكس ، ثم تأخذ المقدمة الأولى والثانية وتركب منهما قياسا من الشكل الثالث صغراه المقدمة الثانية هكذا — زيد ساكن الأصابع ، وزيد كاتب — ثم ترده إلى الشكل الأول بعكس صغراه هكذا — بعض ساكن الأصابع زيد ، وزيد كاتب — فينتج — بعض ساكن الأصابع كاتب — وهو الجزء الثانى من العكس .

# فصـــل

عَـكسُ النَّقِيضِ تَبْدِيلُ نَقِيضَى الطَّرَفَيْنِ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكَيْفِ ، أَوْ جَعْلُ نَقِيضِ الثَّانِي أَوَّلاً مَعَ مُخَالَفَةِ الْـكَيْفِ .

## (فصل) فى عكس النقيض الموافق والمخالف

### تعريف عكس النقيض الموافق :

(عكس النقيض تبديل نقيضى الطرفين) بأن يُجْعَلَ نقيضُ الجزء الأول ثانيا ونقيض الجزء الثانى أولا (مع بقاء الصدق والـكيف) فقولنا — كل ج ب — ينعكس بعكس النقيض إلى — كل ماليس ب ليس ج[1] وهذا على رأي المتقدمين.

### تعريف عكس النقيض المخالف :

(أو جعل) بالرفع عطف على قوله ـ تبديل ـ أى عكس النقيض إما تبديل نقيضى الطرفين مع بقاء الصدق والـكيف — على ما اختاره المتقدمون أو جعل (نقيض) الجزء (الثانى أولا) وعين الأول ثانيا (مع مخالفة الـكيف) وبقاء الصدق ـ على رأى المتأخرين[2]. فقولنا ـ كل ج ب ـ

(١) وهى قضية موجبة معدولة الطرفين . (٢) والسبب فى عدول المتأخرين عن طريقة المتقدمين أنهـا لا تطرد فى الحمليات الموجبة إذا كان محمولها من المفهومات الشاملة ، وكذلك الحمليات السالبة إذا كان موضوعها من نقائض الأمور الشاملة ، نحو — كل إنسان ممـكن عام ، ولا شىء من غير الممكن العام بلا إنسان — فـكل منهما صادق مع كذب عـكسه على طريقة المتقدمين ، وهو — كل لا ممكن عام لا إنسان ، وبعض الإنسان ليس بممكن عام — والحق أن المعول عليه فى العلوم هو عكس النقيض الموافق ، ولا يقدح فيه عدم اطراده فى ذلك ، لأن مسائل العلوم التى يطلب لأجلها ليست محمولاتها من الأمور الشاملة ، أما عكس النقيض المخالف فلا تترتب عليه ثمرة علمية ، واعتباره إنما هو لمجرد التعميم فى القواعد .

وَحُكْمُ الْمُوجَبَاتِ هٰهُنَا حُكْمُ السَّوَالِبِ فِي الْعَكْسِ الْمُسْتَوِي ، وَالْبَيَانُ الْبَيَانُ وَالنَّقْضُ

---

ينعكس عندهم إلى ـ لا شيء مما ليس ب ج ـ وقد عرفت معنى بقاء الصدق والكيف فى العكس المستوى فلا نعيده ، وأما معنى مخالفة الكيف فهو أن الأصل إن كان مُوجَبًا كان العكس سالبًا ، وإن كان سالبًا فمُوجَبًا ، وعليك بتَصَفُّح المثال لتطلع على حقيقة المقال .

عكس النقيض الموافق للقضايا المحصورة : ( وحكم الموجبات ههنا ) أى فى عكس النقيض ( حكم السوالب فى العكس المستوى ) أى وبالعكس ، حتى إن الموجبة الكلية ههنا تنعكس موجبة كلية ، والجزئية لا تنعكس مطلقا ، والسالبة كلية كانت أو جزئية تنعكس جزئية . واعلم أن هذا الحكم والذى سيجيء بعده[(١)] إنما هو فى عكس النقيض على رأى المتقدمين لا المتأخرين ، وإنما لم يذكر عكس النقيض المعتبر عند المتأخرين إما لأن عكس النقيض بالمعنى الذى ذكره المتأخرون غير مستعمل فى العلوم ، على ما صرح به السيد العلامة[(٢)] فى حواشيه ، وإما لأن حكم القضايا فى عكس النقيض المعتبر عند المتأخرين ليس كحكمها فى المستوى ، فلو شرع فيه لاحتاج إلى تطويل الكلام ، إذ لا يمكنه الإحالة على العكس المستوى ، فلهذا تركه اهتماما بشأن الاختصار ، واحترازا عن التطويل والإكثار ( والبيان ) فى انعكاس القضايا بعكس النقيض هو ( البيان ) المذكور[(٣)] فى انعكاسها بالعكس المستوى من غير فرق ( و ) كذا ( النقض ) الوارد على انعكاس القضايا ههنا

---

(١) وهو أن الموجبة الجزئية تنعكس فى الخاصتين عرفية خاصة . (٢) هو على بن محمد الجرجانى المتوفى سنة ٨١٦ هـ . (٣) وهو دليل الخلف السابق .

النَّقْضُ ، وَبُيِّنَ انْعِكَاسُ الْخَاصَّتَيْنِ مِنَ الْمُوجَبَةِ الْجُزْئِيَّةِ وَالسَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ ثَمَّةَ إِلَى الْعُرْفِيَّةِ الْخَاصَّةِ .

---

هو (النقض) الوارد على انعكاسها ثَمَّةَ[1] فكل قضية تنعكس فى العكس المستوى بدليل تنعكس هذه القضية فى عكس النقيض بعين ذلك الدليل، وكل قضية لم تنعكس ثمة بسبب نقض لم تنعكس هنا أيضاً بسبب ذلك النقض ، وعليك الاعتبار والامتحان فيما أعطيناك من القانون الكلى ، لكن لا تغفل عما ذكرنا من أن حكم الموجبات ههنا حكم السوالب فى العكس المستوى ، وبالعكس .

## انعكاس الموجبة الجزئية فى الخاصتين :

( و بين انعكاس الخاصتين[2] من الموجبة الجزئية )ههنا ( و ) من ( السالبة الجزئية ثمة ) أى فى العكس المستوى ( إلى العرفية الخاصة) ببيان آخر غير البيان المذكور فى العكس المستوى . وحاصل المعنى أنه قد بين انعكاس الخاصتين من من الموجبة الجزئية هنا ، أى فى عكس النقيض ، وانعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية ثمة ، أى فى العكس المستوى — إلى العرفية الخاصة ، لكن البيان فى انعكاسهما غير البيان الذى ذكره المصنف فى العكس المستوى — وهو الْخُلْفُ — بل البيان هنا هو الافتراض[3] الذى ذكرت ثمة منه قبل الشروع فى عكس النقيض شيئاً ، ولنبين ذلك فى العكس المستوى أولا ، ثم فى عكس النقيض ثانيا ، فنقول: إذا صدق — بالضرورة أو دائما ليس بعض ج ب مادام

---

(١) والنقض هو التخلف فى مادة من المواد كما سبق . (٢) هما المشروطة والعرفية الخاصتان . (٣) أى مع دليل العكس لأن دليل الافتراض لا ينفرد عنه

ج لا دائما [١] صدق — دائما ليس بعض ب ج ما دام ب لا دائما [٢] لأنا نفرض الموضوع وهو ( بعض ج ) د [٣] فَ ـ د ج [٤] وهو ظاهر ، و ـ د ب [٥] بحكم لَادَوَامِ الأصل ، لأن مفهوم اللا دوام أن بعض ج ب بالفعل ، وقد فرضنا ذلك البعض د ، فَ ـ د ب ـ بحكم اللا دوام ، وليس د ج ما دام ب [٦] وإلا لكان د ج [٧] حين هو ب ، فيكون [٨] ب حين هو ج ، وقد كان — ليس ب ما دام ج [٩] هذا خُلْفٌ [١٠] وإذا صدق الباء والجيم على ـ د ـ وتنافيا فيه ، أى متى كان — ج — لم يكن — ب — ومتى كان — ب — لم يكن — ج — صدق ليس بعض ب ج ما دام ب — وهو الجزء الأول من العكس ، ولما صدق على ـ د — أنه ج بالفعل [١١] صدق — بعض ب ج بالفعل [١٢] وهو مفهوم اللادوام فيصدق العكس بجزءيه .

هذا فى انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية بالعكس المستوى ، وأما انعكاسهما من الموجبة الجزئية بعكس النقيض ، فبيانه بالطريق المذكور أن يقال

---

(١) أى بالضرورة أو دائما ليس بعض الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتبا لا دائما . (٢) أى دائما ليس بعض ساكن الأصابع بكاتب ما دام ساكنا لا دائما . (٣) أى زيدا مثلا . (٤) أى زيد كاتب . (٥) أى زيد ساكن الأصابع . (٦) أى ليس زيد كاتبا ما دام ساكنا ، وهى قضيـــة خارجية يريد إثباتها ليثبت التنافى بين وصفى الكتابة والسكون ، ويتوصل بهذا إلى صدق الجزء الأول من العكس . (٧) أى بالفعل لأن نقيض العرفية العامة الحينية المطلقة . (٨) أى (د) . (٩) وهذا بحكم صدر الأصل . (١٠) أى ماذكر من لازم نقيض القضية الخارجية خلف أى كذب ، لأنه خالف الأصل المفروض الصدق ، فيكون ملزومه وهو نقيض القضية الخارجية كاذبا ، وبهذا تصدق هذه القضية المثبتة للتنافى بين وصفى الكتابة والسكون. (١١) أى وأنه — ب — وذلك من الافتراض السابق . (١٢) وذلك بضم مقدمتى الافتراض على نحو ماسبق فى العكس المستوى

إذا صدق — بالضرورة أو دائما بعض ج ب ما دام ج لا دائما[١] فبعض ماليس ب ليس ج ما دام ليس ب لا دائما[٢] لأنا نفرض الموضوع ( د ) فَ ـ د ليس ب بالفعل[٣] بحكم اللادوام فى الأصل ، لأن مفهوم اللا دوام أن بعض ج ليس هو ب بالفعل ، وقد فرضنا ذلك البعض ( د ) فَ ـ د ليس ب بحكم اللادوام ، و ـ د ليس ج ما دام ليس ب[٤] و إلا لـكان ج حين هو ليس ب ، فيكون ليس ب ما دام ج ، وقد كان ب مادام ج[٥] هذا خلف[٦] و ـ د ج بالفعل[٧] وهو ظاهر ، و إذا صدق على — د — أنه ليس ب[٨] وأنه ليس ج مادام ليس ب[٩] صدق — بعض ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب[١٠] وهذا هو الجزء الأول من العكس ، ولما صدق على — د — أنه ج بالفعل ، فبعض ماليس ب ج بالفعل[١١] وهو مفهوم اللا دوام[١٢] فيصدق العكس بجزءيه .

---

(١) أى بالضرورة أو دائما بعض الـكاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما . (٢) أى فبعض ما ليس متحرك الأصابع ليس كاتبا مادام ليس متحركا لادائما (٣) أى زيد ليس متحرك الأصابع بالفعل . (٤) أى زيد ليس كاتبا مادام ليس متحركا ، وهذه قضية خارجية أتى بها لتضم إلى القضية السابقة ، فيثبت بها الجزء الأول من العكس . (٥) وهذا بحـكم صدر الأصل . (٦) أى ما ذكر من لازم نقيض القضية الخارجية خلف أى كذب ، لأنه خالف الأصل المفروض الصدق ، فيكون ملزومه وهو نقيض القضية الخارجية كاذبا ، وبهذا تثبت هذه القضية (٧) أى زيد كاتب بالفعل ، وهذه هى القضية الأولى من الافتراض ، وقد سبقت الثانية . (٨) أى بحـكم اللادوام فى الأصل . (٩) أى بحـكم القضية الخارجية . (١٠) وذلك بجعل القضية الخارجية كبرى للمقدمة الثانية من الافتراض ، فيتألف بهذا قياس من الشـكل الثالث ، ثم يرد إلى الشـكل الأول بعكس الصغرى . (١١) وهذا يحصل بضم مقدمتى الافتراض على هيئة شـكل ثالث ، ثم يرد إلى الشـكل الأول على نحو ما سبق . (١٢) أى فى العـكس .

## العكس فى المنطق الحديث :

زاد المنطق الحديث على أنواع العكس الثلاثة السابقة أربعة أنواع :

١ — أن يجعل نقيض محمول الأصل محمولا مع بقاء الصدق والاختلاف فى الكيف ، نحو — كل متغير حادث ، ولا شىء من المتغير بلا حادث .

٢ — أن يجعل محمول الأصل موضوعا ونقيض موضوعه محمولا مع بقاء الصدق والاختلاف فى الكيف ، نحو — لا أرضَ مسكونةٌ خاليةٌ من الهواء ، وكل خال من الهواء غير مسكون .

٣ — أن يجعل نقيض موضوع الأصل موضوعا مع بقاء الصدق والاختلاف فى الكيف ، نحو كل رياضى قوى الفكر ، وليس بعض غير الرياضى قوى الفكر .

٤ — أن يجعل نقيض موضوع الأصل موضوعا ونقيض محموله محمولا مع بقاء الصدق والاختلاف فى الكيف ، نحو — لا طائر مفكر ، وليس بعض غير الطائر غير مفكر .

وشأن هذه الأنواع الأربعة عندى كشأن عكس النقيض المخالف عند المتأخرين ، فليس لها أيضا ثمرة علمية تترتب عليها ، وإنما هى من فضول التعميم فى القواعد ، وقد بنوها على جعلهم العكس من الاستدلال المباشر ، كما سبق فى الكلام على التناقض .

# تمرينات على العكس

## تمرين — ١

١ — اعكس القضايا الآتية عكسا مستويا :

كل صادق مؤتمن . كلما أطعت والديك رضيا عنك . ليس الذى قام محمدا . إذا أحسنت إلى الناس استعبدت قلوبهم . ليس أَلْبَتَّةَ إذا كان السطح المستوى دائرة كان مثلثا . بعض الشر أهون من بعض . حاتم ليس ببخيل .

٢ — اعكس الموجهات الآتية عكسا مستويا :

الصدق مُنْجٍ . كل مخلوق حادث بالضرورة . كل ميت مبعوث بالإطلاق العام . كل ماش متحرك بالضرورة ما دام ما شيا لا دائما .

## تمرين — ٢

١ — بين ما ينعكس عكسا مستويا وما لا ينعكس من القضايا الآتية ، وأقم الدليل على صحة العكس وعدم صحته فيها :

كلما كان الجسم سليما كان العقل سليما . ما كل ذى لُبٍّ بمؤتيك نصحه . أكثر الناس أعداء لأهل الفضل . أفاضل الناس أغراض للدهر . قد لا يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا . علىٌّ رابع الخلفاء الراشدين .

٢ — بين ما ينعكس عكسا مستويا وما لا ينعكس من الموجهات الآتية ، وأقم الدليل على صحة العكس وعدم صحته فيها :

كل من على الدنيا هالك بالإمكان العام . ليس بعض الحى بجهاد بالضرورة ما دام حيا . لا يظهر شيء من النجوم بالإطلاق العام وقت طلوع الشمس .

## تمرين — ٣

١ — اعكس القضايا الآتية عكس نقيض موافقا :

كل نام محتاج إلى الغذاء . كلما رئى هلال رمضان وجب الصوم . ليس بعض الأنبياء برسل . قد لا يكون إذا كان السطح المستوى مثلثا كان قائم الزاوية . ليس ألبتة إذا كان الولد عاقًّا كان محبوبا . كل لئيم مذموم بالضرورة . لا شىء من الزنجى بأبيض دائما .

٢ — لماذا عدل المتأخرون عن طريقة المتقدمين فى عكس النقيض ؟ وماذا ترى فى الخلاف بين الفريقين ؟

## تمرين — ٤

١ — بين أنواع العكس فى المنطق القديم والحديث ، ومثل لكل نوع منها بمثال .

٢ — قد زاد المنطق الحديث أنواعا فى العكس ، فما هى هذه الأنواع ؟ وهل تدعو الحاجة إليها فى علم المنطق ؟

## تمرين — ٥

١ — بين ما ينعكس عكس نقيض وما لا ينعكس من القضايا الآتية ، وأقم الدليل على صحة العكس وعدم صحته فيها :

الحياء خير كله . من لا حياء فيه لا خير فيه . إذا حضر الماء بطل التيمُّم . كلما استقام العود استقام الظل . قد يكون إذا تناول المريض الداء حصل الشفاء . ليس بعض الأمراض قابلا للدواء .

٢ — بين ما ينعكس وما لا ينعكس من الموجهات الآتية :

كل حلو محبوب دائما مادام حلوا . لا شىء من المرّ بحلو دائما ما دام مرا . قد لا يكون إذا كان الرجل فاضلا كان محبوبا .

## فصل فى القياس

الْقِيَاسُ قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ قَضَايَا يَلْزَمُهُ لِذَاتِهِ قَوْلٌ آخَرُ ،

# مقاصد التصديقات

## (فصـــل فى القياس)

ولما فرغ من مبادى التصديقات شرع فى مقاصدها ، وهى القياس ، فقال :

**تعريف القياس** : ( القياس قول مؤلف من قضايا يلزمه[1] لذاته قول آخر ) ، فالقول ــ وهو المفهوم المركب العقلى أو الملفوظ ــ جنس يشمل القياس وغيره من القضية البسيطة والمركبة والاستقراء والتمثيل[2] وقياس المساواة ، وقوله — مؤلف من قضايا — يخرج القضية البسيطة المستلزمة لعكسها[3] أو عكس نقيضها ، فانها ليست مؤلفة ، وقوله — يلزمه — يخرج الاستقراء الغـــير التام[4]

---

(١) المراد بالقضايا مايشمل الصادقة والكاذبة ، وباللزوم مايشمل البين وغيره ، لأن لزوم النتيجة للقياس لا يكون بينا إلا فى الشكل الأول ، أما باقى الأشكال فلزوم النتيجة فيها غير بين ، لأنه يتوقف على ردها إلى الشكل الأول ، ولعل عدم اعتبارهم اللزوم غـير البين كما سبق فى الدلالة خاص بباب التصور . (٢) يعنى القياس المستند إليهما لا نفس الاستقراء والتمثيل ، لأن الاستقراء تتبع جزئيات كلى ليحكم عليه بحكمها . والتمثيل إلحاق فرع بأصل فى حكم لأمر جامع . فلا يدخلان فى القول المأخوذ جنسا فى تعريف القياس . (٣) أى المستوى بدليل مابعده . (٤) يعنى القياس المستند إليه كما سبق ، والاستقراء قسمان: تام وناقص. فالتام إجراء حكم جميع الجزئيات مضبوطة على الكلى . والناقص إجراء حكم أكثر الجزئيات على الكلى . ومثاله — الغراب طائر له ريش ، والحمام طائر له ريش ، وهكذا ، فهو قول مؤلف من قضايا ولكن لا يلزمه قول آخر ، أى — كل طائر له ريش — لأن الخفاش لا ريش له .

والتمثيل[١] فإنهما وإن كانا مؤلفين من القضايا، ولكن لا يلزمهما قول آخر لكونهما ظنيين كما سيجيء، وقوله ـ لذاته ـ يخرج قياس المساواة، وهو ما يتركب من قضيتين متعلق محمول أولاهما يكون موضوع الأخرى، كقولنا ـ ( أ ) مساوٍ (ب) و(ب) مساوٍ ( ج ) فإنه يستلزم أن يكون ( أ ) مساويا ( ج ) لكن لا لذاته، بل بواسطة مقدمة أجنبية، هي أن كل مُساوِي المساوى مساوٍ، ولهذا لم يتحقق ذلك الاستلزام إلا حيث تصدق هذه المقدمة، وحيث لا فلا، كقولنا ( أ ) نصف (ب) و(ب) نصف ( ج ) لم يلزم منه أن يكون ( أ ) نصف ( ج ) لأن نصف النصف لا يكون نصفا[٢] بقي أنه يدخل في التعريف القضية المركبة المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها، فإن المراد بالقضايا ما فوق قضية واحدة، وكذا كل جمع يستعمل في هذا الفن، اللهم إلا أن يقال المراد بالقضايا هي القضايا المستقلة التي عُبِّر فيها عن الحكم الإيجابي والسلبي بعبارة مستقلة، والقضية المركبة ليست كذلك، إذ لم يعبر فيها عن الحكم الإيجابي والسلبي بعبارة مستقلة، بل عبر باللا دوام واللا ضرورة، فعلى هذا يكون التعريف مانعا[٣] ثم المراد بالقول الآخر هو النتيجة، ومعنى آخَريتها ألاَّ تكونَ إحدى مقدمتي القياس الاقتراني والاستثنائي، لا ألا تكون جزءاً من إحدى المقدمتين[٤] وإنما اشترط الآخرية

---

(١) نحو النبيذ مسكر، فهو كالخمر في الإسكار — فهذا قول مؤلف من قضيتين لكن لا يلزمه عقلا قول آخر أي — النبيذ حرام — لأنه يجوز أن تكون حرمة الخمر لعلة أخرى (٢) كالواحد فإنه نصف الاثنين، والاثنان نصف الأربعة، ولا يلزم هذا أن يكون الواحد نصف الأربعة. (٣) واعترض عليه أيضا بأنه غير جامع لأنه يخرج منه غير القياس البرهاني كالخطابي ونحوه مما يفيد الظن، وأجيب بأن إفادة غير البرهاني الظن من جهة ظنية مقدماته، وهذا يرجع إلى مادة القياس لا إلى صورته، لأنه من جهة صورته يستلزم حتما نتيجته. (٤) لأنها قد تكون جزءا من إحدى المقدمتين كما في القياس الاستثنائي.

فَإِنْ كَانَ مَذْكُورًا فِيهِ بِمَادَّتِهِ وَهَيْئَتِهِ فَاسْتِثْنَائِيٌّ ، وَإِلَّا فَاقْتِرَانِيٌّ :

إذ لولاها لـكان إما هَذَيَاناً أو مصادَرَة على المطلوب [١] مشتملا على الدَّور المهروب منه .

تقسيم القياس الى اقتراني واستثنائي : ثم القياس ينقسم إلى اقترانى واستثنائى لأن القول الآخر إما أن يكون مذكوراً فى القياس بمادته وهيئته أولا ( فإن كان ) القول الآخر أى النتيجة ( مذكوراً فيه ) أى فى القياس ( بمادته ) أى طرفيه ( وهيئته ) أى صورته ( فاستثنائى ) أى كقولنا ـ إن كانت [٢] الشمس طالعة فالنهار موجود ، لـكن الشمس طالعة ـ فالنهار موجود ، فالقول الآخر وهو ـ النهار موجود ـ مذكور فى القياس بمادته وهيئته . وفى العبارة بحث ، لأنا لو قلنا فى المثال ـ لـكن الشمس ليست بطالعة [٣] ينتج ـ النهار ليس بموجود ـ وحينئذ لم يصدق التعريف عليه ، لعدم ذكر النتيجة بمادتها وهيئتها فى القياس ، بل المذكور فيه نقيض النتيجة ، ولهذا وقع فى سائر الـكتب المنطقية أن القياس الاستثنائى هو ما يكون عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل ، ففى العبارة سهو من الناسخ أو تسامح من المصنف ، وإنما سمى استثنائيا لاشتماله على أداة الاستثناء وهى لـكن ( وإلا ) أى وإن لم يكن القول الآخر مذكورا فيه بمادته وهيئته ( فاقترانى ) كقولنا — كل جسم مؤلَّف ، وكل مؤلف محدَث — فـكل

(١) الهذيان العبث ، ويكون عند عدم القصد ، والمصادرة أخذ الدعوى فى الدليل ، وتـكون عند القصد ، ووجه الدور أن النتيجة تـكون متوقفة على الدليل لأنها لا تعلم إلا منه ، وأن الدليل يكون متوقفا عليها لأنه يتركب منها . (٢) الصواب — كلما كانت — لأنه يشترط فى الاستثنائى أن تـكون إحدى مقدمتيه كلية . (٣) الصواب أخذ نقيض التالى — لـكن النهار ليس بموجود — لأنه هو الذى ينتج .

حَمْلِيٌّ أَوْ شَرْطِيٌّ ، وَمَوْضُوعُ الْمَطْلُوبِ مِنَ الْحَمْلِيِّ يُسَمَّي أَصْغَرَ ، وَمَحْمُولُهُ أَكْبَرَ ، وَالْمُكَرَّرُ أَوْسَطَ ، وَمَا فِيهَا الْأَصْغَرُ الصُّغْرَى ، وَالْأَكْبَرُ الْكُبْرَى ، وَالْهَيْئَةُ شَكْلاً .

---

جسم محدث ، فالقول الآخر وهو — كل جسم محدث — ليس مذكوراً فى القياس بهيئته ، ويسمى اقترانيا ، لاقتران الحدود فيه ، وستعرف الحدود بعد ذلك .

تقسيم الاقترانى إلى حملى وشرطى : ثم الاقترانى إما ( حملى ) إن تركب من الحمليات ( أو شرطى ) إن لم يتركب منها ، ولما فرغ من تعريف القياس وتقسيمه إلى قسمين شرع فى الأقسام ، وابتدأ بالاقترانى المركب من الحمليات ، وهو يشتمل على حدود ثلاثة : موضوع المطلوب ، ومحموله ، والمكرر بينهما فى المقدمتين ، فقال : ( وموضوع[١] المطلوب من الحملى يسمي ) حداً ( أصغر ) لأنه فى الغالب[٢] أقل أفراداً من المحمول ( ومحموله ) يسمى حدا ( أكبر ) لأنه فى الغالب أكثر أفراداً من الموضوع ( والمكرر ) بينهما فى مقدمتى القياس يسمى حدا ( أوسط ) لتوسطه بين طرفى المطلوب ، كالمؤلف فى المثال المذكور ( وما ) أى والمقدمة التى ( فيها الأصغر ) تسمى ( الصغرى ) لأنها ذات الأصغر وصاحبته ( و ) التى فيها ( الأكبر ) تسمى ( الكبرى ) لأنها ذات الأكبر ( والهيئة ) الحاصلة من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدين الآخرين تسمي ( شكلا ) .

---

(١) الأولى — والمحكوم عليه فى المطلوب — لأن هذا يأتى فى كل من الحملى والشرطى . (٢) وقد يكون مساويا نحو — العالم متغير ، وكل متغير حادث .

وَالْأَوْسطُ إِمَّا مَحْمُولُ الصُّغْرَى مَوْضُوعُ الْكُبْرَى ، وَهُوَ الشَّكْلُ الْأَوَّلُ ، أَوْ مَحْمُولُهُمَا فَالثَّانِي ، أَوْ مَوْضُوعُهُمَا فَالثَّالِثُ ، أَوْ عَكْسُ الْأَوَّلِ فَالرَّابِعُ .

وَيُشْتَرَطُ فِي الْأَوَّلِ إِيجَابُ الصُّغْرَى ، وَفِعْلِيَّتُهَا ،

**تقسيم الحملي إلى الأشكال الأربعة** : (و) هو منحصر فى أربعة : إذ ( الأوسط إما محمول الصغرى موضوع الكبرى ، وهو الشكل الأول ) كقولنا — كل جسم مؤلَّف ، وكل مؤلف محدَث — فكل جسم محدث ( أو محمولها ) أى محمول الصغرى والكبرى ( فالثانى ) أى فالشكل الثانى ، كقولنا — كل إنسان حيوان ، ولاشىء من الجماد بحيوان ــ فلا شىء من الإنسان بجماد ( أو موضوعها فالثالث ) أى فالشكل الثالث ، كقولنا — كل إنسان حيوان ، وكل إنسان ناطق — فبعض الحيوان ناطق ( أو عكس الأول ) بأن يكون الأوسط موضوع الصغرى محمول الكبرى (فالرابع) أى فالشكل الرابع، كقولنا — كل إنسان حيوان ، وكل ناطق إنسان — فبعض الحيوان ناطق . وإنما وُضِعَتْ هذه الأشكال على هذا الترتيب ، لأن الشكل الأول بديهى الإنتاج ، أقرب إلى الطبع من سائر الأشكال[1] فلهذا وُضِعَ أوّلا ، ثم الشكل الثانى ، لمشاركته الأول فى أشرف مقدِّمَتَيْهِ ، وهى الصغرى المشتملة على موضوع المطلوب الذى هو أشرف من المحمول ، ثم الثالث لمشاركته الأول فى أخَسّ مقدمتيه ، وهى الكبرى ، ثم الرابع لعدم اشتراكه مع الأول أصلا .

**شروط الشكل الأول وضروبه المنتجة** : ( ويشترط فى ) الشكل ( الأول ) بحسب الكَيْف ( إيجاب الصغرى[2] و ) بحسب الجهة ( فعليتها ) بأن تكون

(١) لأن الانتقال فيه من الأصغر إلى الأوسط ، ومن الأوسط إلى الأكبر .

(٢) ليندرج الأصغر تحت الأوسط ويتعدى الحكم بالأكبر على الأوسط إليه .

وَكُلِّيَّةُ الْكُبْرَى ، لِيُنْتِجَ الْمُوجَبَتَانِ مَعَ الْمُوجَبَةِ الْمُوجَبَتَيْنِ ، وَمَعَ السَّالِبَةِ السَّالِبَتَيْنِ بِالضَّرُورَةِ .

---

الصغرى غير الممكنتين(١) (و) بحسب الكم ( كلية (٢) الكبرى ) بأن يكون موضوعها كليا (٣) .

(لينتج) هذه علةٌ غائيَّةٌ ، أى الغرض من وَضْع الشكل الأول والاشتراط فى صغراه وكبراه أن ينتج الصُّغْرَيَانِ (الموجبتان) الكلية والجزئية (مع) الكبرى (الموجبة) الكلية النتيجتين (الموجبتين) كلية وجزئية ، فالصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج الموجبة الكلية ؛ كقولنا — كل ج ب ، وكل ب ا — فكل ج ا ، والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج الموجبة الجزئية (٤) كقولنا — بعض ج ب ، وكل ب ا — فبعض ج ا ( ومع السالبة ) عطفٌ على قوله — مع الموجبة — أى الصغريان الموجبتان إما مع الكبرى الموجبة الكلية ، و إما مع الكبرى السالبة الكلية ، فالأول ينتج الموجبتين كلية وجزئية ، والثانى ينتج ( السالبتين ) كلية وجزئية (بالضرورة)

---

(١) لأن الكبرى تدل على أن كل ما يثبت له الأوسط بالفعل محكوم عليه بالأكبر ، والصغرى الممكنة تدل على أن الأصغر يثبت له الأوسط بالإمكان ، فيجوز ألَّا يخرجَ إلى الفعل فلايتعدى الحكم إليه ، ولا يخفى أن هذا إنما يجرى على رأى الشيخ لا الفارابى ، لأنه هو الذى يشترط صدق الموضوع على أفراده بالفعل كما سبق فى العكس المستوى . (٢) لأنها إذا لم تكن كلية جاز أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر غير الأصغر ، نحو — كل إنسان حيوان ، وبعض الحيوان فرس — والشخصية مثل الكلية لأنها فى قوتها ، وقيل إن الشخصية لا يعتد بها لأنها لاتستعمل فى العلوم . (٣) الأولى — بأن تكون مسورة بالسور الكلى — لأنه لايلزم من كلية موضوعها أن تكون كلية . (٤) لأن النتيجة تتبع الأخس من الكلية والجزئية والإيجاب والسلب فى هذا الشكل وبقية الأشكال .

متعلق بقوله — لينتج — أى الإنتاج فى هذا الشكل ضرورى لا يحتاج إلى دليل ، بخلاف سائر الأشكال ، فإن الإنتاج فيها إما بواسطة الْخُلْف أو غيره كما سيجىء ، وتفصيل قوله — مع السالبة السالبتين — أن الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة كلية ، كقولنا كل ج ب ، ولا شىء من ب ا — فلا شىء من ج ا ، والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة جزئية ، كقولنا — بعض ج ب ، ولاشىء من ب ا — فبعض ج ليس ا . والحاصل أن الصغرى فى هذا الشكل لا تكون إلا موجبة أعمّ من أن تكون كلية أو جزئية ، والكبرى لا تكون إلا كلية أعم من أن تكون موجبة أو سالبة ، فتكون الضروب المنتجة أربعةً حاصلةً من ضرب الصغْرَيَيْنِ الموجبتين فى الْكُبْرَيَيْنِ الكليتين ، لكن القياس يقتضى ستة عشر ضربا حاصلة من ضرب الصغريات المحصورات الأربع[1] فى الكبريات المحصورات الأربع ، إلا أن اشتراط إيجاب الصغرى أسقط ثمانية حاصلة من ضرب الصغريين السالبتين فى الكبريات الأربع ، واشتراط كلية الكبرى أسقط أربعة حاصلة من ضرب الكبريين الجزئيتين فى الصغريين الموجبتين ، فبقيت الضروب المنتجة أربعة ، والأمثلة مذكورة .

---

(١) اعتبر فى هذا المحصورات الأربع دون المهملة والشخصية ، لأن المهملة فى قوة الجزئية والشخصية فى قوة الكلية ، وهذه الضروب بحسب الكم والكيف ، أما بحسب الجهة فتسعة وستون ومائة اختلاط ، لأن الموجهات المعتبرة ثلاث عشرة موجهة بإسقاط الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة ، فإذا اعتبرت فى الصغرى والكبرى حصل من ضربها هذا العدد ، واشتراط فعلية الصغرى يسقط منه ستة وعشرين حاصلة من ضرب الممكنتين فى ثلاثة عشر ، فيكون المنتج ثلاثة وأربعين ومائة اختلاط ، وهذا جدول يبين الضروب المنتجة من الشكل الأول بحسب الكم والكيف :

وَفِي الثَّانِي اخْتِلَافُهُمَا فِي الْكَيْفِ ، وَكُلِّيَّةُ الْكُبْرَى ، إِمَّا مَعَ دَوَامِ الصُّغْرَى أَوِ انْعِكَاسِ سَالِبَةِ الْكُبْرَى ،

**شروط الشكل الثانى وضروبه المنتجة** : ( و ) يشترط ( فى ) الشكل ( الثانى ) بحسب الكيفية ( اختلافهما ) أى اختلاف الصغرى والكبرى ( فى الكيف ) بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة ( و ) بحسب الْكَمِّيَّةِ ( كلية الكبرى ) بأن يكون موضوعها كلياً[1] وأما بحسب الجهة فيشترط فيه شرطان كل واحد منهما أحد أمرين : الشرط الأول أن يكون ( إما مع دوام الصغرى ) بأن تكون الصغرى ضرورية أو دائمة[2] ( أو انعكاس ) بالجر عَطْفٌ على قوله — دوام — أى إما أن يكون مع دوام الصغرى أو انعكاس ( سالبة الكبرى ) بأن تكون الكبرى من القضايا المنعكسة السَّوَالب[3] وهى ستة :

| رقم | المقدمتان | النتيجة | المثال |
|---|---|---|---|
| ١ | الصغرى موجبة كلية ، والكبرى موجبة كلية | موجبة كلية | كل إنسان حيوان ، وكل حيوان متنفس — فكل إنسان متنفس . |
| ٢ | الصغرى موجبة كلية ، والكبرى سالبة كلية | سالبة كلية | كل حيوان متنفس ، ولا شيء من المتنفس بجماد — فلاشيء من الحيوان بجماد |
| ٣ | الصغرى موجبة جزئية ، والكبرى موجبة كلية | موجبة جزئية | بعض الحيوان إنسان ، وكل إنسان ناطق — فبعض الحيوان ناطق |
| ٤ | الصغرى موجبة جزئية ، والكبرى سالبة كلية | سالبة جزئية | بعض الحيوان إنسان ولاشيء من الحيوان بحجر — فليس بعض الحيوان بحجر |

(١) الأولى — بأن تكون مسورة بالسور الكلى — كما سبق فى الشكل الأول . (٢) أى ضرورية مطلقة أو دائمة مطلقة . (٣) أى التى يصح عكس سوالبها ولو كانت موجبة .

وَكَوْنُ الْمُمْكِنَةِ مَعَ ضَرُورِيَّةٍ أَوْ كُبْرَى مَشْرُوطَةٍ ، لِيُنْتِجَ الْكُلِّيَّتَانِ سَالِبَةً كُلِّيَّةً ، والْمُخْتَلِفَتَانِ فِي الْكَمِّ أَيْضاً سَالِبَةً جُزْئِيَّةً ،

---

الدائمتان والعامتان والخاصتان ( و ) الشرط الثاني ( كون الممكنة ) مستعملة[١] إما ( مع ضرورية أو كبرى مشروطة ) عامة أوخاصة ، فالممكنة إن كانت صغرى لا تستعمل إلا مع ضرورية أو مشروطة عامة أو خاصة[٢] وإن كانت كبرى لا تستعمل إلا مع ضرورية فقط[٣] .

(لينتج) الصغرى والكبرى (الكليتان) أي الموجبة والسالبة ( سالبة كلية ) كقولنا في الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية ـ كل ج ب ولا شيء من ا ب ـ فلا شيء من ج ا ، وهذا هو الضرب الأول من هذا الشكل ، وفي الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية — لا شيء من ج ب ، وكل ا ب — فلا شيء من ج ا ، وهذا هو الضرب الثاني منه ( والمختلفتان في الكم أيضاً سالبة جزئية ) فقوله — والمختلفتان — عطف على قوله — الكليتان — وقوله — سالبة جزئية — عطف على قوله — سالبة كلية — فيكون من باب العطف على مَعْمُولَي عاملٍ واحد . والحاصل أن الكبرى والصغرى إما متفقتان في الكم بأن يكونا كليتين ، أو مختلفتان في الكم ، بأن تكون إحداهما كلية والأخرى

---

(١) فمحل الشرط الثاني أن يكون في القياس ممكنة ، ومحل الشرط الأول ألا يكون فيه ممكنة ، والمراد بهـــا مايعم الممكنتين . (٢) ولا تستعمل مع دائمة ، لأنه إذا قيل — لا شيء من الرومي بلا أسود بالإمكان ، وكل رومي غير أسود دائما — كان الحق في نتيجته الإيجاب ، فإذا قيل في الكبرى — وكل تركي غير أسود دائما — كان الحق في نتيجته السلب ، فلا تطرد . (٣) ولا تستعمل مع دائمة ، لأنه إذا قيل — كل رومي أبيض دائما ، ولا شيء من الرومي بأبيض بالإمكان — كان الحق في نتيجته الإيجاب ، فإذا قيل في الكبرى — ولا شيء من التركي بأبيض بالإمكان — كان الحق في نتيجته السلب — فلا تطرد .

بِالْخُلْفِ ، أَوْ عَكْسِ الْكُبْرَى ، أَوِ التَّرْتِيبِ ثُمَّ النَّتِيجَةِ .

جزئية ، فإن كانتا متفقتين فالنتيجة سالبة كلية كما مر ، وإن كانتا مختلفتين فالنتيجة سالبة جزئية ، كقولنا فى الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية — بعض ج ب ، ولا شىء من ا ب — فبعض ج ليس ا ، وهو الضرب الثالث ، وفى الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية — بعض ج ليس ب ، وكل ا ب — فبعض ج ليس ا ، وهو الضرب الرابع . واعلم أن الضروب المنتجة من هذا الشكل بحسب الواقع أربعة كما ذكرت بأمثلتها ، لكن القياس يقتضى ستة عشر كما ذكرنا فى الشكل الأول ، إلا أن اشتراط اختلاف الصغرى والكبرى أسقط ثمانية[١] واشتراط كلية الكبرى أربعة[٢] فبقيت الضروب المنتجة أربعة[٣] .

ثم هذه الضروب إنما تنتج ( بالخلف ، أو عكس الكبرى ، أو ) عكس ( الترتيب[٤] ثم ) عكس ( النتيجة ) .

أما الخلف فى هذا الشكل فهو أن يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل صغرى القياس[٥] فينتظم قياس على هيئة الشكل الأول منتج لما يناقض الصغرى[٦]

---

(١) لأنهما إما موجبتان وفيهما أربعة : كلية الأولى وجزئيتها مع كلية الثانية وجزئيتها ، وإما سالبتان كذلك . (٢) لأن الكبرى الجزئية إما موجبة أو سالبة ، فإذا كانت موجبة فالصغرى سالبة كلية أو جزئية ، وإذا كانت سالبة فالصغرى موجبة كذلك . (٣) وهذا بحسب الكم والكيف ، أما بحسب الجهة فالضروب المنتجة أربعة وثمانون ، لأن الصغريين يضربان فى ثلاث عشرة كبرى ، والست الكبريات تضرب فى إحدى عشرة صغرى ، ثم يسقط من مجموع ذلك ثمانية بمقتضى الشرط الثانى . (٤) أى مع عكس الصغرى أيضا كما سيأتى (٥) أما كبراه فهى كبرى الشكل الثانى المفروض . (٦) يعنى صغرى الشكل الثانى المفروضة الصدق ، فما ناقضها يكون كاذبا .

فيقال فى الضرب الأول[١] من هذا الشكل مثلا : لو لم يصدق — لا شيء من ج ا — لصدق نقيضه وهو — بعض ج ا — فنضمه إلى كبرى القياس هكذا — بعض ج ا ، ولا شيء من ا ب — ينتج من الشكل الأول — بعض ج ليس ب — وقد كانت الصغرى — كل ج ب — هذا خُلْفٌ[٢] وهو يلزم من نقيض النتيجة ، فيكون مُحالاً ، فالنتيجة حقٌّ[٣] وإنما قلنا يلزم الخلف من نقيض النتيجة ، لأنه لا يلزم من صورة القياس ، إذ هى على صورة الشكل الأول ، فتعين أن يلزم من المادّةِ ، وليس من الكبرى ، لأنها مفروضة الصدق ، فانحصر فى أن يكون من نقيض النتيجة .

وأما عكس الكبرى فهو أن تُعكس الكبرى ليرتد إلى الشكل الأول ، فينتج بَدِيهةً ، كما يقال فى الضرب الأول[٤] أيضا — كل ج ب ، ولا شيء من ب ا[٥] ينتج من الشكل الأول — لا شيء من ج ا — وهو المطلوب .

وأما عكس الترتيب فى هذا الشكل فهو أن تعكس الصغرى ، ثم تجعل كبرى ، وكبرى القياس صغرى ، فينتظم قياس على هيئة الشكل الأول مُنْتِجٌ لما ينعكس إلى المطلوب ، كما يقال فى الضرب الثانى[٦] من هذا الشكل — كل ا ب ، ولا شيء من ب ج — ينتج من الشكل الأول — لا شيء من ا ج — وينعكس إلى — لا شيء من ج ا — وهو المطلوب ، وهذا معنى قوله — ثم عكس النتيجة .

واعلم أن الضرب الأول والثالث يمكن بيان إنتاجهما بالخلْفِ وبعكس

---

(١) دليل الخلف يجرى فى هذا الضرب وباقى الضروب الأربعة . (٢) أى كذب . (٣) ويكون الضرب الأول من الشكل الثانى منتجا وهو المطلوب ، وهكذا يجرى دليل الخلف فى بقية الضروب . (٤) وكذلك الثالث ، ولا يجرى هذا الدليل فيما عداهما . (٥) وهذه هى عكس كبرى الضرب الأول . (٦) وهذا الدليل لا يجرى إلا فى هذا الضرب

الكبرى ، ولا يمكن بعكس الترتيب ، لأنه إذا عُكِسَ الترتيب وقعت السالبة(١) صغرى ، والسالبة لاتصلح لصُغْرَوِيَّةِ الشكل الأول ، وأيضاً يلزم وقوع الجزئية فى الضرب الثالث كبرى ، والجزئية لا تصلح لكبروية الشكل الأول ، والضرب الثانى يمكن بيان إنتاجه بالخلف و بعكس الترتيب ، لابعكس الكبرى لأنها لإيجابها لاتنعكس إلاجزئية ، والجزئية لا تصلح لكبروية الشكل الأول ، وأما الضرب الرابع فلا يمكن بيان إنتاجه بعكس الكبرى ، لأنها لايجابها لا تنعكس إلا جزئية ، وهى لا تصلح لكبروية الشكل الأول ، ولا بعكس الترتيب ، لأن الصغرى سالبة جزئية وهى لا تنعكس ، وعلى تقدير انعكاسها

(١) وهى كبرى الضرب الأول والثالث .

وهذا جدول يبين الضروب المنتجة من الشكل الثانى وأدلتها :

| ض | المقدمتان | النتيجة | المثال | الدليل |
|---|---|---|---|---|
| ١ | الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة كلية | سالبة كلية | كل إنسان ناطق ولا شىء من القرد بناطق — فلاشىء من الإنسان بقرد | الخلف وعكس الكبرى |
| ٢ | الصغرى سالبة كلية والكبرى موجبة كلية | سالبة كلية | لا شىء من الكرم بمذموم وكل إسراف مذموم — فلا شىء من الكرم بإسراف | الخلف وعكس الترتيب |
| ٣ | الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية | سالبة جزئية | بعض الحيوان إنسان ولاشىء من القرد بإنسان — فبعض الحيوان ليس بقرد | الخلف وعكس الكبرى |
| ٤ | الصغرى سالبة جزئية والكبرى موجبة كلية | سالبة جزئية | بعض الحيوان ليس بإنسان وكل ناطق إنسان — فبعض الحيوان ليس بناطق | الخلف |

وَفِي الثَّالِثِ إِيجَابُ الصُّغْرَى ، وَفِعْلِيَّتُهَا ، وَمَعَ كُلِّيَّةِ إِحْدَاهُمَا ، لِيُنْتِجَ الْمُوجَبَتَانِ مَعَ الْمُوجَبَةِ الْكُلِّيَّةِ أَوْ بِالْعَكْسِ مُوجَبَةً جُزْئِيَّةً ،

---

لا تقع فى كبرى الشكل الأول ، بل بالخلف وهو ظاهر ، وكذا الإنتاج فى ضروب الشكل الثالث والرابع إما بالخلف ، أو بعكس الكبرى ، أو الصغرى ، أو الترتيب ، كما سيأتى ، لكن فى بعض الضروب يمكن بيان الإنتاج باثنين منها فصاعدا ، وفى بعضها لا ، كل ذلك يظهر بالتأمل .

**شروط الشكل الثالث وضروبه المنتجة** : ( و ) يشترط ( فى ) الشكل ( الثالث ) بحسب الكيف ( إيجاب الصغرى و ) بحسب الجهة ( فعليتها[١] و ) بحسب الكم أن يكون ( مع كلية إحداهما ) أى إحدى المقدمتين من الصغرى والكبرى[٢].

( لينتج ) الصغريان ( الموجبتان ) أى الكلية والجزئية ( مع ) الكبرى ( الموجبة الكلية أو بالعكس ) أى الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية ( موجبة جزئية ) مفعول — لينتج — وفى العبارة تسامح ، لأن قوله — بالعكس — يفهم منه أن يكون الكبريان الموجبتان مع الصغرى الموجبة الكلية ، وحينئذ يحصل ضربان : الأول الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى

---

(١) لأن الصغرى إذا كانت ممكنة لم تنتج ، كما لو فرض أن زيدا لم يركب إلا الحمار وأن خالدا لم يركب إلا الفرس ، فيصدق من الشكل الثالث — كل مركوب زيد مركوب خالد بالإمكان ، وكل ماهو مركوب زيد حمار بالضرورة — ولا تصدق نتيجته — بعض ما هو مركوب خالد حمار بالإمكان — لأن مركوبه بالفعل فرس بالضرورة. (٢) فإذا كانت الصغرى موجبة كلية كانت الكبرى إحدى المحصورات الأربع ، وإذا كانت الصغرى موجبة جزئية كانت الكبرى كلية موجبة أو سالبة

أَوْ مَعَ السَّالِبَةِ الْكلِيةِ أَوِ الْكلِّيَّةُ مَعَ الْجزْئِيَّةِ سَالِبَةَ جُزْئِيَّةً ،

الموجبة الكلية ، والثانى الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية ، لكن الضرب الأول داخل فى قوله — لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية — فتعين أن يراد به الضرب الثانى فقط ، أى الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية ، على مافسرناه بذلك ، ولا يخفى أن قوله — بالعكس — يفهم منه الضربان ، فإطلاقه وإرادة ضرب واحد يكون تسامحاً ، فالمفهوم من قوله — لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية أو بالعكس — ثلاثة أضرب منتجة للموجبة الجزئية : الأول الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية ، كقولنا — كل ب ج ، وكل ب ا — فبعض ج ا ، الثانى الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية ، كقولنا — بعض ب ج ، وكل ب ا — فبعض ج ا ، الثالث الصغرى الموجبة الكلية مع الكبري الموجبة الجزئية كقولنا — كل ب ج ، وبعض ب ا — فبعض ج ا [1] ( أو مع السالبة ) عطف على قوله — مع الموجبة — أى لينتج الصغريان الموجبتان مع الكبرى السالبة ( الكلية أو ) تنتج الصغرى الموجبة ( الكلية مع ) الكبرى السالبة ( الجزئية سالبة جزئية ) فهذه ثلاثة أضرب منتجة للسالبة الجزئية : الأول الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية ، كقولنا — كل ب ج ، ولا شىء من ب ا فبعض ج ليس ا ، الثانى الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية ، كقولنا — بعض ب ج ، ولا شىء من ب ا — فبعض ج ليس ا ، الثالث الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية ، كقولنا — كل ب ج ،

(١) أنتجت الضروب الثلاثة موجبة جزئية لا كلية لأنه يجوز أن يكون محمول الكبرى أخص من محمول الصغرى ، فلو كانت النتيجة كلية لزم حمل الأخص على كل أفراد الأعم ، وهو باطل .

بالْخُلْفِ ، أَوْ عَكْسِ الصُّغْرَى ، أَوْ عَكْسِ التَّرْتِيبِ ثُمَّ النَّتِيجَة .

و بعض ب ليس ا — فبعض ج ليس ا ، فضروب الشكل الثالث بحسب الواقع ستة ، والقياس يقتضى ستة عشر ، لكن اشتراط إيجاب الصغرى وكلية إحدى المقدمتين أسقط ماعدا الستة (١) .

ثم الضروب الستة إنما تنتج ( بالخلف أو عكس الصغرى أو عكس الترتيب ثم ) عكس ( النتيجة ) .

أما الخلف فى هذا الشكل فهو أن يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل كبرى ، وصغرى القياس لإيجابها صغرى ، فينتظم منها قياسٌ على هيئة الشكل الأول منتجٌ — لما ينافى الكبرى (٢) فيقال فى المثال الأول مثلا : لو لم يصدق — بعض ج ا (٣) لصدق — لا شىء من ج ا — فكل ب ج (٤) ولا شىء من ج ا — لينتج — لا شىء من ب ا — وقد كان كبرى القياس كل ب ا — هذا خلف (٥)

وأما عكس الصغرى فهو أن تعكس الصغرى ليرتدّ إلى الشكل الأول ، فينتج النتيجة الأولى المطلوبة بديهة ، كقولنا فى المثال الثانى — بعض ج ب (٦) وكل ب ا (٧) فبعض ج ا .

وأما عكس الترتيب فى هذا الشكل فهو أن تعكس الكبرى أولا ، ثم تجعل الكبرى صغرى والصغرى كبرى ، فينتظم قياس على هيئة الشكل الأول منتج

---

(١) لأن اشتراط إيجاب الصغرى يسقط به سالبتها كلية أو جزئية مع أربعة الكبرى بثمانية ، واشتراط كلية إحداها يسقط به جزئية الصغرى الموجبة مع جزئية الكبرى موجبة أو سالبة باثنين . (٢) وهى مفروضة الصدق فيكون منا فيها كاذبا . (٣) وهو النتيجة . (٤) وهو صغرى الضرب الأول . (٥) أى كذب ، وقد نشأ من نقيض نتيجة الضرب الأول ، فتكون نتيجته صادقة . (٦) وهو عكس صغرى الأصل . (٧) وهو كبرى الأصل ، ولا يأتى هذا الدليل فى الضرب الثالث والسادس لأن كبراهما لجزئيتها لا تصلح لكبرى الشكل الأول .

لما ينعكس إلى النتيجة ، كقولنا فى المثال الثالث مثلا : بعض ا ب [١] وكل ب ج [٢] فبعض ا ج ، وينعكس إلى — بعض ج ا — وإنما قال فى هذا الشكل بعكس الصغرى — وفى الشكل الثانى — بعكس الكبرى — لأن هذا الشكل إنما يرتد إلى الشكل الأول بعكس الصغرى ، والشكل الثانى إنما يرتد بعكس الكبرى وذلك ظاهر .

---

(١) وهو عكس كبرى الأصل . (٢) وهو صغرى الأصل ، ولا يأتى هذا الدليل فيما عدا الضرب الأول والثالث ، لأن بعضه كبراه سالبة فلا يصلح عكسها لصغرى الشكل الأول ، وبعضه صغراه جزئية فلا تصلح لكبرى هذا الشكل .

وهذا جدول يبين الضروب المنتجة من الشكل الثالث وأدلتها :

| الضرب | المقدمتان | النتيجة | المثال | الدليل |
|---|---|---|---|---|
| ١ | موجبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى | موجبة جزئية | كل زنجى أسود وكل زنجى حامى — فبعض الأسود حامى | الخلف وعكس الصغرى وعكس الترتيب |
| ٢ | موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى | موجبة جزئية | بعض الرومى أبيض وكل رومى آرى — فبعض الأبيض آرى | الخلف وعكس الصغرى |
| ٣ | موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى | موجبة جزئية | كل إنسان ناطق وبعض الإنسان غير متحضر — فبعض الناطق غير متحضر | الخلف وعكس الترتيب |
| ٤ | موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى | سالبة جزئية | كل إنسان ناطق ولا شىء من الناطق بقرد — فبعض الناطق ليس بقرد | الخلف وعكس الصغرى |
| ٥ | موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى | سالبة جزئية | بعض الإنسان غير متحضر ، ولا شىء من الإنسان بقرد — فبعض غير المتحضر ليس بقرد | الخلف وعكس الصغرى |
| ٦ | موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى | سالبة جزئية | كل حيوان متنفس ، وبعض الحيوان ليس بفرس — فبعض المتنفس ليس بفرس | الخلف |

وَفِي الرَّابِعِ إِيجَابُهُمَا مَعَ كُلِّيَّةِ الصُّغْرَى أَوِ اخْتِلَافُهُمَا مَعَ كُلِّيَّةِ إِحْدَاهُمَا، لِيُنْتِجَ الْمُوجَبَةُ الْكُلِّيَّةُ مَعَ الْأَرْبَعِ وَالْجُزْئِيَّةُ مَعَ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ وَالسَّالِبَتَانِ مَعَ الْمُوجَبَةِ الْكُلِّيَّةِ، وَكِلْتَاهُمَا مَعَ الْمُوجَبَةِ الْجُزْئِيَّةِ

---

**شروط الشكل الرابع وضروبه المنتجة** : ( و ) يشترط ( فى ) الشكل ( الرابع ) بحسب الكيفية والكمية أحد الأمرين : إما ( إيجابهما ) أى إيجاب الصغرى والكبرى ( مع كلية الصغرى أو اختلافهما ) بالرفع عطف على قوله - إيجابهما - أى شرط الشكل الرابع بحسب الكيفية والكمية [1] أحد الأمرين : إما إيجاب الصغرى والكبرى مع كلية الصغرى ، وإما اختلافهما فى الكيف ( مع كلية إحداهما ) .

( لينتج ) الصغرى ( الموجبة الكلية مع ) الكبريات ( الأربع و ) لينتج الصغرى الموجبة ( الجزئية مع ) الكبرى ( السالبة الكلية و ) لينتج الصغريان ( السالبتان ) أى الكلية والجزئية ( مع ) الكبرى ( الموجبة الكلية و ) لينتج ( كلتاهما ) أي الصغريان السالبتان الكلية والجزئية ( مع ) الكبرى ( الموجبة الجزئية ) وفى قوله — كلتاهما — غلط فاحش ، لأن الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية غير معتبر ، لاختلاف مقدمتيه مع عدم كلية إحداهما ، فلا يوجد فيه ما اشترط فى هذا الشكل من إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما مع كلية إحداهما ، وأظن أنه تصحيف ، والعبارة الصحيحة أن يقال — وكليتهما — أى كلية السالبتين مع الموجبة الجزئية ، أى السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية ، ولعل هذا الغلط نشأ من الناسخ ، وإلا فالمصنف أعظم شأنا من أن يذهب عليه مثل

---

(١) لم يذكر هنا شروط الشكل الرابع بحسب الجهة لخفائها وطولها .

مُوجَبَةً جُزْئِيَّةً ، إنْ لَمْ يَكُنْ سَلْبٌ وَإلاَّ فَسَالِبَةً ،

هذا السهو الصريح[١] ( موجبة جزئية ) منصوب على أنه مفعول — لينتج — أى ضروب هذا الشكل تنتج موجبة جزئية ( إن لم يكن ) فى المقدمتين ( سلب وإلا ) أى وإن كان فى المقدمتين سلب ( فسالبة ) أى ينتج سالبة : إما كلية أو جزئية ، فالصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية ينتج موجبة جزئية ، كقولنا — كل ب ج ، وكل ا ب — فبعض ج ا ، والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية تنتج موجبة جزئية ، كقولنا — كل ب ج ، و بعض ا ب — فبعض ج ا ، والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة جزئية[٢] كقولنا — كل ب ج ، ولا شىء من ا ب فبعض ج ليس ا ، والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية تنتج سالبة جزئية ، كقولنا — كل ب ج ، و بعض ا ليس ب — فبعض ج ليس ا ، فهذه أربعة ضروب مفهومة من قوله — لتنتج الموجبة الكلية مع الأربع — وأما الضروب الباقية المنتجة فأربعة أيضا مفهومة من قوله — والجزئية مع السالبة الكلية ، والسالبتان مع الموجبة الكلية ، والسالبة الكلية مع الموجبة الجزئية ـ وتفصيله أن الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة جزئية ، كقولنا — بعض ب ج ، ولا شىء من ا ب — فبعض ج ليس ا ، والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج سالبة كلية ، كقولنا ـ لا شىء من ب ج ، وكل ا ب ـ فلا شىء من ج ا ، والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج سالبة جزئية ، كقولنا ـ بعض ب ليس ج وكل ا ب ـ فبعض ج ليس ا ، والصغرى السالبة الكلية مع

(١) الأولى — الخطأ الصريح — لأن السهو مطلقاً لا ينافى عظم الشأن

(٢) ولم ينتج كلية لاحتمال عموم الأصغر ، نحو — كل إنسان حيوان ولا شىء من الفرس بإنسان — فلا يصح — لا شىء من الحيوان بفرس .

بِالْخُلْفِ، أَوْ بِعَكْسِ التَّرْتِيبِ ثُمَّ النَّتِيجَةِ ، أَوْ بِعَكْسِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ ،

---

الكبرى الموجبة الجزئية تنتج سالبة جزئية ، كقولنا ـ لا شيء من ب ج وبعض ا ب ـ فبعض ج ليس ا .

ثم هذه الضروب الثمانية إنما تنتج ( بالخلف ) وهو فى هذا الشكل أن يؤخذ نقيض النتيجة ويضم إلى إحدى المقدمتين لينتج ما ينعكس إلى نقيض المقدمة الأخرى ، ففى بعض الضروب[1] يجعل نقيض النتيجة كبرى وصغرى القياس صغرى لينتج ما ينافى الكبرى ، وفى بعضها[2] يجعل نقيض النتيجة صغرى وكبرى القياس كبرى لينتج ما ينافى الصغرى .

( أو بعكس الترتيب ) ليرتد إلى الشكل الأول ( ثم ) عكس ( النتيجة ) كما يقال فى المثال الأول مثلا : كل ا ب ، وكل ب ج ـ فكل ا ج ، وينعكس إلى المطلوب ، وهو ـ بعض ج ا[3] .

( أو بعكس المقدمتين ) وهو أن تعكس الصغرى ثم الكبرى بالعكس المستوى ليرتد إلى الشكل الأول وينتج المطلوب ، كما يقال فى المثال الثالث مثلا ـ بعض

---

(١) وهو الضرب الأول والثانى والثالث والرابع والخامس ، لأن نقيض النتيجة يكون فيها كلياً فيصلح لكبرى الشكل الأول ، وصغرى الأصل فيها موجبة فتصلح لصغرى هذا الشكل . (٢) وهو الضرب الثالث والخامس والسادس والسابع ، لأن نقيض النتيجة فيها موجب فيصلح لصغرى الشكل الأول ، وكبرى الأصل فيها كلية فتصلح لكبرى هذا الشكل . (٣) وهذا الدليل لايجرى فيما عدا الضرب الثانى والسادس ، لأن صغرى الخامس والسابع جزئية فلا تصلح لكبرى الشكل الأول ، وكبرى الثالث والرابع سالبة فلا تصلح لصغرى هذا الشكل ، ونتيجة الثامن لا تنعكس لأنها سالبة جزئية .

أَوْ بِالرَّدِّ إِلَى الثَّانِي بِعَكْسِ الصُّغْرَى ، أَوِ الثَّالِثِ بِعَكْسِ الكُبْرَى .

---

ج ب ، ولا شيء من ب ا — فبعض ج ليس ا [١] .

( أو بالرد إلى ) الشكل ( الثانى بعكس الصغرى ) وهو أن تعكس الصغرى فقط بالعكس المستوى ليرتد إلى الشكل الثانى وينتج المطلوب ، كما يقال فى المثال السابع مثلا ـ بعض ج ليس هو ب ، وكل ا ب ـ فبعض ج ليس ا [٢]

( أو ) بالرد إلى الشكل ( الثالث بعكس الكبرى ) فقط ليرتد إلى الشكل الثالث ، كما يقال فى المثال الرابع مثلا ـ كل ب ج ، و بعض ب ليس هو ا ـ فبعض ج ليس هو ا [٣].

---

(١) وهذا الدليل لا يجرى فيما عدا الضرب الثالث والخامس ، لأن الأول والثانى كبراهما تنعكس جزئية فلا تصلح لكبرى الشكل الأول ، والرابع والثامن كبراهما سالبة جزئية لا تنعكس ، والسادس صغراه سالبة لا تصلح لصغرى الشكل الأول ، والسابع صغراه سالبة جزئية لا تنعكس . (٢) الحق أن هذا الدليل لايجرى فيما عدا الضرب الثالث والخامس والسادس ، لأن الأول والثانى لايختلفان فى الكيف فلايصلحان للشكل الثانى ، والرابع والثامن كبراهما جزئية فلا تصلح لكبرى هذا الشكل ، والسابع صغراه سالبة جزئية لا تنعكس ، فلا يجرى فيه هذا الدليل كما زعم الشارح. (٣) الحق أن هذا الدليل لا يجرى فيما عدا الضرب الأول والثانى والثالث والخامس ، لأن الرابع كبراه سالبة جزئية لا تنعكس ، فلا يجرى فيه كما زعم الشارح ، والسادس والسابع والثامن صغراهما سالبة فلا تصلح لصغرى الشكل الثالث ، وقد جرى الشارح فى ضروب الشكل الرابع على رأى المتأخرين ، والمتقدمون يرون أن المنتج منه خمسة ضروب فقط .

وهذا جدول يبين الضروب المنتجة من الشكل الرابع وأدلتها :

| الضرب | المقدمتان | النتيجة | المثال | الدليل |
|---|---|---|---|---|
| ١ | موجبة كلية صغرى<br>وموجبة كلية كبرى | موجبة<br>جزئية | كل عاقل إنسان وكل حازم عاقل<br>— فبعض الإنسان حازم | الخلف وعكس الترتيب<br>وعكس الكبرى |
| ٢ | موجبة كلية صغرى<br>وموجبة جزئية كبرى | موجبة<br>جزئية | كل حيوان حساس وبعض النامي<br>حيوان — فبعض الحساس نام | الخلف وعكس الترتيب<br>وعكس الكبرى |
| ٣ | موجبة كلية صغرى<br>وسالبة كلية كبرى | سالبة<br>جزئية | كل إنسان حيوان ولاشيء من القرد<br>بإنسان — فبعض الحيوان ليس بقرد | الخلف وعكس المقدمتين<br>وعكس الصغرى وعكس<br>الكبرى |
| ٤ | موجبة كلية صغرى<br>وسالبة جزئية كبرى | سالبة<br>جزئية | كل ناطق إنسان وبعض القرد ليس<br>بناطق — فبعض الانسان ليس بقرد | الخلف |
| ٥ | موجبة جزئية صغرى<br>وسالبة كلية كبرى | سالبة<br>جزئية | بعض الحيوان انسان ولاشي من الجماد<br>بحيوان — فبعض الانسان ليس بجماد | الخلف وعكس المقدمتين<br>وعكس الصغرى وعكس<br>الكبرى |
| ٦ | سالبة كلية صغرى<br>وموجبة كلية كبرى | سالبة<br>كلية | لاشيء من الناطق بقرد وكل إنسان<br>ناطق — فلاشيء من القرد بإنسان | الخلف وعكس الترتيب<br>وعكس الصغرى |
| ٧ | سالبة جزئية صغرى<br>وموجبة كلية كبرى | سالبة<br>جزئية | بعض الحيوان ليس بإنسان وكل قرد<br>حيوان — فبعض الانسان ليس بقرد | الخلف |
| ٨ | سالبة كلية صغرى<br>وموجبة جزئية كبرى | سالبة<br>جزئية | لا شيء من الحيوان بجماد وبعض<br>النامي حيوان ـ فبعض الجماد ليس بنام | |

## فصـــل

الشَّرْطِيُّ مِنَ الْإِقْتِرَانِيِّ إِمَّا أَنْ يَتَرَكَّبَ مِنْ مُتَّصِلَتَيْنِ ، أَوْ مُنْفَصِلَتَيْنِ، أَوْ مِنْ حَمْلِيَّةٍ وَمَتَّصِلَةٍ ، أَوْ حَمْلِيَّةٍ

## ( فصل ) فى القياس الاقترانى المركب من الشرطيات

**أقسام الشرطى** : اعلم أن الاقترانى على مامر ينقسم إلى حملى وشرطى ، لأنه إن تركب من الحمليات المحضة فحملى ، ، وإن لم يتركب منها بأن تركب من الشرطيات المحضـة أو من الشرطيات والحمليات فشرطى ، والمصنف لما فرغ من الحملى شرع فى الشرطى من الاقترانى فقال :

( الشرطى من الاقترانى ) ينقسم إلى خمسة أقسام : لأنه ( إما أن يتركب من متصلتين ) وهو القسم الأول[1] كقولنا — إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وكلما كان النهار موجوداً فالأرض مضيئة — ينتج — إن كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة ( أو ) من (منفصلتين) وهو القسم الثانى[2] كقولنا — كل عدد إما زوج أو فرد ، وكل زوج إما زوج الزوج أو زوج الفرد[3] فكل عدد إما فرد أو زوج الزوج أو زوج الفرد ( أو من حملية ومتصـلة ) وهو الثالث[4] كقولنا — كلما كان هذا الشىء إنساناً فهو حيوان ، وكل حيوان جسم — ينتج — كلما كان هذا الشىء إنساناً فهو جسم ( أو ) من ( حمليـة

---

(١) ويشترط فى إنتاجه ما سبق فى أشكال الحملى الأربعة . (٢) ويشترط فى إنتاجه ثلاثة شروط : إيجاب المقدمتين ، وكلية إحداهما ، وصدق منع الخلو عليهما . (٣) زوج الزوج كالثمانية ، وزوج الفرد كالعشرة . (٤) وهو أربعة أقسام: لأن الحملية إما صغرى أو كبرى، والمشاركة إما فى المقدم أو التالى، والمطبوع منه ما تكون الحملية كبراه والاشتراك فى تاليه ، ويشترط فى إنتاجه إيجاب المتصلة .

وَمُنْفَصِلَةٍ ، أَوْ مُتَّصِلَةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ ، وَتَنْعَقِدُ فِيهِ الْأَشْكَالُ الْأَرْبَعَةُ ، وَفِي تَفْصِيلِهَا طُولٌ .

ومنفصلة ) وهو الرابع[1] ، كقولنا — كل عدد إما زوج أو فرد ، وكل زوج فهو منقسم بمتساويين — ينتج — كل عدد إما فرد أو منقسم بمتساويين (أو) من ( متصلة ومنفصلة ) وهو الخامس[2] كقولنا — كلما كان هذا الشيء إنسانا فهو حيوان ، وكل حيوان إما أبيض أو أسود — ينتج — كلما كان هذا إنسانا فهو إما أبيض أو أسود .

**انعقاد الأشكال الأربعة في الشرطي** : ( و ) كما أن الحملي تنعقد فيه الأشكال الأربعة على ماذكر مفصلا ، كذلك الشرطي (تنعقد فيه الأشكال الأربعة ، وفى تفصيلها طول ) لا يليق بهذا المختصر ، لأنه شأن المطولات ، فاطلبه ثمة[3]

(١) والمطبوع منه ما كانت حملياته مثل عدد أجزاء المنفصلة أوأقل ، ويشترط فى إنتاجه أن تكون المنفصلة موجبة كلية مانعة خلو أو حقيقية . (٢) والمطبوع منه ما كانت متصلته صغرى ومنفصلته كبرى ، ويشترط فى إنتاجه إيجاب المنفصلة (٣) ولكنها لا تنعقد كلها فى كل أقسامه ، وإنما يمكن ذلك فى قسمين منها : المركب من حملية ومتصلة ، والمركب من متصلتين . لأن المنفصلة لا ترتيب بين طرفيها ، فلا يمكن اعتبار أحدهما مقدما والآخر تاليا .

# فصـــل

الْإِسْتِثْنَائِيُّ يُنْتِجُ مِنَ الْمُتَّصِلَةِ وَضْعُ الْمُقَدَّمِ وَرَفْعُ التَّالِى ،

## ( فصل ) فى القياس الاستثنائى

**تقسيمه إلى اتصالى وانفصالى : الاتصالى والمنتج منه :** وهو قسمان : اتصالى وانفصالى ، فالاتصالى هو ما يتركب من الشرطية المتصلة ووضع المقدم أى إثباته أو من الشرطية المتصلة ورفع التالى أى نفيه ، فوضعُ المقدم ينتج وضعَ التالى كقولنا — إن كان(١) هذا إنسانا فهو حيوان ، لكنه إنسان — فهو حيوان ، وَرَفْعُ التالى ينتج رفعَ المقدم ، كقولنا فى المثال — لكنه ليس بحيوان — فهو ليس بإنسان .

فالمنتجُ من الاستثنائى الاتصالى وضعُ المقدم ورفع التالى كما قال :( الاستثنائى ينتج من المتصلة) الموضوعة فيه ( وضع المقدم ) فاعل — ينتج — ( ورفع التالى) عطف عليه ، أى ينتج من المتصلة الموضوعة فى القياس الاستثنائى وضع المقدم ورفع التالى ، لكن وضع المقدم ينتج وضع التالى ورفع التالى ينتج رفع المقدم كما ذكرنا ، ولا عكس فى شىء منهما ، أى لا ينتج وضع التالى وضع المقدم ، ولا رفع المقدم رفع التالى ، لجواز كون التالى أعم من المقدم ، فلا يلزم من وضع التالى وضع المقدم ، إذ لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص ، وكذا لا يلزم من رفع المقدم رفع التالى ، إذ لا يلزم من عدم الأخص عدم الأعم . هذا فى الاستثنائى الاتصالى .

**الانفصالى والمنتج منه :** وأما الاستثنائى الانفصالى فهو إما أن يتركب من منفصلة حقيقية ووضع أحد الجزءين أو رفعه ، وإما من منفصلة مانعة الجمع ووضع أحد الجزءين ، وإما من منفصلة مانعة الخلو ورفع أحد الجزءين ، فإن كان الأول

---

(١) الصواب — كلما كان — لأنه يشترط فى الاستثنائى أن تكون إحدى مقدمتيه كلية .

وَالْحَقِيقِيَّةِ وَضْعُ كُلٍّ ، كَمَانِعَةِ الْجَمْعِ ، وَرَفْعُهُ ، كَمَانِعَةَ الْخُلُوِّ .

فوضع كل واحد من الجزءين ينتجُ رَفعَ الآخر ، وَرَفعُ كل واحد من الجزءين ينتج وضع الآخر ، وإن كان الثانى فوَضع كل واحد من الجزءين ينتج رفع الآخر ، وإن كان الثالث فرفع كل واحد من الجزءين ينتج وضع الآخر(١) كما لوَّحَ إليه بقوله : ( والحقيقية وضع كل ) من الجزءين ، فقوله — الحقيقية — بالجر عطف على قوله — المتصلة — وقوله — وضع — بالرفع عطف على قوله — وضع المقدم — فيكون من باب العطف على مَعْمُولَىْ عاملَينِ مختلفين ، والمجرورُ مقدمٌ على المرفوع (٢) كقولنا — فى الدار زيد والحجرةِ عَمْرٌو . والمعنى أن القياس الاستثنائى ينتج من الشرطية المتصلة الموضوعة فيه وضع المقدم ورفع التالى كما مر ، ومن المنفصلة الحقيقية الموضوعة فيه ينتج وضع كل واحد من الجزءين رفع الآخر ( كمانعة الجمع ) فإن وضع كل واحد من جزءيها ينتج رفع الآخر ( ورفعه ) بالرفع معطوف على قوله — وضع كل — أى المنفصلة الحقيقية كما ينتج وضع كل من جزءيها رفع الآخر وقد مر ، كذلك ينتج رفع كل من جزءيها وضعَ الآخر ( كمانعة الخلو ) فإن رفع كل من جزءيها ينتج وضع الآخر ، فيكون المنفصلة الحقيقة أربع نتائج (٣) اثنتان باعتبار الوضع ،

---

(١) هذا والشرطية فى الاستثنائى هى الكبرى ، والاستثنائية هى الصغرى ، ويشترط فى إنتاجه ثلاثة شروط : أولها أن تكون الشرطية موجبة ، لأن السالبة يحكم فيها بسلب الاتصال والانفصال ، فلا يلزم من وجود أحد الطرفين أو عدمه وجود الآخر أو عدمه . وثانيهما أن تكون لزومية إن كانت متصلة وعنادية إن كانت منفصلة ، لأن الاتفاقية لا يحكم العقل فيها بلزوم أو عناد . وثالثها أن تكون إحدى مقدمتيه كلية أو أن يتحد الاتصال أو الانفصال ووقت الوضع أو الرفع . (٢) وقد أجازه الأخفش فى هذه الحالة ، فإذا كان المجرور مؤخرا عن المرفوع لم يجز ، نحو — فى الدار زيدٌ وعمرٌ الحجرةِ . (٣) لأن الحقيقية تتركب من الشىء ونقيضه أو المساوى لنقيضه ، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ، فينتج وضع أحدهما رفع الآخر ، وينتج رفع أحدهما وضع الآخر .

وَقَدْ يُخَصُّ بِاسْمِ قِيَاسِ الْخُلْفِ مَا يُقْصَدُ بِهِ إِثْبَاتُ الْمَطْلُوبِ بِإِبْطَالِ نَقِيضِهِ ، وَمَرْجِعُهُ إِلَى اسْتِثْنَائِيٍّ وَاقْتِرَانِيٍّ .

---

واثنتان باعتبار الرفع ، كقولنا — إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً ، لكنه زوج — فليس بفرد ، لكنه فرد — فليس بزوج، لكنه ليس بزوج — فهو فرد ، لكنه ليس بفرد — فهو زوج . والمنفصلة المانعة الجمع نتيجتان فقط باعتبار الوضع (١) كقولنا — إما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً ، لكنه شجر — فهو ليس بحجر ، لكنه حجر — فليس بشجر . والمنفصلة المانعة الخلو نتيجتان أيضاً باعتبار الرفع (٢) كقولنا — هذا الشيء ليس بحجر أوليس بشجر ، لكنه حجر — فهو ليس بشجر ، لكنه شجر — فهو ليس بحجر .

قياس الخلف : ولما فرغ من تعريف القياس الاقترانى والاستثنائى شرع فى قياس الخلف المركب من الاستثنائى والاقترانى فقال : ( وقد يخص باسم قياس الخلف ما يقصد به إثبات المطلوب بإبطال نقيضه ) أى القياس الذى يقصد به إثبات المطلوب بسبب إبطال نقيضه مخصوص باسم قياس الخلف ( ومرجعه ) أى حاصل هذا القياس يرجع ( إلى ) قياس ( استثنائى و ) قياس ( اقترانى ) كما إذا قلنا مثلا : إذا صدق — كل ج ب بالفعل وجب أن يصدق فى عكسه — بعض ب ج بالفعل — فهذا مطلوبنا ، ويستدل على إثباته بقياس الخلف هكذا — لو لم يصدق مع الأصل مطلوبنا لصدق مع الأصل نقيض المطلوب ، أى لا شىء من ب ج دائما ، وكلما صدق نقيضه مع الأصل صدق لا شىء من ج ج

---

(١) لأنها تتركب من الشيء والأخص من نقيضه ، فلا يجتمعان وقد يرتفعان ، وينتج وضع أحدهما رفع الآخر ، ولا ينتج رفع أحدهما وضع الآخر .
(٢) لأنها تتركب من الشيء والأعم من نقيضه ، فلا يرتفعان وقد يجتمعان ، وينتج رفع أحدهما وضع الآخر ، ولا ينتج وضع أحدهما رفع الآخر .

دائما(١) فهذا قياس اقترانى مركب من متصلتين ينتج — لو لم يصدق مع الأصل مطلوبنا لصدق لا شىء من ج ج دائما ، لكن التالى باطل ، فالمقدم مثله ، و إذا بطل صدق نقيض المطلوب مع الأصل ثبت صدق المطلوب مع الأصل ، فهذا إثبات المطلوب بإبطال نقيضه .

(١) وهو يحصل من انضمام النقيض إلى الأصل على هيئة قياس من الشكل الأول ، صغراه الأصل وكبراه النقيض .

## القياس فى المنطق الحديث :

زاد المنطق الحديث أنواعا فى القياس : منها القياس المُحْرِج أو المُشْكِل ، وهو قياس استثنائى تتألف كبراه من متصلتين وصغراه منفصلة طرفاها إما مقدما الكبرى أو نقيضا تالييها ، وسمى محرجا لأنه يراد منه التغلب على الخصم وإلزامه قبول أحد أمرين على غير رغبته ولو بغير حق ، ونتيجته إما حملية أو منفصلة . وذلك كقول ديموستين أعظم خطباء أثينا فى القرن الرابع قبل الميلاد فى منافسه إسكين — خطيب مشهور من أهل أثينا — إذا كان إسكين قد اشترك فى مظاهرات الابتهاج الشعبية فهو متقلب ، وإذا لم يكن قد اشترك فيها فهو غير وطنى ، ولكنه لا يخلو من أن يكون قد اشترك فيها أو لا يكون قد اشترك فيها — فهو إما متقلب أو غير وطنى — وصحة قياس الاحراج تتوقف على مادته وصورته ، فيجب أن تكون العلاقة بين المقدمات والتوالى فى كبراه متينة صحيحة ، وأن يكون العناد بين طرفى صغراه حقيقيا مانعا للجمع والخلو . فإذا لم يكن كذلك كان فاسدا ، وأمكن نقضه بقياس آخر من نوعه ، كما يروى أن إغريقية نصحت ابنها ألاَّ يشتغلَ بالقضاء فقالت : إذا عدلت فى الحكم يبغضك الناس ، وإذا ظلمت فى الحكم تبغضك الآلهة ، ولكنك إما أن تعدل أو تظلم — فالقضاء يؤدى إلى أن تكون مبغضاً — فرد عليها ناقضا قياسها فقال : إذا عدلت فى الحكم أحبتنى الآلهة ، وإذا ظلمت فى الحكم أحبنى الناس ، ولكنى إما أن أعدل أو أظلم — فالقضاء يؤدى إلى أن أكون محبوبا .

ومنها القياس المضمر أو الناقص ، وهو ما حذفت مقدمته الصغرى أو الكبرى أو نتيجته ، والغرض منه إما الاختصار أو التلبيس على الخصم حتى لا يلتفت إلى ما فى الجزء المحذوف من الخلل ، وأغلب ما جاء فى كلام العرب من القياس من هذا النوع ، لأن الايجاز أهم مقاصد البلاغة عندهم ، ومن ذلك قوله تعالى: ( لو كان فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لَفسدَتا ) .

ومنها القياس المركب ، وهو ما تألف من قياسين أو أكثر وتكون نتيجة السابق جزءاً من اللاحق وهكذا إلى أن تصل إلى ما ينتج المطلوب ، كما تستدل على أن النيل حياة لمصر فتقول — النيل يحمل الطمى إلى مصر ، وكل ما يحمل الطمى إليها خصب لأرضها — فالنيل خصب لأرض مصر — ثم تقول النيل خصب لأرض مصر ، وكل ما كان كذلك ففيه ثروة مصر — فالنيل فيه ثروة مصر — ثم تقول — النيل فيه ثروة مصر ، وكل ما كان كذلك فهو حياة لها — فالنيل حياة لمصر — وقد يستغنى فى ذلك عن ذكر نتيجة كل قياس بجانبه ولا يصرح إلا بنتيجة القياس الأخير ، ويسمى هذا النوع من القياس المركب مفصول النتائج ، ويسمى النوع الأول منه موصول النتائج .

ومنها القياس المُعَلَّلُ ، وهو قياس مضمر مركب طويت نتائجه مشتمل على قياس لاحق وأضمر فيه قياس سابق أو أكثر ، نحو — سُقْرَاطُ إنسان لأنه مفكر ، وكل إنسان يموت لأنه حيوان — فسقراط يموت — فالمقدمة الصغرى قياس مضمر صورته — سقراط كائن مفكر ، وكل كائن مفكر إنسان — فسقراط إنسان — والمقدمة الكبرى قياس مضمر أيضاً صورته — كل إنسان حيوان ، وكل حيوان يموت — فكل إنسان يموت

ومنها قياس الدَّوْرِ ، وهو أن تكون إحدى مقدمات القياس غير ظاهرة فيغير ترتيب القياس بأن يجعل المطلوب مقدمة مستقلة كأنها ثابتة بنفسها بعد أن كان نتيجة ثم يضم إليه عكس المقدمة الأخرى من غير تغيير فى كمِّها ، كما يقال — كل

إنسان متفكر ، وكل متفكر ضحاك — فكل إنسان ضحاك — فإذا أريد الاستدلال على صحة الصغرى بقياس الدور قيل — كل إنسان ضحاك ، وكل ضحاك متفكر — فكل إنسان متفكر — ولم يذكر علماء المنطق الحديث حكم هذا القياس ، والحق أنه قياس باطل ، وأن الاشتغال به عبث لا يليق بالعلم .

وليس بعد هذا ما يهم فى المنطق الحديث إلا أنه يخالف المنطق القديم فى ترتيب المقدمتين ، فالمنطق القديم يبتدئ فى تأليف القياس بالمقدمة الصغرى فالكبرى ثم النتيجة ، والمنطق الحديث يبتدى فى تأليفه بالمقدمة الكبرى فالصغرى ثم النتيجة ، وترتيب المقدمتين لا يؤثر فى صحة القياس ، وقد ذكر جفونز فى كتابه ( أصول العلوم ) أن بدء القياس بالمقدمة الصغرى من العوامل التى تسهل إدراك قوة القياس الإقناعية .

ولا يخفى أن الأنواع التى زادها المنطق الحديث فى القياس لا تخرج عن الأنواع التى جاءت فى المنطق القديم ، على أن بعض هذه الأنواع قد ذكرت فى المنطق القديم أيضا .

# تمرينات على القياس

## تمرين — ١

(١) من أى الأشكال الأربعة ما يأتى من الأقيسة الحملية :

كل متحرك بالإرادة حساس ، وكل متحرك بالإرادة حيوان ، بعض المعدن ذهب ، ولا شىء من النامى بمعدن . كل طبيب مؤتمن ، ولا دَجَّالَ مؤتمن . كل نبات نامٍ ، وكل نام محتاج إلى الغذاء .

(٢) أقم دليلا من أى شكل من الأشكال الأربعة على ما يأتى :

لا عاقل متسرع فى عمله . العالم حادث . بعض من يحب الفَّخْرَ مجازف . بعض ما يجب تعلمه علم الحساب .

## تمرين — ٢

(١) إستخرج نتيجة كل قياس مما يأتى :

كل سبع مفترس ، وكل سبع وحش . العالم حادث ، وكل حادث فله محدث . بعض العقود رِباً ، ولا شىء من البيع الصحيح رِباً . كل ربا حرام ، ولا شىء من البيع الصحيح بربا .

(٢) من أى شكل يمكن استخراج النتائج الآتية :

لا جاهل يوثق به . بعض المُحُوطِ بثلاثة خطوط مستقيمة قائم الزاوية . لا نبيلَ وضيع . بعض الكاذبين شُعَرَاء .

## تمرين — ٣

من أى الأشكال الأربعة الأقيسة الشرطية الآتية :

كل منجذب نحو مركز الأرض مادَّةٌ ، ودائما كل مادة إما جماد أو نبات أو حيوان . كل شخص سهل الأخلاق مألوف ، وكلما كان مألوفا وجد أعوانا من الناس . كلما كان الشخص صادقا وثق الناس به ، ولا شىء

من الخائن بموثوق به . كلما كان الشيء حيوانا كان ناميا ، وليس ألْبَتَّةَ إذا كان حيوانا كان جماداً . كلما كان الشخص مصرياً كان أفريقياً ، وكل أفريقى إما أبيض أو أسود . كل إسم إما مظهر أو مضمر ، وكل مضمر إما متصل أو منفصل .

(٢) خذ من البيت الآتى مقدمتى قياس منتج من الشكل الأول والرابع :

فإن تَفُقِ الأنام وأنتَ منهم     فإنَّ المسْكَ بعض دَمِ الغزالِ

## تمرين — ٤

(١) إستخرج نتائج الأقيسة الآتية :

دائماً إما أن يكون الشيء حادثاً أو قديماً ، وكلما كان حادثا كان قابلا للفناء . دائما إما أن يكون عمل الشخص فضيلة أو رذيلة ، ودائماً إما أن تكون الفضيلة فِطْرِيَّةً أو مُكتَسَبةً . كلما ساح الشخص فى الأرض زادت تجاربه ، وكل زيادة فى التجارب تربية . كلما كان الجسم مركباً كان قابلا للتحليل إلى عناصره ، ودائما كل مركب إما أن يحلل إلى عنصرين أو أكثر .

(٢) من أى أنواع القياس الاستثنائى ما يأتى :

قوله تعالى : (لوْ كانَ فِيهما آلهَةٌ إلَّا اللهُ لَفسَدَتا) . وقول امرىء القيس :

ولو أنَّ ما أسعى لِأدْنى مَعيشةٍ     كَفانِى ولم أطلب قليلٌ من المالِ

ولٰكنما أسعى لمجدٍ مُؤَثَّلٍ     وقد يدرك المجْدَ المؤثلَ أمثالى

كل موجود إما حادث أو قديم ، لكنه ليس بحادث . دائما إما أن يكون الكلام نثراً أو نظما ، لكنه نظم .

(٣) ذهب الغزالى إلى أن قوله تعالى ( وما قدرُوا الله حَقَّ قَدْرِه إذْ قالوا ما أنزلَ الله على بشرٍ منْ شيء قُلْ منْ أنزلَ الكتابَ الَّذى جاءَ به مُوسى ) مبنى على الشكل الثانى ، فبين وجه ذلك .

## فصـــل

الْاِسْتِقْرَاءُ تَصَفُّحُ الْجُزْئِيَّاتِ لِإِثْبَاتِ حُـكْمٍ كُلِّيٍّ ، وَالتَّمْثِيلُ بَيَانُ مُشَارَكَةِ جُزْئِيٍّ لِآخَرَ فِي عِلَّةِ الْحُـكْمِ لِيَثْبُتَ فِيهِ ،

## ( فصل ) فى الاستقراء والتمثيل

وهما لا يفيدان اليقين(١) بل يفيدان الظن ، ولهذا جعلهما القوم من لواحق القياس لا منه .

**تعريف الاستقراء** : أما ( الاستقراء ) فهو ( تصفح الجزئيات(٢) لإثبات حكم كلى ) كما إذا تصفحنا جزئيات الحيوان فوجدناها تحرك فـكها الأسفل عنـد المضغ ، فحـكمنا بأن كل حيوان يحرك فَـكَّه الأسفل عند المضغ ، وهو لا يفيد اليقين ، لجواز وجود جزئى لم يُسْتَقْرَأْ ، ويكون حكمه مخالفا لمـا اسْتُقرِىء(٣) والتصفح النظر على سبيل المبالغة .

**تعريف التمثيل** : ( و ) أما ( التمثيل ) فهو ( بيان مشاركة جزئى لآخر ) أى لجزئى آخر ( فى علة الحـكم ليثبت ) الحـكم ( فيه ) أى فى الجزئى الأول ، كما

(١) لمـا سبق فى تعريف القياس ، فالمراد بالاستقراء هنا الناقص ، أما التام فهو من القياس الذى يفيد اليقين ، ويسمى القياس المُـقَسِّمَ ، وقيل إن التمثيل يفيد اليقين كالقياس ، لأن الحـكم يدور مع علته قطعاً ، وقيل إن الاستقراء الناقص يفيد اليقين أيضاً بشرط أن يحيط المُسْـتَقْـرِىء بخصائص الموضوع الذى جعله محلا للاستقراء ، وهى الخصائص التى يبنى عليها التعميم فى الحـكم .
(٢) يعنى أكثرها لأن الـكلام هنا فى الاستقراء الناقص ، أما الاستقراء التام فهو تصفح جميعها . (٣) وقد زعموا أن ذلك وجد فى التمساح لأنه يحرك فـكهُ الأعلى عند المضغ .

وَالْعُمْدَةُ فِى طَرِيقِهِ الدَّوَرَانُ وَالتَّرْدِيدُ .

---

يقال — النبيذ مسكر ، فهو حرام كالخمر — يعنى الخمر حرام لأنه مسكر ، وهذه العلة موجودة فى النبيذ ، فيكون حراما ، فالنبيذ جزئى مشارك لجزئى آخر أى الخمر فى الإسكار ، والإسكار علة الحكم الذى هو الحرمة ، والجزئى الأول يسمى فرعا ، والثانى يسمى أصلا (١) ( والعمدة فى طريقه ) أى المعتمد عليه فى طريق التمثيل وكونه سببا لثبوت الحكم فى الجزئى الأول هو ( الدوران والترديد ) أما الدوران فهو اقتران الشىء بغيره وجودا وعدما ، كما يقال : الحرمة دائرة مع الإسكار وجودا وعدما ، أما وجودا ففى الخمر ، وأما عدما ففى سائر الأشربة والأطعمة ، والدوران أمارة كون المُدار علة للدائر ، فالإسكار علة الحرمة ، وأما الترديد فهو إيراد أوصاف الأصل و إبطال بعضها لتنحصر الْعِلِّيَّة فى الباقى ، كما يقال علة الحرمة فى الخمر إما الإسكار وإما السيلان ، والثانى باطل ، لأن الماء سَيَّالٌ وليس بحرام ، فتعين الأول (٢) .

---

(١) ويمكن رَدُّ التمثيل والاستقراء إلى صورة القياس ، فيقال فى مثال التمثيل — النبيذ مسكر ، وكل مسكر حرام — فالنبيذ حرام — وإذا تطرق الخلل إلى التمثيل بعد رده إلى القياس كان ذلك فى كبراه . ويقال فى الاستقراء — كل حيوان إما إنسان أو فرس أو جمل إلى غير ذلك من جزئياته ، وكل واحد من تلك الجزئيات يحرك فكه الأسفل عند المضغ — فكل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ — وإذا تطرق الخلل إلى الاستقراء بعد رده إلى القياس كان ذلك فى صغراه . (٢) ولم يفد الدوران والترديد اليقين لأن المُدَارَ فى الدوران يجوز أن يكون الجزء الأخير من العلة أو الشرْطَ المساوى لها ، ولأن التقسيم فى الترديد غير حاصر ، فيجوز أن تكون العلة غير ما ذكر فيه .

## الاستقراء والتمثيل فى المنطق الحديث :

الاستقراء يسمى الاستنباط فى المنطق الحديث ، وهو فيه يشمل التمثيل ، لأن التمثيل عبارة عن ملاحظة اشتراك شيئين فى بعض الصفات وإعطاء أحدهما حكم الآخر ، فطريقه فى إفادة العلم طريق الاستنباط ، وقد عدوه من الاستنباط الناقص الذى لا يفيد اليقين ، لأنه لا يلزم من تشابه شيئين فى عدة أمور أن يتشابها من كل الوجوه ، فالتشابه المطلق يكاد يكون مستحيلا .

**أنواع الاستنباط :** وينقسم الاستنباط فى المنطق الحديث إلى تام وناقص كالمنطق القديم ، والتام يفيد اليقين دائما ، والناقص منه ما يفيد اليقين ومنه مالا يفيده ، لأنه ينقسم إلى أنواع : منها الاستنباط العلمى ، وهو المؤسس على قانونى التعليل والدَّوَرَانِ إذا لم تُستَقْرَ فيه جميع الجزئيات ، فقانون التعليل معناه أن كل حادثة فى الكون لها علة تسبب حدوثها ، وقانون الدوران معناه أن العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدما ، ومن الاستنباط العلمى حكم الطبيعى بأن الحديد ينصهر دائما إذا وضع فى النار مدة معينة ، لأنه مبنى على معرفة تأثير النار فى الحديد ، وهو يفيد اليقين لأنه يقوم على أساس علمى .

ومنها الاستنباط الاستقرائى الإحصائى الناقص ، وهو المؤسس على تصفُّح بعض الجزئيات مُعتمَداً فيه على مجرد المشاهدة ، وذلك هو الاستقراء الناقص المعروف فى المنطق القديم ، ومنه حكمنا بأن كل غراب أسود لأن كل غراب شاهدناه كذلك ، وهو لا يفيد اليقين لأنه يجوز أن يكون ما لم يُشاهَد على خلاف ما شوهِدَ .

ومنها الاستنباط الهندسى ، وهى مايكفى فى حكمه الكلى درس جزئى واحد لمشابهة جميع الجزئيات له ، ولهذا كان أشبه شيء بالتمثيل ، ومنه الحكم على كل مثلث بأن مجموع زواياه الداخلة يساوى قائمتين بعد إقامة البرهان على ذلك فى حالة واحدة ، وهو يفيد اليقين كالاستنباط العلمى .

**طرق الاستنباط** : ويمتاز الاستنباط على القيـاس بأنه ليس ضيق النطاق كالقياس من حيث كونه أداة للتفـكير وتحصيل المطالب العلمية ، لأن عمل القياس هو الحصول على موافقة النتيجة للمقدمتين ، ولا يهمه بعد ذلك صحتهما مادامت الصورة التي وُضِـعَتا عليها مُنتجةً ، ولهذا لجأ العلماء فى معرفة النظريات والقواعد العلمية التي يجب أن تـكون صحيحة إلى الاستنباط ، واستخدموا فى ذلك طرقا تسمى طرق الاستنباط أو مراحل الاستنباط ، وهى أربع مراحل :

(١) مرحلة الملاحظة ، وهى توجيه قوة الانتباه إلى الظواهر والحوادث الطبيعية ومراقبتها مراقبة دقيقة ليؤولها العقل ويختار منها ما يساعده على إدراك أسرارها وتفَـهُّم حقائقها ، وذلك يشمل الملاحظة البسيطة المجردة ، والتجارب العلمية ، وقد يقع الخطأ فى الملاحظة لأسباب بعضها خارجى مادّىٌّ يعوق الحواس عن الإدراك ، كالضباب الذى يعوق الفلـكيَّ عن ملاحظة الخسوف والـكسوف ، وبعضها شخصى جسمى كاختلال الحواس ، أو عقلى كنقص القوى العقلية وإهمال تدريبها على تأدية وظيفتها على الوجه الصحيح ، وعدم العلم التام بموضوع الملاحظة ، وضعف التربية على وجه الإجمال ، ولمـا كانت ملاحظة الجزئيات المجردة عن كلياتها لا تفيد معنى عاما احتيج إلى المرحلة الثانية بعدها وهي :

(٢) مرحلة الافتراض ، وهو أن يُقدَّرَ لعلة مُعينةٍ معلولٌ أو لمعلولٍ معلومٍ علةٌ على سبيل الحزْرِ والتخمين ، أو هو رأى يوضع ليستنبط منه نتائج صحيحة ، وذلك يشبه ما يسمى فى المنطق القديم بالحدْسِ ، ويجب أن يكون ما يفرض علة أو معلولا معقولا صحيحا صالحاً لأن يستنبط منه جزئيات جديدة ، ولمـا كان الفرض يخضع لامتحان دقيق قبل قبوله أتت المرحلة الثالثة بعده ، وهي :

(٣) مرحلة الاستدلال ، وفيها يُستدَلُّ على صحة الفرض بتطبيقه قياسياً على جزئيات جديدة ، ثم ينتقل الذهن إلى المرحلة الرابعة ، وهى :

(٤) مرحلة اختبار صحة النتائج المستنبطة من الفرض وتقرير الفرض والتسليم به ، وفيها تختبر صحة النتائج الجزئية التى طُـبِّقَ عليها الفرض ، فإذا كانت صحيحة كان الفرض صحيحاً وأصبح نظرية ثابتة أو قاعدة علمية .

**الموازنة بين القياس والاستنباط** : استدل علماء المنطق الحديث على أن الاستنباط أهم من القياس بأن القياس يتوقف على الاستنباط ، لأنه لا يمكن العلم بصحة مقدماته إلا بطريق الاستنباط المعتمد على المراحل السابقة ، وقد يُطعَن في الاستدلال القياسي بأنه يشتمل على الدَّوْرِ ، لأن المقدمة الكبرى تندرج فيها النتيجة ، فاستخدامها في الاستدلال عليها فيه دور وتحصيل حاصل ، وإلى هذا ذهب سِكْتَاسُ من علماء القرن الثالث الميلادي ، وتبعه فيه مِلْ من علماء المنطق الحديث ، ثم طعن في الاستنباط أيضا بأنه ليست له فائدة كبيرة في العلوم ، لأنه لا يفيد حكما جديداً مغايراً لحكم الجزئيات . وقد أجيب عن ذلك بأن الحكم العام في كبرى القياس يُتَوَصَّلُ إليه قبل استقراء جميع أفرادها ، والحكم في النتيجة على بعض الأفراد التي لم يتناولها الاستقراء بالحكم العام . وبأن الاستنباط هو الذي يمكننا به التعبير عن القضايا الكلية ، ولولاه لاحتجنا إلى تدوين كل قضية شخصية ، ولا شك أن التعبير بقضية واحدة عما لا يحصى من القضايا له أثر كبير في تقدم العلوم .

# تمرينات على الاستقراء والتمثيل

## تمرين — ١

(١) ميز بين الاستقراء التام والناقص فيما يأتي :

القمر يتحرك من المشرق إلى المغرب ، وكذلك عُطارد والزُّهرة ونَبتون — فكل الكواكب تتحرك من المشرق إلى المغرب . المحرَّم لا يزيد عن ثلاثين يوما ، وكذلك صفر وربيع الأول والآخر وجمادى الأولى والآخرة ورجب وشعبان ورمضان وشوال وذو القِعْدَةِ وذو الحجة — فكل شهر هجريٍّ لا يزيد عن ثلاثين يوماً .

(٢) حول قياس التمثيل الآتي إلى قياس من الشكل الأول :

المِرِّيخُ كالأرض فى اعتدال الجو والانقسام إلى يابس وماء — فهو صالح لأن يعيش عليه الإنسان والحيوان والنبات .

## تمرين — ٢

(١) بين الأصل والفرع والحكم وعلته فى قياس التمثيل الآتى :

المطلقة ثلاثا فى مرض الموت تَرِثُ ، لأن الزوج قصد الفرار من ميراثها فيعارَض بنقيض قصده ، كما أن القاتل لا يرث ، لأنه استعجل ميراثه فعورض بنقيض قصده .

(٢) من أى أنواع الاستقراء ما يأتى :

الإنسان والفرس والبغل قليلة المرَارَةِ طويلة العُمُرِ — فكلُّ حيوان قليلِ المرارة طويلُ العمر .

## تمرين — ٣

(١) بين ما يفيده الاستقراء الآتى من اليقين أو الظن :

(١) الفعل الماضى يدل على حدث فى الزمن الماضي ، والمضارع يدل على حدث فى الحاضر أو المستقبل ، والأمر يدل على طلب حدث فى المستقبل — فكل فعل يدل على حدث وزمن .

(٢) بين الاستقراء الذى يفيد اليقين والاستقراء الذى يفيد الظن ، وأيهما يعول عليه أكثر من غيره فى العلم ؟

## فصـــل

الْقِيَاسُ إِمَّا بُرْهَانِيٌّ ، وَهُوَ مَا يَتَأَلَّفُ مِنَ الْيَقِينِيَّاتِ ، وَأُصُولُهَا الْأَوَّلِيَّاتُ ، وَالْمُشَاهَدَاتُ ، وَالتَّجْرِبِيَّاتُ ،

## ( فصل ) فى مواد الأقيسة

ولما فرغ من صور الأقيسة شرع فى موادها فقال :

أقسام القياس باعتبار مواده : القياس البرهانى : ( القياس إما برهانى وهو ما يتألف من اليقينيات ) اليقين اعتقـاد الشيء بأنه كذا مع اعتقاد ألاَّ يمكن إلا أن يكون كذا (١) اعتقادا مطابقا لنفس الأمر (٢) غير ممكن الزوال (٣) .

( وأصولها ) ستة : ( الأوليات ) وهى القضايا التى يحكم فيها العقل بمجرد تصـور الطرفين ولا يتوقف على واسطة ، كقولنا ــ الواحد نصف الاثنين ، والـكل أعظم من الجزء ـ فإن هذين الحـكمين لا يتوقفان على واسطة ( والمشاهدات ) وهى المحسوسات ، أى القضايا التى يحكم بها الحس (٤) كقولنا ـ الشمس مشرقة ، والنار محرقة ( والتجربيات ) وهى التى يحتاج العقل فى الجزم

---

(١) خرج بهذا القيد الظن لأن الاعتقاد فيه يصاحبه تجويز الطـرف المرجوح . (٢) خرج بهذا القيد الجهل المركب . (٣) خرج بهذا القيد اعتقاد المقلد . (٤) ظاهريا كان أو باطنياً ، فتدخل الوجدانيات فى المحسوسات ، وقد يقال إن الحس لا يفيد إلا حكما جزئياً لا يصلح أن يكون مقدمة برهانية ، ويجاب بأن العقل يمكنه أن يأخذ من ذلك أمراً كلياً مشتركا بين المحسوسات ويحكم عليه حكما كلياً بتجربة أو غيرها ، وهذا الحـكم هو الذى يقع فى مقدمة البرهان ، وللحس مدخل ما فيه .

وَالْحَدْسِيَّاتُ ، والْمُتَوَاتِرَاتُ ، وَالنَّظَرِيَّاتُ .

---

بها إلى تكرير المشاهدة مرة بعد أخرى[١] كقولنا — السقمونيا مُسَهِّلٌ للصفراء ( والحدسيات ) وهى التى يحكم فيها العقل بواسطة لا بمجرد تصور الطرفين ، كقولنا — نور القمر مستفاد من نور الشمس — فإن هذا الحكم بواسطة مشاهدة تشكلاته المختلفة بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قربا و بعداً[٢] والحدس سرعة انتقال الذهن من المبادى إلى المطالب ( والمتواترات ) وهى التى يحكم فيها العقل بواسطة السماع عن جمع كثير لا يُجوِّز العقل توافقهم على الكذب[٣] كقولنا — سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يده ، وكعلمنا بوجود مكة و بغداد ( والنظريات ) وهى القضايا المجهولة المكتسبة من المعلومات بطريق الكَسْبِ والنظر[٤] كحكم العقل بحدوث العالم

---

(١) ويجب مع هذا التكرير الاقتران بقياس خفى ، وهو أن هذا الوقوع المتكرر على نهج واحد لابدله من سبب وإن لم تعلم حقيقته ، وبهذا تمتاز التجربيات المفيدة لليقين عن الاستقراء الناقص المفيد للظن . (٢) فالحدسيات توافق التجربيات فى اعتمادها على تكرر المشاهدة والقياس الخفى ، وتخالفها بأن السبب فى الحدسيات معلوم الحقيقة وبأنها تقع بغير اختيار ، وكثير من العلماء يرى أن الحدسيات من الظنِّيَّات . (٣) وقد يقال إن التواتر لا يفيد إلاحكما جزئيا كالحس ، ويجاب هنا بمثل ما هنالك ، ويجب فى المتواترات الاستناد إلى الحس ، فلا يُعتَدُّ بالتواتر الذى لايستند إليه . (٤) الحق أن القسم السادس من الأوليات هو الفطريات ، وهى القضايا التى يحكم العقل فيها بواسطة قياس خفى لا يغيب وسطه عند حضور طرَفَى القضية ، وتعرف باسم القضايا التى قياساتها معها ، نحو — الأربعة زوج والخمسة فرد — فالحكم فى ذلك ضرورى بسبب وَسطٍ حاضر فى الذهن وهو الانقسام إلى متساويين أو عدمه ، وقد قيل إن عبارة المتن محرفة عن الفطريات إلى النظريات ، لأن مثله لايخفى عليه أن الأوليات هي الضروريات فلا يصح أن يعد منها النظريات .

ثُمَّ إِنْ كَانَ الأَوْسَطُ مَعَ عِلِّيَّتِهِ لِلنِّسْبَةِ فِي الذِّهْنِ عِلَّةً لَهَا فِي الْوَاقِعِ فَلِمِّيٌّ، وَإِلَّا فَإِنِّيٌّ .

المكتسب من قولنا — العالم متغير ، وكل متغير حادث .

( ثم ) القياس البرهانى إما لمى أو إنى ، فإنه ( إن كان ) الحد ( الأوسط مع عليته ) أى مع كونه علة ( للنسبة ) أى نسبة الأكبر إلى الأصغر (فى الذهن) يحتمل أن يتعلق بقوله — مع عليته — أى بمجموع المضاف والمضاف إليه ، إذ المجموع نائبٌ منابَ الفعل أو شبهه[1] لا أنه يتعلق بأحدهما ، ويحتمل أن يتعلق بعليته ، أى المضاف إليه فقط ، إذ الياء فيه مصدرية ، فيكون بمعنى المصدر ، ويجوز تعلق الظرف به ( علة ) منصوب على أنه خبر كان ، والمعنى أن الحد الأوسط لا بد أن يكون علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن ، فإن كان مع كونه علة للنسبة فى الذهن علة ( لها فى الواقع ) أيضا ( فلمى ) لأنه يعطى اللمية فى الذهن والخارج ، كقولنا — زيد متعفِّن الأخلاط[2] وكل متعفن الأخلاط محموم — فزيد محموم ، فإن الأوسط وهو متعفن الأخلاط كما أنه علة لثبوت نسبة المحموم إلى زيد فى الذهن كذلك علة لثبوت تلك النسبة فى الخارج أيضا ( وإلا ) أى وإن لم يكن كذلك ، بألا يكون علة للنسبة إلا فى الذهن فقط ( فإنى ) أى فهو برهان إنى ، لأنه يفيد إِنِّيَّةَ النسبة أى تحققها فى الذهن ، دون لميتها ، كقولنا — زيد محموم ، وكل محموم متعفن الأخلاط — فزيد متعفن الأخلاط — فإن الأوسط وهو محموم وإن كان علة لثبوت تعفن الأخلاط فى الذهن، إلا أنه ليس علة لها فى الخارج ، بل الأمر بالعكس[3].

(١) الفعل هو استقرَّ ، وشبهه مُستقرٌّ ، والحق أن الجار والمجرور يتعلق بما يتعلق به الظرف ، لا بالظرف وحده ولا به وما أضيف إليه . (٢) الأخلاط هى السوداء والصفراء والبلغم والدم ، وتعفنها خروجها عن الاستقامة . (٣) فضابط الفرق بين اللمى والإنى أن الاستدلال إن كان بوجود السبب على وجود المسبب كان لميا ، وإن كان بالعكس كان إنيا .

وَإِمَّا جَدَلِيٌّ يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ وَالْمُسَلَّمَاتِ .

وَإِمَّا خَطَابِيٌّ يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمَقْبُولَاتِ وَالْمَظْنُونَاتِ .

---

**القياس الجدلي** : ( وإما جدلى ) عَطفٌ على قوله - إما برهانى - والجدلى ( يتألف من المشهورات والمسلمات ) أما المشهورات فهى القضايا التى تشتهر فيما بين الناس[1] كقولنا — العدل حسن ، والظلم قبيح — وتختلف المشهورات بحسب اختلاف الأزمان والأمكنة والأقران[2] ولكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم ، كقبح ذبح الحيوان عند أهل الهند دون غيرهم ، وأما المسلمات فهى القضايا التى تسلم من الخصم فيبنى عليها الكلام لإلزام الخصم[3] سواء كانت مسلمة فيما بينهما خاصة ، أو بين علمائهما ، كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه ، والغرض منه إقناع القاصر عن دَرْكِ البرهان .

**القياس الخطابى** : ( وإما خطابى ) وهو ما (يتألف من المقبولات والمظنونات) أما المقبولات فهى القضايا المأخوذة ممن يُعتَقَدُ فيه كعالم أو ولىٍّ[4] وأما المظنونات فهى التى يعتقد فيها اعتقاداً راجحاً ، كقولنا — كل حائط ينتثر منه التراب فهو منهدم — والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم من تهذيب الأخلاق وأمر الدين والدنيا ، كما يفعله الوعاظ والخطباء .

---

(١) يقينية أو غير يقينية ، ولكنها إذا كانت يقينية تؤخذ من جهة شهرتها ، وقيل إن المشهورات لا تكون يقينية ليمتاز البرهان عن الجدل . (٢) جمع قَرْنٍ وهو مدة معروفة من الزمان . (٣) وذلك نحو قول الحكماء فى إبطال مذهب المتكلمين فى تعلق علم الله بالجزئيات — لو تعلق علم الله بالجزئيات لزم تغيره ، واللازم باطل ، فكذلك الملزوم — فهو استدلال مبنى على تسليم المتكلمين بإثبات صفاته تعالى ، والحكماء لا يقولون به . (٤) وقد تؤخذ من غير أن تنسب إلى أحد كالأمثال السائرة .

وَإِمَّا شِعْرِيٌّ يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمُخَيَّلَاتِ .
وَإِمَّا سَفْسَطِيٌّ يَتَأَلَّفُ مِنَ الْوَهْمِيَّاتِ وَالْمُشَبَّهَاتِ .

**القياس الشعرى** : ( وإما شعرى ) وهو ما ( يتألف من المخيلات ) وهى القضايا التى تُخَيَّلُ فتتأثر النفس منها إما قبضاً فتنفر أو بسطاً فترغب ، كما إذا قيل — الخمر ياقوتة حمراء سيَّالةٌ — انبسطت النفس ورغبت فى شربها ، وإذا قيل — العسل مُرَّةٌ مُقيئةٌ — انقبضت ونفرت عن أكلها ، والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب ، ويزيد فى تأثيره الوزن[(١)] والصوت الطيب .

**القياس السفسطى** : ( وإما سفسطى يتألف من الوهميات والمشبهات ) أما الوهميات فهى قضايا كاذبة يحكم بها الوهم فى غير المحسوسات[(٢)] كقولنا — كل موجودٍ مشارٌ إليه ، ووراء العالم فضاء لا يتناهى[(٣)] وأما المشبهات فهى القضايا الكاذبة الشبيهة بالحق إما من حيث الصورة ، كقولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار — إنها فرس وكل فرس صهَّال — ينتج أن تلك الصورة صهالة ، وإما من حيث المعنى ، كقولنا كل إنسان وفرس فهو إنسان ، وكل إنسان وفرس فهو فرس[(٤)] ينتج أن بعض الإنسان فرس ، والغلط فيه أن موضوع المقدمتين ليس بموجود ؛ إذ ليس شىء يصدق عليه أنه إنسان وفرس .

---

(١) ظاهر هذا أن الوزن لايشترط فى الشعر ، وهو مذهب قدماء اليونان.
(٢) قيد بهذا لأن الوهم قوة تدرك بها المعانى الجزئية المنتزعة من المحسوسات .
(٣) والقضيتان كاذبتان لأن الهواء لا يشار إليه وهو موجود ، ولأن ما وراء العالم فضاء يتناهى . (٤) فهو يشبه فى المعنى قولنا — كل حيوان ناطق فهو حيوان ، وكل حيوان ناطق فهو ناطق — فبعض الحيوان ناطق .

## الخطأ في القياس أو الاستنباط :

الخطأ الذي يقع في القياس ينقسم إلى قسمين : ما يقع في صورته وما يقع في مادته . فالذي يقع في صورته يكون بمخالفة شروط الإنتاج السابقة ، والذي يقع في مادته يكون بفساد إحدى مقدمتيه في ذاتها ، وذلك ينشأ عن تسرع الشخص في التفكير ، فيستعمل مقدمة من غير أن يختبر صدقها ، أو يضع القضايا التي يراد إثباتها موضع القضايا الثابتة ، إلى غير ذلك من أنواع الخطأ .

والخطأ الذي يقع في الاستنباط له أشكال كثيرة :

منها أن يُعدّ مجرد الاتصال الاتفاقي بين ظاهرتين متصاحبتين اتصالا عِلّيًّا ، كما تعزى نجاة غريق إلى ما يحمله من تعاويذ .

ومنها اعتقاد أن الشرط الضروري لوقوع حادثة هو كل العلة التي تحدثها ، وذلك كاثبات أن العلة في ذوبان الجليد هي وصول درجة الحرارة إلى ٣٣° بمقياس فارنهيت ، وليس هذا هو كل العلة ، لأن ذوبان الجليد يتوقف على طبيعة الماء من حيث إن لكل مادة صلبة درجة معينة تسيل فيها .

ومنها ادعاء أن بعض آثار علة هو كل ما لها من الآثار ، ومن ذلك أن يعالج الفتور بمُنَبِّه مثلا ، مع أن له آثارا أخرى تجب مراعاتها كضرر القلب أو الكبد أو غيرها .

# تمرينات على أقسام القياس باعتبار مواده

## تمرين — ١

(١) ميز بين القياس الجدلى والسفسطى فيما يأتى :

الصدق حسن ، وكل حسن ترضاه العقول . النيل من الجنة ، وكل ما هو من الجنة نافع .

(٢) من أى أنواع مواد القياس ما يأتى :

مراعاة الضعفاء محمودة . الخمسة نصف العشرة . أرسطو فيلسوف يوناني .

## تمرين — ٢

(١) ميز بين القياس الشعرى والخطابى فيما يأتى :

الورد له شوك كالقضاه ، وكل ما هو كذلك قبيح . الربا يخرب البيوت ، وكل ما هو كذلك حرام .

(٢) ميز بين الأوليات وغيرها فيما يأتى :

مكة فى بلاد الحجاز . كشف العورة مذموم . كل حادث لابد له من محدث . الأمة مصدر الحكم .

## تمرين — ٣

(١) ميز بين القياس البرهانى والخطابى فيما يأتى :

العالم متغير، وكل متغير حادث . زيد يطوف بالليل، وكل من يطوف بالليل سارق .

(٢) أرجع كل قياس مما يأتى إلى أصله من البرهان والجدل والخطابة والشعر والسفسطة :

سقراط إنسان ، وكل إنسان يموت . الربا كالبيع ، وكل بيع حلال . كل داء له دواء ، والحماقة داء . الكرم نافع ، وكل نافع محمود . الجُمَّيز كالتين فى شكله وطعمه ، وكل ما هو كذلك يحسن أكله .

(٣) بين نوع الخطأ فيما يأتى من الأقيسة :

هذا الفعل مخالف لأصول الأخلاق القويمة ، وكل ما كان كذلك فهو خطأ خُلُق . بعض الحيوان إنسان ، وكل إنسان بشر . هذه عين أى جارية ، وكل عين يصنع منها الحلى .

## فصـــل

أَجْزَاءُ الْعُلُومِ ثَلَاثَةٌ : الْمَوْضُوعَاتُ .
وَالْمَبَادِي ، وَهِيَ حُدُودُ الْمَوْضُوعَاتِ وَأَجْزَائِهَا

## ( فصل ) فى أجزاء العلوم

وهى ثلاثة كما قال : ( أجزاء العلوم ثلاثة ) :

**الموضوعات** : الأول ( الموضوعات ) وهى التى يبحث فى العلوم عن أعراضها الذاتية ، كالتصور والتصديق[١] لهذا العلم ، فإنه يُبْحَثُ فى المنطق عن أعراضهما الذاتية على ما عرفت فى صدر الكتاب ، وكالكلمة والكلام لعلم النحو[٢] فإنه يبحث فى النحو عن أعراضهما من الإعراب والبناء ، وكيفية التركيب وغيرها .

**المبادى** : ( و ) الثانى ( المبادى ، و ) هى إما تصورات أو تصديقات ، أما التصورات فـ ( هى حدود الموضوعات ) أى تعاريفها[٣] كتعريف الكلمة مثلا باللفظ الموضوع للمعنى المفرد ( وأجزائها ) بالجر عطف على قوله ـ الموضوعات ـ أى حدود أجزاء الموضوعات ، كتعريف أجزاء الكلمة من اللفظ والوضع

---

(١) يعنى المعلوم التصورى والتصديقى من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول ، لأن ذلك هو موضوع علم المنطق كما سبق فى المقدمة . (٢) موضوع علم النحو إما الكلام وإما الكلمة على الخلاف فى ذلك ، فالواو فى عبارة الشارح بمعنى أو . (٣) وأما التصديق بكونها موضوعات فهو من مقدمات الشروع ، وليس جزءاً من العلم ، وإنما كانت الموضوعات جزءاً من العلوم لأنها غالبا عين موضوعات مسائلها أو جزء منها .

وَأَعْرَاضِهَا ، وَمُقَدِّمَاتُ بَيِّنَةٌ أَوْ مَأْخُوذَةٌ يُبْتَنَي عَلَيْهَا قِيَاسَاتُ الْعِلْمِ .

وَالْمَسَائِلُ ، وَهِيَ قَضَايَا تُطْلَبُ فِي الْعِلْمِ ، وَمَوْضُوعَاتُهَا مَوْضُوعُ الْعِلْمِ أَوْ نَوْعٌ مِنْهُ أَوْ عَرَضٌ ذَاتِيٌّ لَهُ

والمعنى المفرد مثلا ( وأعراضها ) بالجر عطف على قوله ــ الموضوعات ــ أى حدود أعراض الموضوعات ، كتعريف ما يعرض للكلمة من الاعراب والبناء وغيرهما ( و ) أما التصديقات فهي إما ( مقدمات بينة ) واضحة شديدة الوضوح بنفسها[١] ( أو ) مقدمات ( مأخوذة ) مقبولة ممن يُعتقَدُ فيه غير بينة بنفسها أذعن المتعلم بها بحسن الظن[٢] ( يبتنى ) على صيغة المضارع المجهول من الابتناء أى يبتنى ( عليها ) أى على المقدمات البينة والمأخوذة ( قياسات العلم ) مفعول مجهول لقوله ــ يبتنى .

**المسائل** : ( و ) الثالث ( المسائل ، وهى قضايا تطلب فى العلم ) أى القضايا المطلوبة المُبرْهَن عليها فى العلم ، كالمسائل الواقعة فى المنطق والنحو وغيرهما من العلوم ( و ) المسائل موضوعات ومحمولات ، أما ( موضوعاتها ) فهى إما ( موضوع العلم ) كقولنا فى النحو مثلا — كل كلام إما أن يذكر فيه المسند[٣] أولا — فإن الكلام موضوع علم النحو ( أو نوع منه ) أى نوع من موضوع العلم ، كقولنا — كل اسم إما مُعْرَبٌ أو مبنى — فإن الاسم نوع من الكلمة التى هى موضوع الفن ( أو عرض ذاتي له ) أى عرض ذاتى لموضوع العلم ، كقولنا — البناء إما بسبب المشابهة لمبنيّ الأصل[٤] أو بسبب عدم التركيب[٥] فإن

(١) وتسمى العلوم المتعارفة ، كقولهم فى أول الهندسة — المقادير المساوية لشيء واحد متساوية . (٢) وتسمى الأصول الموضوعة — كقولهم فى أول الهندسة — لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم (٣) الأوْلى — الخبر — لأنه اسمه فى النحو . (٤) وهو الحرف لأن الأصل فيه البناء . (٥) كما فى الألفاظ المفردة ، لأن الإعراب فرع التركيب .

أَوْ مُتَرَكِّبٌ . وَمَحْمُولَاتُهَا أُمُورٌ خَارِجَةٌ عَنْهَا لَاحِقَةٌ لِذَوَاتِهَا .

البناء عرض ذاتى للكلمة ( أو متركب ) بأن يكون موضوع المسائل مركبا من موضوع العلم وعرضه الذاتى ، كقولنا — كل كلمة معربة إما مُنْصَرِفَةٌ أو غير منصرفة — فالكلمة موضوع العلم ، وقد أخذت فى هذه المسألة مع الإعراب الذى هو عرض ذاتى لها ، أو مركبا من نوع موضوع العلم وعرضه الذاتى ، كقولنا — كل اسم معرب إما معرب بالحروف أو بالحركات — فإن الاسم نوع من موضوع العلم ، وقد أخذ فى هذه المسألة مع كونه معربا ، والإعراب عرض ذاتى له ، واعلم أن المقصود من إيراد الأمثلة إيضاح القواعد ، سواء طابقت الواقع أو لا ، فإن التمثيل يحصل لمجرد الْعَرْض ، فالأمثلة التى أوردناها وإن كانت غير مطابقة للواقع فعليك أن تسحب ذَيْلَ الإغماض عن المقال ، إذ لا مناقَشَةَ فى المثال[1] ( و ) أما ( محمولاتها ) أى محمولات المسائل فهى ( أمور خارجة عنها ) أى عن موضوعاتها ، إذ لو كانت أجزاء الموضوعات لم يُحْتَجْ فى ثبوتها لها إلى برهان ، لامتناع أن يكون جزء الشىء مطلوبا بالبرهان ، لكننا نحتاج فى ثبوت محمولاتها أعنى المسائل للموضوعات إلى البرهان ، كما ذكرنا من أن المسائل هى القضايا المطلوبة التى يُبرْهَن عليها فى العلوم ، فالمحمولات خارجة عن الموضوعات ، وإلا لم يبرهن عليها فى العلوم ( لاحقة ) بالرفع صفة بعد صفة لقوله — أمور — أى محمولات المسائل أمور خارجة عن الموضوعات عارضة لها ( لذواتها ) والعارض[2] للشىء ما يكون محمولا عليه خارجا عنه ، وهو ما يلحق

(١) لا يخفى أن ما أورده من الأمثلة السابقة مطابق للواقع ، فلا معنى لهذا الكلام هنا ، على أنه يجب أن تطابق الأمثلة الواقع كما تطابق القواعد ، ولا حاجة تلجئ إلى الأمثلة التى تطابق القواعد ولا تطابق الواقع ، ولعله يريد أنها غير مطابقة لما نحن فيه من المنطق ، لأنها من النحو . (٢) يعنى العارض الذاتى بقرينة السياق ، ولأنه هو الذى يبحث عنه فى العلم كما سبق فى المقدمة

وَقَدْ تُقَالُ الْمَبَادِي لِمَا يُبْدَأُ بِهِ قَبْلَ الْمَقْصُودِ ، وَالْمُقَدِّمَاتُ أَيْضاً لِمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشُّرُوعُ بِوَجْهِ الْخُبْرَةِ .

وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

---

الشيء لذاته ، كالتَّعَجُّبِ اللاحق للانسان بواسطة أنه إنسان ، أو لجزئه ، كالحركة بالإرادة اللاحقة للانسان بواسطة أنه حيوان ، أو لأمر خارج عنه مُسَاوٍ له ، كالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب ، فإن قلت : العوارض الذاتية ما لا يكون بينها و بين المعروضات واسطة ، فتكون المسائل غير محتاجة إلى البرهان ، وهذا خلاف ما ذُكِرَ من أن المسائل هي القضايا المطلوبة التي يبرهن عليها في العلم . قلت : العوارض الذاتية لا يكون بينها و بين المعروضات واسطة بحسب نفس الأمر ، وأما العلم بثبوتها لها فربما[1] يحتاج إلى البرهان .

( وقد تقال ) أي كما تقال المبادى على ما ذكر كذلك تقال ( المبادى لما يبدأ به قبل المقصود[2] و ) تقال ( المقدمات أيضاً لما يتوقف عليه الشروع بوجه الخبرة ) أي الْبَصِيرَةِ وَفَرْطِ الرَّغْبَةِ ، كتعريف العلم ، و بيان الحاجة إليه أي بيان منفعته وغرضه ، وموضوعه ، وقد عرفت كل واحد من هذه الثلاثة في صدر الكتاب فلا نعيده .

هذا آخر ما أردنا إيراده في شرح الكتاب ، والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

---

(١) ظاهر هذا أن مسائل العلوم قد تكون بديهية ، فتذكر فيها لإزالة خفائها أو لبيان — لِمِّيَّتِها ، والمشهور أن مسائل العلوم لا تكون إلا نظرية .

(٢) ولو لم تكن داخلة في العلم ، ولو لم يتوقف عليها الشروع على وجه البصيرة ، فهي أعم من المبادى بالمعنى السابق واللاحق ، لأنها تصدق على خطبة الكتاب .

# مباحث الكتاب

# الخطأ والصواب

| ص | س | الخطأ | الصواب |
|---|---|---|---|
| ١٨ | ١٨ | بالادارة | بالإرادة |
| ٢٣ | ١ | اللازم | اللزوم |
| ١٤٣ | ١٩ | الثانى | الأول والثانى |
| ١٤٤ | ١٠ | والثانى كبراهما | والثانى والثامن كبراهما |
| ١٤٤ | ١١ | والرابع والثامن كبراهما | والرابع كبراه |
| ١٤٤ | ١٩ | صغراهما | صغراهما |

# استدراك

فاتنا هذا التعليق على قول الشارح فى ص ٦٨ — فالتحرك التابع للكتابة لا يكون ضروريا لذات الموضوع مطلقا .

(١) هذا صحيح بالنظر إلى ذات الموضوع ، ولكن هذا الحكم ينظر فيه إلى وصف الموضوع أيضاً ، وهو ضرورى بالنظر إليه ، والحق أنه لا معنى لتسمية القضية مشروطة إذا لم يكن لوصف موضوعها مدخل فى تحقق ضرورة النسبة ، والأحق بها اسم الوقتية المطلقة ، ولعل هذا هو السبب فى عدول المصنف عن ذكر هذه المشروطة .